

كيف نصنع الديكتاتور؟

دار الشروق


كيف نصنع الديكتاتور؟

كيف نصنع الديكتاتور؟

علاء الأسواني

تصميم الغلاف: عمرو الكفراوي

الطبعة الأولي ٢٠١٤

تصنيف الكتاب: سياسة / مقالات

٨ شارع سيبويه المصري
مدينة نصر القاهرة مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
www.shorouk.com

رقم الإيداع ٢٩٥٧/ ٢٠١٤
ISBN 978-977-09-3287-2

علاء الأسواني

كيف نصنع الديكتاتور؟

دار الشروق

المحتويات

ماذا نتوقع من الإخوان والسلفيين؟ ٧

أربع مكالمات في مستشفى فاخر ١٢

متى يسقط نظام مبارك؟ ١٩

هل أنتم متدينون حقًا؟ ٢٤

متي يتوقفون عن إهانتنا؟ ٢٩

في انتظار المحاكمة العسكرية ٣٤

من يستقبل البابا شنودة؟ ٣٩

لكم دستوركم ولنا الثورة ٤٦

هل يمثلون الإسلام أم يمثلون أنفسهم؟ ٥١

قبل أن تتحولوا إلى كومبارس ٥٧

كيف ننقذ الثورة في أربع خطوات ٦٣

من يدفع ثمن الكرامة ؟ ٦٨

حوار بين مرشح رئاسي وشخص مهم ٧٣

كيف تصنع مذبحة ناجحة؟ ٨٠

هل هذه الانتخابات عادلة؟ ٨٦

قبل أن تدلي بصوتك في الإعادة ٩١

ظاهرة المواطن المستأنس! ٩٦

هل يكره المصريون النجاح؟ ١٠٢

هل نحن متحضرون فعلًا؟ ١٠٧
كيف نصنع الديكتاتور؟ ١١٢
كيف ندافع عن النبي؟ ١١٨
متى يحترمنا الغرب؟ ١٢٤
فن تلبيس الحذاء ١٢٩
عن هيبة الدولة ورموز الوطن ١٣٤
هل المرأة إنسان؟ ١٣٩
قبل أن تقطعوا أيدينا! ١٤٤
من يعالج الرئيس؟ ١٤٩
حوار غاضب في المقر السري ١٥٦
كيف تكذب وتحتفظ بوضوئك؟ ١٦٢
من أين تنفقون؟ ١٦٨
أن تكون مسلمًا في بريطانيا ١٧٣
حوار بين شاب ثوري ومواطن طيب ١٧٨
لماذا يقتل «مرسي» المصريين؟ ١٨٤
ست خطوات للتمكين ١٨٩
تمارين على رؤية الشمس ١٩٤
كيف تقتلنا المرونة؟ ١٩٩
ماذا نصنع في الدم؟ ٢٠٥
حوار غاضب في المقطم ٢١٠
متي يرحل مرسي؟ ٢١٦
من يحترم المرأة؟ ٢٢١

ماذا نتوقع من الإخوان والسلفيين؟

الأستاذ طارق البشري قاض جليل ومؤرخ عظيم تعلمنا من كتبه القيمة تاريخ مصر الحديث، لكنه ينتمي فكريًا على الأقل إلى تيار الإسلام السياسي. الأستاذ البشري يعلم بالطبع أن أي ثورة عندما تنجح في إسقاط نظام الحكم فإن الدستور الناشئ عن النظام المنهار يسقط تلقائيًا ويكون على الثورة صياغة دستور جديد يحقق أهدافها.. هذه حقيقة يعرفها الأستاذ البشري جيدًا. وبالرغم من ذلك فإنه في أعقاب نجاح الثورة المصرية وخلع «مبارك» بدلًا من أن يصر الأستاذ البشري على كتابة دستور جديد فوجئنا به يطيع المجلس العسكري ويقبل رئاسة لجنة شكلها من أجل إجراء تعديلات محدودة على دستور ١٩٧١.

قام المجلس العسكري باستفتاء المصريين على تعديلات «لجنة البشري»، ثم انقلب على نتيجة الاستفتاء وأعلن دستورًا مؤقتا من ٦٣ مادة دون أن يستشير المصريين. وقد كانت نتيجة تعاون الأستاذ البشري مع المجلس العسكري حرمان مصر من دستور جديد، كان كفيلًا بأن يقودنا إلى المسار الصحيح بدلًا من النفق المظلم الذي أدخلتنا فيه لجنة الأستاذ البشري. وها نحن أولاء بعد عام كامل نسعى للخروج منه ولا نستطيع.. السؤال هنا: كيف لرجل في علم ونزاهة ووطنية الأستاذ البشري أن يؤدي مهمة يعلم يقينًا أنها تعطل مسار الثورة؟.. الإجابة أن الأستاذ البشري أراد بلجنته أن يضمن التفوق السياسي لجماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها. كانت مصلحة الإخوان المسلمين تستدعي التحالف مع المجلس العسكري والانصياع لإرادته، وأحب الأستاذ البشري أن يحقق مصلحة الإخوان المسلمين لأنها في عقيدته هي مصلحة مصر.

واقعة أخرى: ارتكب جنود الشرطة والجيش انتهاكات بشعة ضد المتظاهرين في ثلاث مذابح متوالية: ماسبيرو ومحمد محمود ومجلس الوزراء.. قتلوا المتظاهرين بالرصاص الحي وفقئوا عيونهم بالخرطوش وقاموا بسحل البنات والسيدات وهتكوا أعراضهن، ووصلت المأساة إلى ذروتها في مشهد الفتاة المسحولة التي عروها من ثيابها وضربوها على جسدها العاري بالأحذية.. أثارت هذه الوحشية استنكار العالم كله إلا أن شيخًا شهيرًا ظهر على قناة دينية ومعه اثنان من مشايخ السلفيين، وقد وجد الثلاثة في سحل بنات مصر وهتك أعراضهن موضوعا للفكاهة، حتى إنهم بذلوا جهدًا كبيرًا ليسيطروا على ضحكاتهم. عندما أصدر الدكتور البرادعي بيانًا يستنكر فيه هتك أعراض المتظاهرات عقب عليه الشيخ المذيع قائلا بتهكم:

- يا واد مؤمن!! كلهم (يقصد الليبراليين) عملوا متدينين دلوقت.

وعندما نشرت الصحف أن بنتًا منتقبة قد تم سحلها ودهسها تحت أحذية جنود الجيش.. قال الشيخ المذيع:

- هو إحنا نعرف مين اللي نقبها دي؟! ما يمكن تكون مدسوسة عشان تعمل فتنة بين السلفيين والجيش.

الفكرة واضحة ومهمة. فالشيخ المذيع الذي يقيم الدنيا ولا يقعدها إذا منع البوليس امرأة من ارتداء النقاب في دولة غربية (بحكم القانون هناك) ـ لا يحرك ساكنًا إذا انتهك عرض امرأة مصرية منتقبة لأنها ليست تابعة لجماعته ولا يعرف من الذي نقبها.. الشيخ المذيع لا يتصور وجود الفضيلة خارج جماعته. لا يمكن في نظره أن تكون صاحب ضمير وتستنكر هتك الأعراض إلا إذا كنت متدينًا، ولا يمكن أن تكون متدينًا إلا إذا كنت مسلمًا، ولا يمكن أن تكون مسلمًا إلا إذا كنت منتميًا للإخوان والسلفيين.. كل ما يحيق بالناس من ظلم أو اعتداء على آدميتهم لا يستوقف الشيخ المذيع كثيرًا ما دام الضحايا من غير جماعته، وكل ما يحقق مصلحة الإخوان والسلفيين هو من صحيح الدين، وكل ما قد يؤخر وصولهم إلى الحكم يعتبره الشيخ دسائس أو على الأقل أشياء تافهة لا يجوز الالتفات إليها حتى لو كانت جرائم قتل وهتك أعراض.

الواقعـة الثالثـة.. في رد فعـل عفـوي على هتك أعـراض بنات مصر بواسـطة أفراد الشرطـة والجيـش، خرجت مسـيرة من السـيدات والبنات تحت عنـوان «حرائر مصر» لتديـن انتهاك أعـراض زميلاتهن.. هنا خرجـت أمينة المرأة في الحـزب التابع للإخوان المسـلمين، الدكتورة منال أبوالحسـن، لتتهم المتظاهرات بأنهن ممولات من الخارج ولهن أجنـدات خارجيـة (نفـس اتهام «مبـارك» لمعارضيـه)، بل أضافـت الدكتـورة منال أن «المعتصمين في الخيام غارقون في النجاسة...».

المنطق نفسـه: الدكتورة منال لا تهتم إطلاقًا بسـحل البنات وهتك أعراضهن لأنهن لسـن عضـوات في الإخـوان، وبالتالي فهـي لا تتحرج مـن اتهام عـشرات الألوف من المتظاهـرات بالخيانـة والعمالة والنجاسـة مـادام تظاهرهن قد يـؤدي إلى تأخير وصول الإخـوان إلى الحكـم.. منـذ شـهور كتبت مقـالًا في هذا المكان ذكرت فيه أن الإسـلام قـد حـدد مبادئ عامة للحكم الرشـيد هـي ذاتها مبـادئ الديمقراطية: الحريـة والعدل والمساواة، لكني أكدت أيضًا أن الإسلام لم يحدد نظامًا معينًا للحكم. بمجرد نشر المقال تلقيـت عشرات الرسـائل ليس فيها إلا شـتائم مقذعـة، بل إن إحدى القنـوات الدينية خصصت حلقة كاملة من أجل إهانتي والانتقاص من ديني ووطنيتي (مازلت مندهشًا كيـف يقدم على هذه البذاءات من يزعمون انتسـابهم للدين).. في الشـهر الماضي صدر تقريـر رسـمي عن لجنة الفتـوى بالأزهر الشريـف تكـرر فيه رأيي وتقـول بالنص: «إن الإسـلام لم يحدد قط نظامًا معينًا للحكم». وقد مر رأي لجنة الفتوى بسلام فلم يعترض أحد ولم يشتم أحد شيوخ الأزهر. هكذا فإن بعض المنتمين للإسلام السياسي يستدلون على الحق بالرجال بدلًا من أن يستدلوا على الرجال بالحق.

الظاهـرة حقيقيـة ومؤسـفة: كثيرون مـن الإخوان والسـلفيين يعانون مـن ازدواج المعايير، فهم كثيرًا ما يغمضون عيونهم عن حقائق ويتخذون مواقف تناصر الظلم وتنافي الحـق، وهـم يفعلون ذلـك إما إمعانًا في كراهيـة من يختلف معهم وإمـا بدافع حرصهم المستميت على الوصـول إلى الحكم... هذا السـلوك اعتاد كثيرون وصفـه بالانتهازية، وهو تفسـير غير كاف في رأيي. المشـكلة تبدأ من نظرة الإخوان والسلفيين إلى أنفسهم. إنهم لا يعتبرون أنفسـهم مجرد فصيل وطني يقدم رؤيته السياسـية، لكنهم يؤمنون بأنهم وحدهم على حق وكل من سواهم على باطل.. أنهم هم وحدهم يمثلون الإسلام وكل

من يعارضهم إنما هو عدو للإسلام... أنهم يؤمنون بأنهم وحدهم يسعون لتكون كلمة الله هي العليا... وبالتالي فإن معاركهم ليست سياسية أبدًا وإنما هي أشبه بحرب دينية تحمل في جوهرها الصراع بين الحق والباطل، وفي الحرب يجيز الإسلام الخداع واستعمال كل الحيل حتى ينتصر المسلمون على أعداء الإسلام..

هـذا المفهوم الاستعلائي العدواني يفسر لنا: لماذا خالف الإخوان المسلمون دائمًا الإجماع الوطني وتحالفوا مع السلطة المستبدة ضد إرادة الشعب.. لماذا تحالفوا مع إسماعيل صدقي جلاد الشعب، ولماذا دعموا الملك فاروق وهتفوا له «الله مع الملك»، ولماذا دعموا عبد الناصر وهو يقضي على التجربة الديمقراطية ويلغي الأحزاب ويستثنيهم من قرار الإلغاء.. ولماذا صرح مرشد الإخوان عام ٢٠٠٥ بأنه يؤيد حسني مبارك ويتمنى لقاءه.. المسألة هنا ليست مجرد انتهازية وإنما نتيجة طبيعية لممارسة السياسة بمشاعر الدين. إن المنتمين للإسلام السياسي لا يتحرجون أبدًا من التحالف مع أي سلطة مهما كانت مستبدة أو ظالمة من أجل تمكينهم من إقامة ما يعتقدون أنه حكم الله.

يقتضي منا الإنصاف هنا أن نؤكد أن هذا السلوك لا ينطبق على الإخوان والسلفيين جميعًا. هناك من رموز هذا التيار من يرون الحق حقًّا ويدافعون عنه ببسالة بغض النظر عن مصالحهم السياسية ومهما كانت العواقب.. أمثلة: الدكتور عبدالمنعم أبوالفتوح (أفضل شخصية وطنية قدمها الإخوان المسلمون على مدى عقود)، والشيخان حازم أبوإسماعيل ووجدي غنيم (بالرغم من خلافي مع بعض آرائهما المتشددة)، لكن هؤلاء الثلاثة مستقلون بعيدون عن اتخاذ القرار ولا يمثلون إلا وجهات نظرهم.

إن الإسلام السياسي يفرض عليك ممارسة السياسة بمشاعر دينية مما يجعلك أمام احتمالين: إما أن يدفعك فهمك الصحيح للدين إلى الالتزام بالحق والدفاع عن حقوق المظلومين حتى لو اختلفوا معك في الرأي والدين.. وإما أن يجعلك تهدر حقوق المختلفين عنك ولا ترى في معارضيك إلا حفنة من الملحدين والمنحلين والعملاء.

هذا الاختيار مطروح الآن أمام جماعة الإسلام السياسي في مصر التي تشهد أصعب اختبار في تاريخها بعد أن حصلت على الأغلبية في البرلمان ووصلت إلى الحكم. المشهد في مصر لا يحتاج إلى شرح.. المجلس العسكري الذي عينه حسني مبارك، على مدى

عـام كامل، فعـل كل ما يمكنه من أجل الحفاظ على نظام مبارك والضغط على المصريين بأزمـات مصطنعـة حتـى يكرهـوا الثـورة..أراد المجلـس العسـكري إجهـاض الثورة وتشويهها وتحويلها في النهاية إلى مجرد انقلاب يغير الحاكم دون نظامه... غير أن الرياح قد أتت بما لا يشتهي المجلس العسكري..

ففي الذكرى الأولى للثورة نزل ملايين المصريين في مظاهرات حاشدة ليؤكدوا أنهم ما زالـوا مخلصين للثورة التي صنعوها بدمائهـم وما زالوا مصرين على تحقيق أهدافها.. من هنا فإن موقف الإخوان والسلفيين في البرلمان دقيق وحاسم وعليهم أن يختاروا بين أمرين: إما أن يظلوا على تعصبهم وجمودهم واعتقادهم بأنهم وحدهم يمثلون الإسلام الحـق وكل مـن يخالفهم في ضـلال، وفي هذه الحالة فإنهم سيسـتبدلون بأهـداف الثورة برنامجًـا أخلاقيًّـا كذلـك الذي حدث في السـودان وأفغانسـتان والصومـال، وبدلًا من إقامة دولة العدل سـوف ينشغلون ويشـغلوننا معهم بمنع الأفلام والحفلات الموسيقية ومطـاردة النسـاء اللاتي يرتديـن بنطلونات ومايوهـات، وفي ظل هذا الفـراغ الفكري سيتورطون في تحالف وصفقات ترضي المجلس العسكري وتهدر أهداف الثورة. عندئذ سوف يفقد الإخوان والسلفيون شرعيتهم ومصداقيتهم.

الاختيـار الثـاني: أن تتطور رؤيـة الإخوان والسـلفيين بطريقة تتيح لهـم أن يحترموا المختلفـين معهـم وأن يعرفـوا أن مـا يقدمونه هو في النهايـة اجتهاد لفهـم الدين وليس الدين نفسه، وأن المختلف معهم ليس بالضرورة متآمرًا على الإسلام أو كارهًا له. عندئذ سوف يتبنون أهداف الثورة ويعملون على تحقيقها مهما أغضب ذلك المجلس العسكري منهم.. في ظل هذا الاختيار الصحيح ستحقق الثورة أهدافها، وسوف يذكر التاريخ أن أنصار الإسلام السياسي هم الذين أقاموا الدولة المصرية الحديثة الديمقراطية..

أتمنى أن يحسن الإخوان والسلفيون الاختيار حتى تبدأ مصر المستقبل الذي تستحقه.

الديمقراطية هي الحل.

٣١ من يناير ٢٠١٢

أربع مكالمات في مستشفى فاخر

هـو مريض مسـن تجـاوز الثمانين من عمره المديـد. وهو، يلا مبالغـة، يرقد في أفخم مستشـفيات مـصر. إنه يشـغل وحده دورًا كاملًا من المستشـفى تم فتـح حجراته جميعًا لتكون بمثابة جناح ملكي مجهز بكل وسـائل الراحة.. وسـائل الاتصال الحديثة جميعها متوافـرة، وحجـرة المكتـب فسـيحة، والحمام فخـم بجواره بانيـو جاكـوزي يجلس فيه المريض كل ليلة عاريًا بينما زخات الماء الساخن تنهمر على جسده من زوايا مختلفة حتى يسـترخي تمامًا قبل أن يأوي إلى الفراش.. المريض لا يحب القراءة لذلك يوزع وقته بين مشاهدة التليفزيون العملاق الموضوع في حجرة الاستقبال وبين الاتصالات التليفونية مع أحبائه وأصدقائه.. بالأمس أجرى المريض أربع مكالمات تليفونية كانت كما يلي:

المكالمة الأولى (مع رجل صوته أجش):

الرجل: صباح الخير يا فندم.. سيادتك عرفت اللي حصل في بورسعيد.

المريض: أنا حزين على الشباب اللي راح.

الرجـل: يسـتاهلوا يافنـدم، مش همـا عمالين يشـتموا في الشرطة وعاوزيـن يعدموا الضبـاط الأبطـال الـلي كانـوا بيدافعـوا عـن الأقسـام.. خليهـم يشربـوا.. ولسـه ياما حيشـوفوا.. دلوقـت العصابـات بتهاجم البنوك وتخطف السـياح وتقتـل الناس في عز النهار. عشان يعرفوا إن ضباط الشرطة أسيادهم.

المريض: عندك حق.. الشعب مشي وراء المخربين ودي النتيجة.

الرجل: يافندم.. الناس كلها دلوقت كلها بقت تترحم على يوم من أيامنا.

المريض: بعد إيه..؟! بعد فوات الأوان...؟! إنت أخبارك إيه..مبسوط؟!

الرجل: سيادتك عارف إن مدير السجن من تلاميذي.. خدم معايا في أمن الدولة لما كان ضابط صغير. الحقيقة الراجل حافظ على العشرة ومش مقصر في حاجة.

المريض: والله رجل أصيل.

الرجل: مدير السجن من لطفه وكرمه الأسبوع اللي فات.. وافق لي إني أجيب ماكينة جيم أجري عليها كل يوم الصبح.. سيادتك عارف أنا أحب أحافظ على صحتي.

المريض: أيوه يا أخويا.. زمان كنت متجوز ٣ نسوان.. دلوقت هتعمل إيه في السجن..؟

الرجل: حتفرج بإذن الله (يضحكان).

المريض: بركة إني اطمنت عليك.. إيه حكاية تطهير الشرطة دي..؟

الرجل: كلام فارغ يافندم.. المفروض إنهم يطهروا البلد من العيال الممولين الخونة اللي خربوها. الشرطة كلها جهاز متماسك لو عملوا حاجة فيها هتطربق على دماغهم.. اللي مضايق العيال بتوع التحرير إن قيادات الشرطة كلها ما زال ولاؤها للشرعية. ضباط الشرطة كلهم مالهمش نفس يشتغلوا عشان الهجوم عليهم في الإعلام تعب نفسيتهم.. خلاص.. هما مش عاجبهم الشرطة خليهم يحموا نفسهم بنفسهم.

المريض: لكن أنا قريت إن فيه ضباط شرطة عاملين ثوار وشكلوا ائتلاف وبيطالبوا بالتطهير.

الرجل: دول عدد من الضباط الحاقدين على زملائهم الأكفأ منهم. الأهم إن القيادات كلها معانا.

المريض: أنا فخور بقيادات الشرطة.. ربنا يحميهم.. وضباط أمن الدولة أخبارهم إيه..؟!

الرجل: بيبعتوا لسيادتك السلام وبيدعوا لسيادتك بكل خير.

المريض: الواحد من أمن الدولة بميت راجل.

الرجل: لي رجاء عند سيادتك يافندم.. النهارده إحنا مجهزين في السجن أكلة حمام محشي وإحنا عارفين إن سيادتك بتحب الحمام المحشي.

المريض: يا بن الإيه. عرفت منين..؟ (يضحكان).

الرجل: يافندم دي شغلتي. إحنا قررنا إننا لا يمكن ناكل الحمام من غير ما سيادتك تاكل معانا.. تسمح لي أبعت لك من خير سيادتك أكلة حمام.

المريض: أشكركم. أنا فعلًا باحب الحمام المحشي، لكن المشكلة إنه بيرفع الضغط.

الرجل: يافندم سيادتك ممكن تقول للدكتور وهو يزود لسيادتك الدوا. أنا ضغطي عالي والدكتور قال لي آخد قرص ترايتيس وقرص ناتريليكس وبعدين آكل حمام زي ما أنا عاوز.. أرجوك يافندم ما تكسفناش.. إحنا هنبعت الحمام مع السواق حالًا.

المريض: طيب يا سيدي كتر خيركم.

الرجل: السلام عليكم.

المريض: عليكم السلام.

* * *

المكالمة الثانية: (أجراها المريض مع سيدة تتحدث بانفعال):

المريض: أهلا يا حبيبتي.. أخبار روما إيه..؟!

السيدة: بص أنا مش هاطول عليك. لازم أرد على السمسار الإيطالي.

المريض: خير.

السيدة: القصر بتاعنا في روما عرضناه للبيع، زي ما اتفقنا، لكن للأسف جايب لنا تمن أقل حوالي ٢٠٪ من سعر السوق. إنت عارف الطلاينة شاطرين ولما بيعرفوا إن القصر بتاعك بيفتكروا إنك في أزمة فبيحاولوا يستفيدوا ويقللوا السعر.

المريض: قوليلهم إنهم فاهمين غلط. أنا مش في أزمة ولا حاجة. لو القصر أو أي ممتلكات تانية فضلت باسمي ولا حد يقدر يعمل لي حاجة.. قوليلهم إني بابيع عشان محتاج سيولة للشركات بتاعتنا.

السيدة: أنا شرحت لهم لكن المشتري مصر على السعر القليل.. أبيع ولا لأ..؟!

المريض: لأ طبعًا.

السيدة: أنا قلت كده برضه.. أنا هابلغه بالرفض ونتمسك بالسعر المطلوب. أكلمه وأرجع لك. أوكيه؟!

* * *

المكالمة الثالثة: (مع رجل أجنبي يتحدث الإنجليزية بلكنة ثقيلة):

الأجنبي: مساء الخير.. يا سيدي.

المريض: مساء الخير أين أنت يا صديقي العزيز..؟!

الأجنبي: أنا دائمًا أفكر فيك. لكني لا أحب أن أزعجك.

المريض: لا أستطيع أن أصف مشاعري نحوكم. لقد أثبتم أنكم أصدقاء أوفياء بمعنى الكلمة.

الأجنبي: وأنت أيضًا صديق مخلص. لن ننسى مواقفك الكثيرة العظيمة في خدمة دولتنا. لقد حاربت معنا الإرهاب وكنت حريصًا على حياة شبابنا. أنت صديق إلى الأبد، لكننا انزعجنا لأنك بعثت رسالة إلينا تبلغنا فيها أن حياتك مهددة.

المريض: أنا خايف على نفسي لأن الحالة في مصر مضطربة.. لا يمكن التنبؤ بما يحدث.

الأجنبي: لقد اتصلت برجالنا في الإدارة الأمريكية وأخبروني أن الاتفاقات التي عقدوها ستظل سارية. لا يمكن أن يحدث لك شيء سيئ أبدًا.. هذا تعهد منا ومن الإدارة الأمريكية.

المريض: لا أجد الكلمات الكافية لكي أشكركم.

الأجنبي: نحن نؤثر أيضًا في دول الخليج عن طريق الإدارة الأمريكية.

المريض: كيف..؟

الأجنبي: كانت هناك حكومات خليجية تريد أن تدفع مساعدات للحكومة المصرية، لكننا دفعنا الإدارة الأمريكية للضغط على ملوك الخليج حتى أوقفوا المساعدات.

المريض: تصرفكم حكيم كالعادة.

الأجنبي: لا يمكن أن نسمح بمساعدة مصر قبل أن نتأكد من نواياها نحونا.

المريض: كل من يرفض صداقتكم إما متطرف وإما جاهل.

الأجنبي: ليتهم يتعلمون منك يا سيدي. حسنًا.. مرة أخرى. أرجو أن تطمئن تمامًا على حياتك وسلامتك. يوم سعيد.

المريض: أشكرك. أبلغ زملاءك امتناني العميق

* * *

المكالمة الرابعة: (مع رجل يبدو من صوته أنه عجوز ومرهق):

الرجل: أهلا يافندم. إزي الحال.. أنا عارف إني مقصر. متأسف.

المريض: أنا مقدر ظروفك ربنا معاك. شد حيلك.

الرجل: والله يافندم الموضوع صعب جدًّا. الشعب المصري باين عليه اتجنن. الناس هاجت ومش عاوزة تهدا خالص.

المريض: أنا متابع ومستغرب زيك.. هما دول المصريين، ولا ده شعب تاني...؟! الغريب إنهم بقالهم سنة عايشين في خراب ورغم كده لسه بيسمعوا كلام المخربين.

الرجل: يافندم أنا يوم ٢٥ يناير حصلت لي صدمة. ملايين الناس يافندم في كل المحافظات نزلت تؤيد الثورة. ثورة إيه وهباب إيه. البلد خربت.

المريض: خلاص خليهم براحتهم.. هما اللي اختاروا الفوضى. بس اوعوا تسمعوا كلام العيال دي. دول مخربين وعاوزين يوقعوا الدولة. إياكم تغيروا حد في الشرطة والقضاء والإعلام ولا في أي وزارة. كل دي كفاءات لو استغنيتم عنها لا يمكن تعوضوها.. بالذات النائب العام. إياكم تغيروه. لا يمكن تلاقوا واحد زيه أبدًا.

الرجل: اطمن يافندم. إحنا سايبينهم يتكلموا، إنما ما فيش حاجة هتتغير.

المريض: هما عاوزين إيه؟.. شالوا رئيسهم وحاكموه. مش عاوزين ديمقراطية وانتخابات نزيهة..؟!. آهي جابت لهم الإخوان.. عاوزين إيه تاني؟

الرجل: اطمن يافندم. إحنا مسيطرين تمامًا.

المريض: وبعدين إيه اللي حصل في مجلس الشعب ده. كلام بعض النواب قلقني فعلا.. إنتم مش اتفقتم مع الشيخ حسن.. هو رجع في كلامه..؟!..

الرجل: لأ يافندم الشيخ حسن هينفذ اتفاقنا وكل شيء تمام. بس هو شرح لي إنه عنده أعضاء كتير مايعرفوش حاجة عن اتفاقنا، كما إن عنده شباب متحمس لازم يسيبهم يتكلموا ويريحهم.

المريض: البلد باظت. كل من هب ودب بقى زعيم.

الرجل: سيادتك اطمن. في الآخر القرار في إيدنا واللي بنقوله هو اللي هيتنفذ، ما فيش أي حاجة هتتغير. مصر هتفضل زي ما هي.. اللي عاجبه عاجبه واللي مش عاجبه يورينا يقدر يعمل إيه.

المريض: عندك حق، الناس دي لازم تاخدوها بالشدة. اللي يقرب من وزارة الداخلية أو الدفاع اضربوه بالرصاص. اوعوا تسيبوا المحرضين.. فيه كم كاتب وكم واحد عامل لي زعيم وكم إعلامي. دول اللي بيهيجوا الناس. إنت أكيد عارفهم.

الرجل: عارفهم يا فندم وحسابهم قريب وعسير.

المريض: لازم تعاقبوهم لكن الأهم إنكم تفضحوهم عشان الناس تعرف حقيقتهم.. قول لضباط أمن الدولة يشتغلوا عليهم.

الرجل: ما فيش خطوة بناخدها إلا بتنسيق مع أمن الدولة.

المريض: ربنا يوفقكم.

الرجل: أي خدمة سيادتك.

المريض: ابقى اسأل علي وما تغيبش.

الرجل: تحت أمرك يا فندم.

* * *

عزيزي القارئ...

هل تستطيع أن تعرف من هو المريض ومن هم الأشخاص الذين تحدثوا معه هاتفيًّا؟ إذا عرفت الإجابة الصحيحة برجاء التفضل بإرسالها وسوف تفوز بهدية قيمة.

الديمقراطية هي الحل.

٦ من فبراير ٢٠١٢

متى يسقط نظام مبارك؟

يوم السبت الماضي، ذهبت المذيعة الشهيرة دينا عبدالرحمن لتقدم حلقتها اليومية في قناة «التحرير» ففوجئت بأن إدارة القناة قررت منعها من الظهور، واكتشفت أنهم أعدوا مذيعة أخرى لتقدم برنامجًا بديلًا لبرنامجها.. دينا عبدالرحمن من أنجح المذيعات في مصر بفضل كفاءتها وشجاعتها وحرصها على تقديم الحقائق وعدم انصياعها لأي ضغوط سياسية مهما كان مصدرها. وقد كشفت «دينا» في برنامجها عن الجرائم البشعة التي ارتكبها أفراد الأمن والجيش في حق المتظاهرين.. في الصيف الماضي كانت «دينا» تعمل في قناة «دريم»، وعندما حاول صاحب القناة الضغط عليها من أجل تخفيف نقدها لسياسات المجلس العسكري استقالت «دينا» من قناة «دريم» وانتقلت إلى قناة «التحرير»، وها هي ذي بعد شهور يتم منعها من العمل بواسطة سليمان عامر، صاحب قناة «التحرير»، وهو رجل أعمال متهم بالاستيلاء على مساحات شاسعة من أراضي السليمانية وتخصيصها لغير الأغراض التي أنشئت من أجلها..

وقد نشر موقع «البديل» أنه قد حدث بين سليمان عامر والمجلس العسكري اتفاق يتخلص بموجبه «عامر» من البرامج التي تسمح بانتقاد المجلس العسكري وفي المقابل يغلق المجلس العسكري ملف أرض السليمانية بشكل نهائي.. وفعلًا، خلال أسابيع انسحبت من قناة التحرير كل الأسماء التي تنتقد سياسات المجلس العسكري: الأساتذة حمدي قنديل وإبراهيم عيسى ودعاء سلطان، وها هي ذي دينا عبد الرحمن تلحق بهم.. إن إدارة القناة تردد الآن أن الخلاف مع دينا عبدالرحمن وقع حول مسائل مادية لكن كلام قناة «التحرير» - للأسف - غير مقنع، ولا يمكن أبدًا أن يبرر تصرفها غير اللائق.

لن تتأثر دينا عبدالرحمن بهذا الصغار، فهي قررت ألا تساوم على مبادئها أبدًا وإن كانت خسرت برنامجًا فقد كسبت احترام ملايين المصريين. في اليوم نفسه نشرت الصحف أن الدكتور ممدوح حمزة سوف يتم التحقيق معه في نيابة أمن الدولة بتهمة التخريب والعمل على إسقاط الدولة..

الدكتور حمزة واحد من أهم مهندسي الإنشاءات في العالم، وهو حاصل على جوائز دولية رفيعة ومشرفة لكل مصري، وهو في الوقت نفسه أحد رموز الثورة المصرية الذين بذلوا مجهودا كبيرا من أجل دعمها وتحقيق أهدافها. تحقيق نيابة أمن الدولة سوف يتم بناء على شريط تم تسجيله للدكتور ممدوح حمزة يتعهد فيه بتدمير مصر وحرقها بالكامل ويكشف بنفسه عن مخططه الجهنمي الرهيب(!).

أي طفل في مصر سيدرك بسهولة أن التسجيل المزعوم مختلق ومفبرك بطريقة تفتقر إلى الحرفية والذكاء.. ليست هذه أول مرة يعاقب ممدوح حمزة فيها على انتقاده سياسات المجلس العسكري.. فقد أحيل من قبل إلى التحقيق مع ثوار آخرين بتهم من بينها التهمة التالية: «إيهام الرأي العام بأن الفساد لا يزال موجودا».. وهذه آخر صيحة في التهم المطاطة التي تعوَّد نظام مبارك أن يعاقب بها معارضيه مثل «تكدير السلم الاجتماعي وإثارة البلبلة بين المواطنين والحض على كراهية النظام»..

مرة أخرى فإن ممدوح حمزة في علمه ومكانته الرفيعة وإخلاصه لبلاده أكبر بكثير من هذا الصغار، لكنها حملة واسعة بدأت للتنكيل بكل من يعترض على سياسات المجلس العسكري. ولم يقتصر الأمر على تلفيق القضايا والتضييق في العمل فقد تم تدبير مجموعة من الاعتداءات ارتكبها مأجورون كان آخرها الاعتداء على النائب محمد أبوحامد عقابًا له على مطالبته بنقل السلطة فورا من المجلس العسكري إلى سلطة مدنية.. إننا نكتشف الآن بوضوح أن حكم المجلس العسكري نسخة طبق الأصل من نظام مبارك. كان هدف «مبارك» الاستمرار في الحكم وتوريثه لابنه من بعده، أما المجلس العسكري فقد ارتاح إلى إلغاء التوريث وأعلن حمايته للثورة. وبالرغم من ذلك فإن كل ما فعله على مدى عام كان بهدف حصار الثورة وإجهاضها وتحويلها إلى انقلاب يتغير فيه شخص الحاكم ويبقى النظام كما هو. لقد تحالف المجلس العسكري

مع الإخوان المسلمين ليستفيد من شعبيتهم وقدراتهم التنظيمية، وفي المقابل سهل لهم الحصول على الأغلبية في البرلمان..

أعد المجلس العسكري لوائح الانتخابات بطريقة تسهل فوز «الإخوان»، وتم إنشاء لجنة عليا للانتخابات تتفرج على المخالفات ولا تفعل شيئًا. وهكذا ارتكب «الإخوان» والسلفيون كل المخالفات الانتخابية بدءًا من شراء الأصوات وتوزيع السكر والزيت واللحم على الناخبين، إلى استعمال موظفين منتمين إلى «الإخوان»، إلى التأثير على الناخبين داخل وخارج اللجان، إلى رفع الشعارات الدينية، إلى استعمال المساجد في الدعاية..في النهاية أحرز «الإخوان» والسلفيون النتيجة التي أرادها لهم المجلس العسكري. قد تكون هذه الانتخابات غير مزورة لكنها بالتأكيد غير عادلة..

لقد وقعت الثورة المصرية بين مطرقة العسكر وسندان «الإخوان».. العسكر يريدون أن يجهضوا الثورة ويستمروا في الحكم من خلف الستار و«الإخوان» يريدون أن يصلوا إلى الحكم بأي ثمن.. لقد قبض «الإخوان» ثمن الاتفاق فحصلوا على أغلبية البرلمان وقد حان دورهم في دفع نصيبهم. السؤال الآن: هل يستطيع مجلس الشعب الحالي أن يحقق مع اللواء حمدي بدين، قائد الشرطة العسكرية، في الجرائم التي ارتكبها جنوده وكلها مسجلة بالصوت والصورة..؟! هل يستطيع مجلس الشعب أن يسحب الثقة من «الجنزوري» رئيس الوزراء أو حتى من وزير الداخلية..؟!..

بعد مذبحة بورسعيد التي تم تدبيرها بخسة للانتقام من شباب الثورة أعضاء الألتراس اكتفى مجلس الشعب بإرسال لجنة تقصي حقائق كتبت تقريرًا حمّلت فيه المسؤولية لرجال الأمن واتحاد الكرة والجمهور لكنها لم تذكر أن الشرطة العسكرية كانت موجودة أثناء المذبحة ولم تفعل شيئًا لإنقاذ حياة الضحايا.. كل الشواهد تؤكد (وأتمنى أن أكون مخطئا) أن مجلس الشعب لا يستطيع تجاوز الخط الذي حدده له المجلس العسكري.. هناك بعض النواب (ليبراليين وإسلاميين) يسعون جاهدين لاتخاذ المواقف الصحيحة لكن تظل الأغلبية للإخوان المسلمين الذين أقسموا على السمع والطاعة لمرشدهم الذي ينفذ اتفاقه مع المجلس العسكري.. إن المجلس العسكري احتفظ بكل المسؤولين المنتمين إلى نظام مبارك: بدءا من القضاة الذين أشرفوا على تزوير الانتخابات،

والنائب العام، إلى رئيس جهاز المحاسبات، ومحافظ البنك المركزي، إلى قيادات الشرطة التي قتلت المصريين وأهدرت آدميتهم.

نشرت الصحف أن وزير الداخلية السابق اللواء عيسوي كان قد أصدر أمرا سريا بصرف مبالغ مالية منتظمة إلى جميع الضباط المتهمين بقتل الشهداء من أجل رفع روحهم المعنوية.. وهكذا بينما كان أهالي الشهداء يطالبون بالقصاص كان وزير الداخلية يصرف مكافآت شهرية للقتلة.. إن الانفلات الأمني وانتشار الفوضى والبلطجة وارتفاع الأسعار واختفاء المواد التموينية.. كل هذه الأزمات المسؤول الوحيد عنها هو المجلس العسكري لأنه يتولى سلطة رئيس الجمهورية أثناء الفترة الانتقالية..

ولا يمكن هنا أن نعذر المجلس العسكري لقلة خبرته السياسية لأنه هو ذاته الذي رفض تشكيل مجلس رئاسي مدني وأصر على أن يستأثر بالسلطة وتعامل مع الوزراء باعتبارهم أفراد سكرتارية. لقد تم قطع الطرق وإيقاف القطارات وإحراق الكنائس أمام أعين أفراد الشرطة العسكرية الذين يتفرجون ولا يتدخلون أبدا إلا في حالتين: إما لإنقاذ مسؤول ينتمي لنظام مبارك من حصار المتظاهرين وإما لقمع المتظاهرين المناوئين للمجلس العسكري بارتكاب جرائم وحشية بدءا من القتل بالرصاص إلى فقء الأعين بالخرطوش إلى هتك أعراض بنات مصر وسحلهن في الشوارع..

ولم يكتف المجلس العسكري بترك المصريين يتخبطون في هذه المحن، بل إنه إمعانًا في ترويع المواطنين ظل يردد في كل مناسبة أن هناك مؤامرات كبرى لإسقاط الدولة دون أن يقدم مرة واحدة دليلا واحدا على ذلك.. لقد كان المتوقع أن المواطن المصري المنهك من الأزمات المذعور من انعدام الأمن، في النهاية، سوف يكره الثورة ويقبل كل ما يريده المجلس العسكري، لكن المظاهرات المليونية التي انتشرت في كل محافظات مصر في الذكرى الأولى للثورة أثبتت أن المصريين ما زالوا متمسكين بتحقيق أهداف ثورتهم.

أما شباب الثورة، أنبل وأشجع من أنجبت مصر، فقد شن المجلس العسكري ضدهم حملات قمعية متعاقبة تحولت إلى مذابح محزنة بغرض كسر إرادتهم.. ورغم سقوط عشرات الشهداء وآلاف المصابين فإن شباب الثورة خرجوا منتصرين لم تنكسر إرادتهم. وهنا بدأت وسائل الإعلام حملة واسعة منظمة لتشويه سمعة الثوار الذين

عاملهم الإعلام في البداية باعتبارهم أبطالا قوميين ثم تحول إلى اتهامهم بأنهم عملاء خونة ممولون من الخارج..

وقد اتهم اللواء الرويني حركة ٦ إبريل وحركة كفاية بأنهما ممولتان من الخارج. ولما فشل في إثبات اتهاماته الفارغة لم يكلف خاطره بالاعتذار.. أخيرا فاجأنا المجلس العسكري بحملة شرسة على بعض منظمات المجتمع المدني واتهمها بتلقي أموال غير شرعية وأنها تسعى إلى تقسيم مصر إلى ثلاث دويلات (زادت بعد ذلك إلى خمس دويلات). هذه الحملة غريبة وتثير أسئلة كثيرة: لماذا سكت المجلس العسكري طوال عام كامل على هذه المنظمات التي كانت تعمل تحت نظره..؟! لماذا لم يتصرف المجلس العسكري بهذا العنف عندما انتهكت القوات الإسرائيلية حدودنا وقتلت ستة من ضباط وجنود القوات المسلحة..؟!

هل حدث بين المجلس العسكري والإدارة الأمريكية خلاف غير معلن فقرر عقاب الأمريكيين بهذه الحملة..؟! إذا كان المجلس العسكري يرفض التمويل الأجنبي ويحرص على شفافية ميزانية كل المنظمات والأحزاب فنحن بالطبع نؤيده تمامًا، لكننا نلاحظ أن الرقابة على التمويل الأجنبي تقتصر على الهيئات المدنية دون الدينية.. لماذا لم يفتش المجلس العسكري على تمويل الإخوان والسلفيين؟ ومن أين لهم بملايين الجنيهات التي أنفقوها أثناء الانتخابات؟! هل الإخوان حلفاء المجلس العسكري ولذلك فهو يتغاضى عن مصادر تمويلهم، بينما أدت المنظمات المدنية دورا مهما في كشف الجرائم البشعة التي تمت ضد المتظاهرين وبالتالي فإن المجلس العسكري يعاقبها؟

إن بقاء المجلس العسكري في السلطة، بالإضافة إلى ما سببه من أزمات طاحنة يعاني منها المصريون - سيؤدي إلى كتابة دستور معيب تحت وصاية المجلس العسكري، وسوف يؤدي بالضرورة إلى انتخاب رئيس الجمهورية الذي يحدده المجلس العسكري ويتحكم فيه من وراء الستار تماما كما يتحكم في رئيس الوزراء الآن.. لقد آن الأوان لكي يسلم المجلس العسكري السلطة إلى هيئة مدنية منتخبة حتى يعود الجيش إلى ثكناته ليؤدي مهمته الأساسية في الدفاع عن الوطن.

الثورة مستمرة حتى تنتصر وتحقق أهدافها.

الديمقراطية هي الحل.

١٣ من فبراير ٢٠١٢

هل أنتم متدينون حقًا؟

في الصيف الماضي.. اصطحب أحد أصدقائي والدته المسنة في سيارته الخاصة من الساحل الشمالي إلى القاهرة، وفي الطريق فوجئ صديقي بأن أمه تشكو من تعب مفاجئ. ولأنها مريضة بالسكر فقد ظل يبحث عن صيدلية حتى وجدها ودخل ليجد صيدليًّا ملتحيًا فطلب منه صديقي أن يحقن والدته بمادة الأنسولين.. فوجئ صديقي بالصيدلي يقول له:

ـــ آسف.. أنا لا أعطي حقنًا للسيدات أبدًا لأن ذلك مخالف للشرع.. ابحث لوالدتك عن طبيبة تعطيها الحقنة.

حاول صديقي جاهدًا إقناع الصيدلي. قال له إن المنطقة نائية ومن الصعب العثور فيها على طبيبة كما أن والدته جاوزت السبعين من العمر مما يجعلها بعيدة تمامًا عن الغواية وإثارة الفتنة لكن الصيدلي أصر على موقفه.

واقعة أخرى.. منذ فترة نشرت جريدة «المصري اليوم» تحقيقًا عن المستشفيات في رمضان كشفت فيه عن أن العاملين في أقسام العناية المركزة واستقبال الحوادث يتركون عملهم بعد الإفطار ولا يعودون قبل ساعتين كاملتين حتى يتسنى لهم أداء صلاة التراويح في المسجد. خلال هذه الفترة يتركون المرضى المساكين لمواجهة مصيرهم، فقد تتدهور حالاتهم أو يموتون بينما الأطباء والممرضون يتعبدون في المسجد، ذلك أنهم يعتبرون أداء صلاة التراويح أهم بكثير من أي شيء في الدنيا حتى لو كان حياة إنسان بريء مريض يفترض أنهم مسؤولون عنه..

نفس المنطق الغريب ظهر هذا الأسبوع في وزارة الداخلية.

على مـدى ثلاثين عامًا استعمل حسـني مبارك جهـاز الشرطـة أداة لقمع المصريين وإهـدار كرامتهم، وقد عـذب ضباط الشرطة مئات الألوف من المصريين واشـتركوا في كل العمليـات القـذرة لنظام مبارك بدءًا مـن تزوير الانتخابـات إلى التلصص على حياة المواطنين وتلفيق القضايا وتجنيد شهود الزور ضد المعارضين لنظام مبارك. وأثناء الثورة وبعدها ارتكب ضباط كثيرون جرائم رهيبة في حق المتظاهرين بدءًا من هتك الأعراض وفـقء العيـون بالخرطوش إلى القتل بالرصـاص الحي.. كان المفـروض أن تؤدي الثورة إلى تطهير جهاز الشرطة وإعادة هيكلته بحيث يستعيد دوره الطبيعي في حماية المواطنين واحترام حقوقهم، لكن المجلس العسكري أصر عـلى الإبقاء على جهاز الشرطة كما هو بنفس قياداته التي تنتمي إلى نظام مبارك.. وفي وسط هذا الواقع المؤسف للشرطة ظهر في الأسـبوع الماضي عشرات الضباط الذين أعلنوا أنهم سوف يطلقون اللحى عملا بالسنة النبويـة، ولما أخبرتهـم وزارة الداخلية بأن حلق اللحية من القواعد المستقرة في الشرطة منذ إنشائها ثاروا بشدة وأكدوا أنهم مُصرون على حقهم في أن يكونوا ضباطا ملتحين.

المشكلة هنا ليست في إطلاق اللحية أو حلقها.. الغريب والمؤسف أن هؤلاء الضباط قد شـهدوا بأعينهم وربما اشتركوا بأنفسهم في ارتكاب جرائم بشعة ضد المواطنين.. ألم يشـاهدوا كيف قتل زملاؤهم المتظاهرين وكيف يتم تعذيب الأبرياء في الأقسـام ومقار أمـن الدولة؟! لم نسـمع هؤلاء الضباط الأتقياء قط يعترضون عـلى هذه الجرائم لكنهم يعلنون الآن معركتهم المقدسة من أجل إطلاق اللحى وكأن الدين قد وقف عند المظهر دون الجوهـر.. في مـصر آلاف المسـاجد وهي دائما والحمد لله عامـرة بملايين المصلين لدرجة أنهم كثيرًا ما يفترشون الأرض خارج المساجد ويؤدون الصلاة في الشوارع..

السؤال هنا: هذا الحرص الجميل على أداء الفرائض هل ينعكس على سلوك المصريين ومعاملاتهم؟! الإجابة كثيرا ما تكون بالنفي. هناك مصريون كثيرون يتمسكون بمظاهر الديـن ويحرصون على أداء الصلـوات لكنهم في تعاملهم اليومي مـع الآخرين بعيدون عن الصدق والأمانة.

إن الانفصال بين العقيدة والسـلوك إذا حدث لبعض الأفراد فإننا نعتبرهم منافقين، لكنه إذا أصاب قطاعات كبيرة من المجتمع فإنه عندئذ يشكل ظاهرة اجتماعية لا بد من

دراستها.. إن هؤلاء المتدينين الذين يحرصون على الشكل دون الجوهر ليسوا بالضرورة منافقين أو أشرارًا لكنهم ببساطة يطبقون الدين كما فهموه وتعلموه.. إن القراءة الرائجة للدين الآن في مصر تقدم الشكل على الجوهر وتهتم بالعبادات أكثر بكثير من السلوك.. هذه الطبعة من الإسلام ليست مصرية في الواقع.. إن التدين المصري الحقيقي الصادق المعتدل قد انسحب أمام الإسلام الوهابي القادم من المملكة السعودية ودول الخليج.. على مدى ثلاثين عاما تم استعمال أموال النفط الوفيرة من أجل إغراق مصر بالأفكار الوهابية، وهذا الدعم للمذهب الوهابي غرضه سياسي بالأساس، حيث إن نظام الحكم السعودي يعتمد على تحالف بين الأسرة المالكة ومشايخ الوهابية وبالتالي فإن انتشار المذهب الوهابي يدعم النظام السياسي في تلك البلاد.. في نفس الوقت هاجر ملايين المصريين إلى الخليج بحثا عن الرزق ثم عادوا إلى مصر وقد تشبعوا بالأفكار الوهابية. يذهب المصري هناك فيرى مجتمعا مختلفا عن مصر: الاختلاط بين الرجال والنساء ممنوع تماما، لكن جرائم التحرش الجنسي والاغتصاب تسجل واحدا من أعلى المعدلات في العالم.. الخمر ممنوع تماما لكن كثيرين يسكرون سرا. القانون لا يطبق أبدا على الأمراء فهؤلاء يفعلون ما بدا لهم وهم مطمئنون تماما لإفلاتهم من العقاب. يتعلم المصري هناك أن أداء الصلاة في أوقاتها ليس اختياريًّا كما هو في مصر بل هو واجب إجباري إذا تخلف عن أدائه فإن الشرطة قد تقبض عليه وتؤذيه، ويتعلم أنه إذا كان يمشي في الشارع مع زوجته فانكشف شعر رأسها رغما عنها فسوف ينقض عليها شرطي ليضربها بالعصا لتغطي رأسها..

بالرغم من هذا التشدد في المظهر والعبادات فإن مصريين كثيرين تسرق حقوقهم المالية عيانا جهارا بواسطة الكفيل الخليجي، وإذا تقدم المصري بشكوى إلى القضاء فإنه نادرا ما يحصل على حقه لأن القضاء هناك عادة ما ينصر أهل البلد على الوافدين.. هنا أصل الظاهرة: أن الانفصال بين العقيدة والسلوك مرض اجتماعي وفد علينا من بلاد النفط وانتشر كالوباء، كما أنه للأسف انتقل أيضا إلى جماعات الإسلام السياسي.. عندما قامت الثورة المصرية لم يشترك فيها معظم المنتمين إلى تيار الإسلام السياسي: الإخوان المسلمون أعلنوا أنهم لن يشتركوا في المظاهرات لكنهم انضموا إلى الثوار بعد انسحاب

الشرطة (وللإنصاف، فقد أدّى شباب الإخوان دورا عظيما في الدفاع عن المتظاهرين في موقعة الجمل)..

أما السلفيون (وعددهم أكبر من الإخوان) فقد وقفوا ضد الثورة بكل وضوح.. أفتي مشايخهم في مصر والسعودية بأن المظاهرات حرام وأن طاعة الحاكم المسلم (وإن كان ظالما) واجبة على المسلمين، وأكدوا أن الديمقراطية حرام لأنها تنادي بحكم الشعب للشعب بينما هم يؤمنون بأن الحكم لله وحده وليس للبشر.. فلما نجحت الثورة في خلع حسني مبارك وجدنا السلفيين يغيرون من معتقداتهم فجأة فيشكلون الأحزاب ويشتركون في الديمقراطية التي كانت حرامًا منذ أيام قليلة.. عقد الإخوان والسلفيون مع المجلس العسكري صفقة يساعدهم بموجبها على السيطرة على البرلمان مقابل أن يساعدوه على الاستمرار في الحكم من خلف الستار.. وضع المجلس العسكري لوائح الانتخابات لصالح الإخوان والسلفيين وتغاضت اللجنة العليا للانتخابات عن كل المخالفات التي ارتكبوها..

هنا نجد أنفسنا أمام نفس الظاهرة.. فالمسلمون المتشددون الذين يغضبون إذا فاتتهم صلاة الجماعة أو رأوا امرأة متبرجة، لم يجدوا أي غضاضة في استغلال فقر الناخبين وشراء إرادتهم بالزيت والسكر واللحم.. في النهاية حصل الإخوان والسلفيون على أغلبية المقاعد في مجلس الشعب بموجب انتخابات قد تكون غير مزورة لكنها بالتأكيد لم تكن عادلة. بالرغم من تحفظنا على الانتخابات فقد دعونا إلى دعم البرلمان باعتباره في النهاية الهيئة الوحيدة المنتخبة التي نتوقع منها أن تحمي الثورة وتحقق أهدافها.. لكن يوما بعد يوم نكتشف أن البرلمان عاجز عن مواجهة المجلس العسكري، وأن أمامه خطوطًا حمراء لا يجرؤ على الاقتراب منها. لقد تجاهل النواب مسؤولية المجلس العسكري عن المذابح العديدة التي راح ضحيتها مئات الشهداء وآلاف المصابين ولم يفعلوا أي شيء جدي لمحاسبة المسؤولين عنها.

تحول مجلس الشعب إلى منصة للخطابة، مجرد مكلمة لا تؤدي إلى أي قرار مفيد أو مؤثر، ولقد رأينا النواب يشغبون ويستأسدون على وزير التموين لأن الهجوم عليه لا يكلفهم شيئا، لكنهم يحترسون تماما إذا جاء ذكر المجلس العسكري ولا يتفوهون

بكلمة ضده. إن الانفصال بين مظهر الدين وجوهره استمر في البرلمان، فالأعضاء الذين تقاعسوا عن الدفاع عن الحق انشغلوا بأمور عجيبة: لقد رفض بعضهم أن يقسموا على احترام الدستور إلا إذا أضافوا كلمة «شرع الله» إلى القسم (كأن الدستور سيكتبه كفار قريش)، وبينما أفراد الشرطة يصطادون المتظاهرين بالخرطوش والرصاص الحي في الشوارع فوجئنا بأحد أعضاء المجلس الموقر يقوم برفع الأذان أثناء انعقاد الجلسة مما أسفر عن مناقشات مطولة عن جواز رفع الأذان شرعًا تحت قبة البرلمان..

قضية أخرى غريبة حدثت عندما تكلم أحد النواب فاستعمل تعبيرا مجازيا قائلا: «ليست هذه حكومة من الملائكة». عندئذ ثار النواب بشدة لأنه في رأيهم لا يجوز أبدا استعمال كلمة «الملائكة» في أي تشبيه.. إن المجلس العسكري بعد ما نجح في تشكيل برلمان مطيع ومهادن يستعد الآن لتنفيذ خطوة أخرى في مخططه للسيطرة على الحكم، فهو يبحث بمساعدة الإخوان والسلفيين عن رئيس توافقي يكون تحت سيطرته الكاملة ويستطيع أن يفرضه على الشعب المصري بنفس الطريقة التي استعملها في الانتخابات.

لقد أصدر المجلس العسكري مرسوما بقانون للانتخابات لا مثيل له في العالم، تم بموجبه تشكيل لجنة عليا لا يجوز الطعن على قراراتها بأي شكل من الأشكال.. فإذا رأيت أيها المواطن بعينيك تزوير الانتخابات في دائرتك واستطعت أن تصور وقائع التزوير وتقدمت بالدليل إلى اللجنة العليا فقالت إنه لا يوجد تزوير فسيسقط حقك إلى الأبد لأن كلمة اللجنة نهائية لا راد لها ولا يجوز الاعتراض عليها.. إن هذا التحصين القانوني الغريب للجنة العليا ينزع عن المصريين حقهم الطبيعي الأصيل في التظلم والطعن على القرارات الإدارية. على أن الإخوة الملتزمين دينيا من أعضاء البرلمان لا يجدون في كل هذا ما يستحق الاعتراض بل هم يشاركون المجلس العسكري في تهيئة الجو من أجل إحكام سيطرته على حكم مصر.. إن الدين الصحيح يلزمنا بالدفاع عن القيم الإنسانية: الحق والعدل والحرية.. هذا جوهر الدين وهو أهم بكثير من إطلاق اللحية ورفع الأذان تحت قبة البرلمان.

الديمقراطية هي الحل.

٢٠ من فبراير ٢٠١٢

متي يتوقفون عن إهانتنا؟

منذ أسـابيع اكتشـف الرأي العام في ألمانيا أن رئيس الجمهورية كريستيان وولف قد حصـل عـلى قروض من بعـض البنوك بتسـهيلات خاصة، ولأن ذلك يعتبر اسـتغلالا لنفـوذه فقد طلب المدعي العـام الألماني رفع الحصانة عن رئيس الجمهورية الذي اضطر فـورا إلى تقديـم اسـتقالته من منصبـه.. قبل هذه الواقعة بأسـابيع تم اكتشـاف فضيحة أخرى في بريطانيا بطلها وزير الطاقة كريس هون الذي قاد سيارته بسرعة فائقة، وعندما حُررت له مخالفة سرعة حاول أن يسـجلها على رخصة قيادة زوجته السابقة. وقد اعتبر الرأي العام سلوك الوزير غير أخلاقي مما أجبره على الاستقالة من منصبه.

مثـل هذه الوقائع تحدث دائـما في البلاد الديمقراطية لأن القاعدة المسـتقرة هناك أن أي مسـؤول في الدولة يجب أن يكون صادقا وأمينا، ولو حدث أنه تورط في الكذب أو مخالفة القانون فإنه يكون غير جدير بمنصبه.

تذكرت ذلك وأنا أتابع فضيحة تهريب المتهمين الأجانب في قضية التمويل الأجنبي التي ما زالت منظورة أمام المحاكم المصرية.. إن المجلس العسـكري هو الذي أثار هذه القضية في ظروف غامضة، عندما اختار بضع منظمات للمجتمع المدني وقدم المسؤولين عنهـا إلى المحاكمـة بتهمة تلقـي التمويل الأجنبي. الغريب أن هـذه المنظمات قد عملت عامًـا كاملًا أمـام أنظار المجلس العسـكري فلم يعترض عليها، والأغـرب أنها طالبت أكثر من مرة بتقنين أوضاعها فماطلت الحكومة المصرية في إعطائها التراخيص.

أنـا لا أوافق عـلى التمويل الأجنبي من حيـث المبدأ، وأتمنى أن يصـدر تشريع يمنع التمويل الأجنبي من أساسـه، لكن الغريب أن غضب المجلس العسـكري من التمويل

الأجنبي قد انحصر في المنظمات المدنية ولم يتطرق إلى الجمعيات والأحزاب الدينية التي أثبتت تقارير حكومية أنها تتلقى مئات الملايين من الدولارات من دول الخليج، إلا أن المجلس العسكري كعادته قد كال بمكيالين فأعفى أصدقاءه الإخوان والسلفيين من أي محاسبة، وشن هجوما كاسحا على المنظمات المدنية، واتهم أعضاءها بأنهم يعملون على نشر الفوضى ويخططون من أجل تقسيم مصر إلى خمس دويلات.

وقد تحولت هذه المحاكمة إلى مظاهرة إعلامية كبرى حاول المجلس العسكري خلالها أن يصور نفسه سلطة وطنية متشددة يستحيل أن تخضع للضغوط الغربية.. ثم فجأة انفجرت الفضيحة: فقد تنحت هيئة محكمة الجنايات عن نظر القضية تحرجا من الضغوط التي يمارسها عليها المستشار عبد المعز (بإيعاز من المجلس العسكري) من أجل إلغاء حظر السفر عن المتهمين.. عندئذ أسرع المستشار عبدالمعز بتحويل القضية إلى دائرة أخرى يرأسها قاض (هو ضابط أمن دولة سابق) قام بإجراء اللازم، ورفع حظر السفر عن المتهمين الأجانب، وفعلا هبطت طائرة عسكرية أمريكية في مطار القاهرة وقامت بترحيلهم بالمخالفة لأبسط قواعد القانون.

عندئذ أحس المصريون جميعا بالإهانة وهم يرون سيادتهم الوطنية وقوانين بلادهم تنتهك أمام أعينهم. نفس الإهانة التي أحسوا بها وهم يرون بنات مصر يسحلن في الشوارع وتهتك أعراضهن، ويرون شباب مصر تدهسهم المدرعات وتفقأ عيونهم ويقتلون بالرصاص على أيدي جنود مصريين.

إن المقارنة بين الحكومة الأمريكية التي تستميت دفاعا عن مواطنيها حتى لو كانوا متهمين وبين المجلس العسكري الذي أهان كرامة المصريين مرارًا وتكرارًا لا بد أن تدفعنا إلى السؤال: لماذا تحافظ الحكومات الغربية على حقوق مواطنيها بينما تهين السلطة في مصر مواطنيها باستمرار؟.. يرجع ذلك في رأيي إلى ثلاثة عوامل:

أولًا: طبيعة نظام الحكم

إن الطريقة التي يتولى بها الحاكم السلطة تحدد سلوكه أثناء توليها. فالرئيس الذي جاء بانتخابات حرة سيكون دائما خاضعا لإرادة الشعب ومراقبته ولن يستطيع أن

يستبد أو يهدر حقوق الناس. المجلس العسكري يحكم مصر الآن بنفس أسلوب مبارك فهـو يتولى السـلطة لأنه يملـك القوة اللازمة للبقـاء فيها. من الطبيعـي إذن ألا يعترف بحقوق المصريين لأنهم لم يختاروه ولا يملكون تغييره لو أرادوا. إن المجلس العسـكري مثل كل المسـتبدين لا يعمل أي حسـاب للشعب. هذه الاسـتهانة بالشعب تنتقل عادة مـن الحاكم المسـتبد إلى وزرائه لأنهم يعلمون أن أحدا لن يقدر على محاسـبتهم، وهـم لا يسـتقيلون أبدا ويتملقون الحاكم وينافقونه لأنهم يعلمون أنه مادام الحاكم راضيا عنهم فإنه سيحتفظ بهم مهما أهانوا الشعب ونهبوه وكذبوا عليه.

ثانيًا: درجة استقلال القضاء

القضاء في الدول الديمقراطية مسـتقل تماما، ولا يسـتطيع أي شـخص حتى لو كان رئيـس الدولـة أن يتدخل في قراراته. إن أكبر مسـؤول هناك يعلـم أن أصغر وكيل نيابة يسـتطيع أن يسـتدعيه ويوجه إليه التهم ويأمر بحبسـه. بالتالي تتحول الملاحقة القانونية إلى كابـوس حقيقـي يطـارد أي مسـؤول في النظـام الديمقراطي فيحـرص على احترام القانون.. بالمقابل فإن النظام القضائي في مصر غير مسـتقل وهو خاضع عمليا لسـلطة رئيس الدولة لأن إدارة التفتيش القضائي، التي تتحكم في مكافآت القضاة وجزاءاتهم، تابعة لوزير العدل الذي يعينه رئيس الجمهورية (أو المجلس العسكري).

وفي النهايـة فـإن وزير العدل يتحكـم في مصائر القضاة بمعنـى الكلمة.. أضف إلى ذلـك أن رئيـس الجمهوريـة هو الـذي يعين النائـب العام الـذي يتولى سـلطة التحقيق وتوجيـه الاتهـام، بالإضافـة إلى نظام الانتـداب الداخلي الذي يسـمح لبعـض القضاة بالعمـل مستشـارين بمكافآت كبيرة في وزارات معينة، بينـما هم يفصلون في القضايا مما ينسف مبدأ حياد القاضي من أساسه.. للإنصاف، بالرغم من كون النظام القضائي غير مسـتقل فـإن معظم القضاة المصريين مسـتقلون مـن وحي ضمائرهم، وهـم يدفعون في ذلك ثمنا باهظا من راحتهم وأرزاقهم.

إن الموقف العظيم الذي أقدمت عليه هيئة محكمة جنايات القاهرة برئاسـة المستشار محمد محمود شكري عندما رفضت ضغوط المجلس العسكري ليس إلا نموذجا مشرفا واحـدا لمـا يفعلـه آلاف القضـاة المصريـين في قضايا غير شـهيرة لا نسـمع عنهـا.. وفي

عام ٢٠٠٥ خاض أكثر من ثلثي قضاة مصر معركة عظيمة من أجل تحقيق الاستقلال للنظام القضائي. ولسوف يذكر التاريخ أن هؤلاء القضاة الشرفاء رفضوا أن يكونوا شهود زور على انتخابات مزورة، وأنهم كانوا وما زالوا يناضلون ليس من أجل امتيازات أو مغانم، وإنما دفاعا عن العدل. على أن عددا قليلا من القضاة قد تورطوا في التعاون مع النظام المستبد وأقرب مثال على ذلك القضاة الذين اشتركوا في تزوير الانتخابات كما أثبتت أحكام محكمة النقض.

وفي أعقاب الثورة طالب كثيرون بتطهير القضاء من القضاة المزورين، لكن المجلس العسكري تمسك بهم لأنه يحتاج إلى خدماتهم. بل إن المجلس الأعلى للقضاء قد أعد قانونا متكاملا لتحقيق الاستقلال الكامل للقضاء، لكن المجلس العسكري قام بتعطيل القانون لأنه سيحرمه من السيطرة على السلطة القضائية.. لا يمكن أن تعود للمصري كرامته وحقوقه دون نظام قضائي مستقل.

ثالثًا: المفهوم الشائع للدين

في الدول الديمقراطية، لا يتحدث أحد من المسؤولين عن دينه أو ممارسته العبادات، لأن الأخلاق وحدها هي معيار الحكم على الإنسان.. من حقك أن تكون مسيحيا أو مسلما أو يهوديا أو تعتنق أي دين فهذا شأنك وحقك، وحرية الاعتقاد والعبادة مكفولة للجميع.. لكن دينك يخصك وحدك، أما أداؤك في عملك وأمانتك واجتهادك وتعاملك مع الآخرين، فهذه المعايير الحقيقية للحكم عليك أمام الناس أو القانون. يكفي أن يكذب رئيس الدولة مرة واحدة لكي ينتهي مستقبله السياسي ويعزل من منصبه ويفقد ثقة الناس. في الدولة الديمقراطية تكون الأخلاق هي معيار التدين، ولا تكون مظاهر التدين وحدها دليلا على الأخلاق. هذا المفهوم يشكل جوهر الإسلام الصحيح.

إن العدل والحرية والمساواة هي المبادئ الأساسية التي نزل الإسلام من أجل الدفاع عنها وكل ما عداها أقل أهمية. إلا أن فهم كثيرين للإسلام صار شكليا وقاصرا. لقد حصل الإخوان والسلفيون على أغلبية مقاعد البرلمان (في انتخابات قد تكون غير مزورة، لكنها لم تكن عادلة ولا ديمقراطية).. ورغم ذلك فقد كتبت في هذا المكان مطالبا بدعم هذا البرلمان لأنه في النهاية الهيئة الوحيدة المنتخبة القادرة على تحقيق أهداف الثورة.. لكننا نرى الآن أن مفهوم التدين عند كثيرين من أعضاء البرلمان قاصر وشكلي.

العقيدة منفصلة عن السلوك. المظهر والطقوس أهم من العمل.. هؤلاء النواب يسعون لاستصدار قرار يلزم المدارس بتعطيل الحصص من أجل إقامة صلاة الظهر، بينما لم يفعلوا أي شيء من أجل القصاص للشهداء وهم عاجزون عن توجيه أي اتهام للمجلس العسكري الذي تسبب في مذابح راح ضحيتها العشرات من شباب مصر.. بل إنهم في مذبحة بورسعيد اكتفوا بإدانة وزير الداخلية ولم يجرءوا على النطق بكلمة واحدة عن مسؤولية المجلس العسكري.. نواب كثيرون لحاهم طويلة وعلامات السجود على وجوهم لكنهم لا يتحرجون من تطبيق سياسة مزدوجة المعايير إرضاء للمجلس العسكري.. فعندما يخطئ النائب زياد العليمي ويتفوه بكلمة تسيء إلى المشير يثور النواب الأتقياء ويتنافسون في التنكيل بـ«العليمي» مع أنه قال كلمته المسيئة خارج البرلمان، وعندما يوجه نائب داخل البرلمان اتهامات مشينة في حق شخصية وطنية كبيرة مثل «البرادعي» يرفضون محاسبة المخطئ ويصفقون له ويهنئونه.

«البرادعي» الذي يصفقون لمن يتهمه بالعمالة الآن هو نفس «البرادعي» الذي جمع الإخوان يوما ٦٠٠ ألف توقيع من أجل تأييده.. إلا أن ذلك حدث قبل الثورة حين كان الإخوان يحتاجون إلى دعم «البرادعي»، أما الآن فهم يحتاجون إلى دعم المجلس العسكري ومواقفهم دائما تتغير وفقا لمصالحهم.. هذا التلون السياسي مناف للأخلاق، وكل ما هو مناف للأخلاق مناف للدين بالضرورة.. إلا أن التاريخ يعلمنا أننا إذا قصرنا الدين على الشكل والإجراءات من الممكن أن نقدم على تصرفات غير أخلاقية بضمير مطمئن تماما. لن تتغير مصر إلا إذا تغير مفهومنا للدين.

إن فضيحة تهريب المتهمين الأجانب، بقدر ما تمثله من إهانة بالغة لكرامتنا الوطنية، تضعنا وجها لوجه أمام الحقيقة. لقد سقط حسني مبارك لكن النظام الذي أنشأه مازال يحكم مصر. إن المجلس العسكري هو امتداد لـ«مبارك» في الفكر والأداء، وهو يهين المصريين تماما كما تعود «مبارك» أن يهينهم. لن يتوقفوا عن إهانتنا إلا إذا حققنا أهداف الثورة وأقمنا دولة العدل والحرية.

الديمقراطية هي الحل

٥ من مارس ٢٠١٢

في انتظار المحاكمة العسكرية

إذا كان لديك ابنة فأنت بالقطع تحبها وتخاف عليها ولا تتحمل أي إساءة إليها.. إذا كان لديك ابنة فأنت لن تطيق أن يتحرش أحد بجسدها وأنت بالتأكيد مستعد للدفاع عنها بحياتك إذا تعرضت لاعتداء.. ابنتك جزء منك وأقرب الناس إليك. كيف تشعر إذن إذا اشتركت ابنتك الشابة في مظاهرة سلمية فقبض عليها الجنود واعتدوا عليها بالضرب المبرح والصعق بالكهرباء مع وابل من الشتائم المقذعة؟... كيف تشعر إذا تم خلع ملابس ابنتك الشابة بالكامل ووقفت عارية تماما أمام الجنود الذين راحوا يستمتعون بتأمل جسدها العاري؟.. كيف تشعر عندما تعرف أن السجانة في السجن الحربي قد قالت لابنتك العارية: «نامي على السرير عشان البيه يكشف عليكي»؟ كيف تحس عندما يرغمون ابنتك على أن تنام وهي عارية تماما حتى يقوم من يزعم أنه طبيب بإجراء كشف العذرية عليها، بينما الأبواب والنوافذ مفتوحة حتى يتفرج عليها الناس؟!

هذه الجريمة لم يفعلها الجنود الإنجليز في النساء المصريات خلال عقود من الاحتلال البريطاني ولم يرتكبها الجنود المصريون في حق الإسرائيليين الذين تم أسرهم أثناء الحرب، لكن هذه الجريمة للأسف ارتكبها مصريون ضد مصريات. في يوم ٩ مارس عام ٢٠١١ تم القبض على عشرات المتظاهرين من ميدان التحرير بواسطة الشرطة العسكرية وتم تعذيبهم بوحشية ثم تم إرسال ١٧ فتاة مصرية إلى السجن الحربي، حيث تم ضربهن وصعقهن بالكهرباء ثم تعريتهن تماما أمام الجنود وإجراء كشوف العذرية عليهن، مما يشكل جريمة هتك عرض مكتملة الأركان وانتهاكًا فاحشًا لأبسط قواعد الإنسانية والقانون والتقاليد العسكرية. هؤلاء الجنود الذين هتكوا أعراض بناتنا وأخواتنا كان يفترض أن يكون واجبهم الحفاظ عليهن وحمايتهن.

إن الهدف الحقيقي من كشوف العذرية هو كسر نفوس المتظاهرات وإذلالهن حتى يفقدن قدرتهن على الاستمرار في الثورة.. بعد أن تمت الجريمة تم تهديد البنات بواسطة أجهزة الأمن حتى يلزمن الصمت، وللأسف فقد خفن جميعا إلا بنتًا واحدة شجاعة اسمها سميرة إبراهيم قررت أن تفضح المجرمين الذين هتكوا عرضها. وعندما ذاع الخبر وتحولت كشوف العذرية إلى فضيحة كبرى أنكر حدوثها أعضاء المجلس العسكري في البداية ثم عادوا واعترفوا بها.

اشتدت التهديدات والضغوط على سميرة إبراهيم، لكنها ازدادت إصرارًا على المطالبة بحقها، بل إنها أفلحت في إقناع ضحية أخرى بأن تحكي ما حدث لها.. المشكلة هنا أن المجلس العسكري يمتلك أدوات «مبارك» نفسها، وهو يسيطر على جهاز الدولة بالكامل ويوجهه وفقًا لإرادته.. لقد تم نظر قضية كشوف العذرية أمام القضاء العسكري الذي هو (مع احترامنا لأعضائه) قضاء غير مستقل، لأن القاضي العسكري ضابط له رتبة وله رؤساء لا يمكن أن نتصور أنه يستطيع مخالفة أوامرهم، ولأن المشير طنطاوي من حقه إلغاء الأحكام أو تخفيفها كما يشاء.

هذا الأسبوع قضت المحكمة العسكرية ببراءة الضابط المتهم بهتك أعراض بنات مصر في حادثة كشوف العذرية.. إن هذا الحكم يعني ببساطة أن الظلم ما زال متحكمًا في بلادنا.. ما زال نظام «مبارك» في السلطة وما زال القانون يطبق عليك وفقًا لشخصك ومرتبتك الاجتماعية وآرائك السياسية. عندما دخلت سميرة إبراهيم إلى السجن الحربي فوجئت بصورة كبيرة للرئيس المخلوع مبارك معلقة على الحائط. سألت سميرة الضابط: لماذا تحتفظون بصورة «مبارك»؟.. أجابها الضابط بموجة من الشتائم ثم قال:

- حسني مبارك ما زال رئيسنا ونحن نحبه.

هنا مربط الفرس. إن المجلس العسكري ينتمي فعلًا إلى نظام «مبارك» فكرًا وقولًا، وقد سعى جاهدًا، خلال عام كامل، حتى يحول الثورة إلى انقلاب. الثورة اعتبرت تنحية «مبارك» الخطوة الأولى نحو إسقاط نظامه وبناء نظام جديد، لكن المجلس العسكري اعتبر تنحية «مبارك» خطوة لا مفر منها من أجل الحفاظ على نظامه.. المجلس العسكري مسؤول عن كل الأزمات المصطنعة التي تم الضغط بها على المصريين حتى

يكرهوا الثورة ويندموا على القيام بها.. المجلس العسكري هو المسؤول عن الانفلات الأمني وارتفاع الأسعار والأزمة الاقتصادية وعن كل المذابح التي تم ارتكابها في حق المصريين في ماسبيرو ومحمد محمود ومجلس الوزراء وبورسعيد، وهو المسؤول الأول عن كشوف العذرية وفقء عيون المتظاهرين وقتلهم بالرصاص الحي والغاز ودهسهم بالمدرعات وهتك أعراض بنات مصر وسحلهن في الشوارع. هذه هي الحقيقة. إن المجلس العسكري المسؤول الأول عن كل ما يحدث في مصر.

بيننا وبين المجلس العسكري دماء شهداء وأعراض بنات مصر. لا يمكن أن نسكت إلا بعد أن يُحاكم كل من قتل المصريين وهتك أعراض النساء، وينال المجرمون جزاءهم العادل. في كل مرة ننتقد فيها المجلس العسكري نؤكد أن نقدنا لا علاقة له بالقوات المسلحة كمؤسسة وطنية نفخر بها جميعًا. إن الجيش المصري ليس ملكًا للمجلس العسكري وإنما هو ملك للشعب المصري. المجلس العسكري يتولى مهام رئيس الجمهورية أثناء الفترة الانتقالية، وبالتالي فهو سلطة سياسية من الطبيعي أن نختلف حول أدائها، ومن حقنا، بل من واجبنا، أن نصوب أخطاءها ونواجهها بآرائنا مهما تكن قاسية مادمنا نستهدف المصلحة الوطنية.

كل هذا بديهي، لكن المجلس العسكري تماما مثل قائده الأعلى المخلوع حسني مبارك لا يطيق النقد ويضيق بمن يقول الحق ويستمع إلى الطبالين والزمارين، ويعتبر كل من يعارضه محرضًا على كراهية الجيش.. المجلس العسكري تماما مثل «مبارك» لا يقبل إلا بالسلطة المطلقة، ويريد أن يكون دائمًا فوق المساءلة والنقد.. العدالة في عرف المجلس العسكري أن يُقتل المصريون بالرصاص وتُفقأ عيونهم وتهتك أعراض المصريات ويسحلن في الشوارع فلا ننطق بكلمة اعتراض.

إذا قلنا إن المجلس العسكري مسؤول سياسيًّا عن كل هذه الجرائم يغضب ويعتبرنا مغرضين نستهدف إسقاط الدولة.. منطق «مبارك» نفسه الذي كان يعتبر أي نقد لسياساته تطاولا على مصر كلها، ويعتبر معارضيه قلة مندسة مأجورة.. لقد فعل المجلس العسكري كل شيء من أجل إجهاض أي تغيير حقيقي في مصر، وقد أصبح واضحًا الآن أنه يريد أن يسيطر على السلطة حتى ولو لم يتولَّها مباشرة.

في مصر الآن لدينا مجلس شعب منتخب ورئيس وزراء ووزراء كثيرون، لكنهم جميعا لا يملكون سلطات حقيقية. إنهم فقط يتكلمون ويعقدون الاجتماعات ويلقون بالبيانات، لكننا نعلم جميعا أن المجلس العسكري وحده هو دائما صاحب القرار النهائي.. استمرارًا للسياسة نفسها تم إنشاء لجنة عليا للإشراف على انتخابات الرئاسة ثم تم تحصين كل قراراتها بحيث لا يجوز الطعن أو الاعتراض عليها، وطبقا لبيان أصدرته حملة المرشح الرئاسي عبدالمنعم أبو الفتوح فقد بدأت علامات التزوير في انتخابات الرئاسة، موظفو الشهر العقاري يحررون التوكيلات لمرشح معين ويتقاعسون عن توكيلات المرشحين الآخرين، وعندما يذهب المواطنون لتحرير محاضر بهذه المخالفات فإن ضابط الشرطة يرفض ويقول لهم اذهبوا إلى اللجنة العليا.. في الآونة الأخيرة توالت القضايا الملفقة على كل من يعارض سياسات المجلس العسكري.. آخر هذه القضايا الملفقة كان المتهمون فيها: ممدوح حمزة وأبو العز الحريري وزياد العليمي ووائل غنيم ونوارة نجم وأسماء محفوظ وجورج إسحاق وبثينة كامل ويسري فودة وريم ماجد وسامح نجيب وكاتب هذه السطور.

في الحقيقة يشرفني أن أكون مع هذه الأسماء، لأنهم حقًّا كوكبة من أنبل وأشرف الشخصيات الوطنية في مصر.. إن التلفيق في هذه القضية بالذات تم بطريقة بدائية وساذجة.. لقد تقدم ٧٠٠ شخص (من المواطنين الشرفاء) ببلاغات إلى النائب العام ضدي وزملائي، وبالطبع وجهوا إلينا التهم التقليدية نفسها التي طالما استعملها حسني مبارك للتخلص من أصحاب الرأي:

«إثارة البلبلة وتكدير السلم الاجتماعي والتحريض ضد قيادة القوات المسلحة والعمل على إسقاط الدولة وزعزعة الاستقرار... إلخ».

كلها تهم مطاطة وفارغة بلا معنى ولا سند قانوني. لقد أصدر النائب العام بيانا أعلن فيه أنه قد أحال البلاغات المقدمة ضدنا إلى القضاء العسكري لأنه جهة الاختصاص.. هنا تثور أسئلة كثيرة: هل يجوز قبول بلاغات أشخاص لا علاقة لهم بالواقعة موضوع البلاغ؟!.. هل يمكنني أن أتقدم ببلاغ أتهم فيه شخصًا بالإساءة إلى شخص آخر، بينما أنا لا علاقة لي بالاثنين؟!.. كيف تقدم ٧٠٠ مواطن مرة واحدة ببلاغات إلى النائب

العام؟!.. هل استمعت النيابة إلى أقوال ٧٠٠ شخص في بلاغاتهم المقدمة وكم من الوقت استغرقه الاستماع إلى هذا العدد المهول من الناس؟!.. وإذا لم يكن النائب العام قد استمع إليهم فهل يجوز قبول بلاغاتهم دون التحقق من شخصياتهم والاستماع إلى أقوالهم؟

إن النائب العام هنا يرسي قاعدة غريبة مخالفة للقانون تجعل من السهل على أي شخص أن يرسل بلاغه بالبريد فيتم قبوله.. ثم لماذا أحال النائب العام هذه البلاغات بسرعة إلى القضاء العسكري قبل أن يستمع إلى أقوالنا؟!.. لسنا عسكريين فلماذا نُحاكم أمام القضاء العسكري؟.. أين الشق العسكري في هذه القضية العجيبة؟!..

نحن انتقدنا المجلس العسكري باعتباره سلطة سياسية ولم نتكلم إطلاقا عن الشؤون العسكرية؟!.. القضية باطلة من أولها لآخرها، لكن المجلس العسكري يريد أن يعاقبنا لأننا تجرأنا وانتقدنا سياساته. لقد أعلن رئيس القضاء العسكري أنه بصدد دراسة البلاغات المقدمة ضدنا ليرى ما سيتخذه من إجراءات بشأنها... هذه رسالة تهديد واضحة.. يريد رئيس القضاء العسكري أن يقول لنا: إذا توقفتم عن نقد المجلس العسكري فسوف نترككم في أمان، أما إذا استمررتم في نقد المجلس العسكري فسوف أحيلكم إلى محاكمة عسكرية قد تنتهي بكم في السجن الحربي. نحن نرفض هذا التهديد.. نحن لا نخاف من محاكماتكم لأننا على حق وأنتم ظالمون. إذا كان إبداء الرأي قد أصبح جريمة عند المجلس العسكري فنحن نصر على هذه الجريمة.. سنظل دائما نقول الحقيقة:

إن المجلس العسكري بوصفه سلطة سياسية مسؤول عن أخطاء وتقصير وجرائم أودت بحياة أكثر من ثلاثمائة شهيد وآلاف الجرحى بخلاف البنات اللاتي تم سحلهن وهتك أعراضهن.. يجب أن يفهم المجلس العسكري أنه بوصفه سلطة سياسية ليس معصومًا من الخطأ وليس فوق المحاسبة.. نحن ننتظر الاستدعاء الرسمي من القضاء العسكري. لن نخاف ولن نسكت عن الحق أبدًا مهما يكن الثمن الذي سندفعه.

الديمقراطية هي الحل.

١٢ من مارس ٢٠١٢

من يستقبل البابا شنودة؟

لا يمكن وصف هذا المكان لأنه فريد من نوعه، يفوق قدرتنا على التخيل.

سوف نعتبره، على وجه التقريب، حديقة شاسعة مليئة بأشجار كبيرة مثمرة وأزهار رائعة الجمال، تتمايل بفعل موجات من نسيم منعش لا مثيل له.. الحديقة لها بوابة مستديرة مكللة بالورد، يقف أمامها رجل وسيم ملتح يرتدي ثوبا ناصع البياض ويشع من وجهه نور غريب.. في أنحاء الحديقة ينتشر آلاف البشر الذين تبدو عليهم آثار النعمة والفرحة. بين الحين والحين يتوجه الرجل إلى البوابة ليستقبل الوافدين الجدد.. بالأمس وقف الرجل ليستقبل البابا شنودة، الذي تقدم نحوه بخطوة مستقيمة نشيطة.. اختفت التجاعيد تماما من وجه البابا واستقام ظهره وتخلص من الآلام وارتد شعره أسود تماما، كأنما عاد إلى العشرينيات من عمره... انحنى الرجل وقال:

- أهلًا وسهلًا يا قداسة البابا شرفتنا.

تطلع البابا حوله بدهشة وقال:

- أهلا يا ولدي.. ما اسمك؟!

- أنا الملاك الحارس.

- كيف عرفت بمجيئي؟!

- أنا أعرف كل شيء عن ضيوفي، لأنني مكلف باستقبالهم.. اتبعني من فضلك.

تقدم الملاك الحارس وخلفه البابا شنودة.. مشيا في ممر بين الأشجار تحيط به صفوف من الأزهار الملونة. في نهاية الممر فوجئ البابا بأربعة أشخاص واقفين يبتسمون

ويلوحون كأنهم ينتظرون وصوله. لاحظ أن أحد الواقفين شيخ معمم يرتدي قفطانًا. لوح لهم البابا بحرارة. أصبحت حركة يده الآن أقوى بعد أن استرد صحته تمامًا.. وقف الملاك الحارس بين البابا ومستقبليه وقال بصوت مرح:

- كل ضيوفنا المصريين كانوا يريدون أن يكونوا في شرف استقبالك.. لكننا اخترنا هؤلاء الأصدقاء الأربعة كممثلين عن زملائهم.. فليتقدم كل واحد فيكم ويعرف نفسه.

تقدم الشيخ وصافح البابا قائلا:

- السلام عليكم يا قداسة البابا. أنا اسمي الشهيد عماد عفت من شيوخ الأزهر، وقد قتلوني بالرصاص أثناء اعتصام مجلس الوزراء.

اتسعت ابتسامة البابا وشد على يده بحماسة، ثم تقدم شاب وقال:

- شرفتنا يا قداسة البابا.. أنا الشهيد علاء عبدالهادي.. طالب في كلية الطب جامعة عين شمس.. قتلوني بالرصاص في مجلس الوزراء قبل موعد تخرجي بأيام قليلة.

تراجع الدكتور علاء خطوتين وتقدم الشاب الثالث فانحنى وقبل يد البابا ثم قال:

- أنا الشهيد مينا دانيال.. قتلوني بالرصاص في مذبحة ماسبيرو.

رسم البابا علامة الصليب، ثم تقدم الشاب الرابع وقال:

- يا سيدنا أنا دهسوني بالمدرعة في ماسبيرو. اسمي الشهيد مايكل مسعد.

رسم البابا علامة الصليب مرة أخرى وبان الأسى على وجهه ثم قال :

- أنا سعيد بصحبتكم. ها قد عرفتم أن الشهداء يكونون مع الرب ولايموتون أبدًا.

أشار الملاك للشهداء فجلسوا على الأريكة، بينما جلس البابا بجوار الملاك على أريكة مقابلة. ابتسم الشيخ عماد وقال:

- نحن المسلمين نؤمن بأن الشهداء لا يموتون وإنما هم أحياء يرزقون عند ربهم.

ابتسم الملاك الحارس وقال:

- الشـهداء هنـا في نعيم مقيـم والحمد لله.. لكنني كثيرًا ما أتسـاءل: لماذا يصعد إلينا هذا العدد الكبير من الشهداء المصريين بالرغم من أن مصر لم تحارب منذ أربعين عامًا؟

قال مايكل مسعد:

ـــ هذا السؤال يجب أن يوجه إلى حسني مبارك والمجلس العسكري.

ضحكوا جميعا ثم قال الشيخ عماد:

- هل تعلم يا قداسة البابا أن المصريين جميعا، مسلمين وأقباطًا، قد حزنوا لوفاتك. لقد رأيت الكاتدرائية هذا المساء. إن منظرها مهيب حقًّا.

سأله البابا:

- هل تشاهدون التليفزيون هنا؟!

ضحك الملاك الحارس وقال:

- ضيوفنا هنا لا يحتاجون إلى تليفزيون.. ما إن يفكروا في أي شيء حتى تستحضره أذهانهم بوضوح.. لو فكرت في الكاتدرائية الآن فسوف تراها في ذهنك.

أغمـض البابا عينيه وفكر في الكاتدرائية فرأى عشرات الألوف من المصريين جاءوا ليلقوا نظرة أخيرة على جثمانه. فتح عينيه وابتسم وقال:

- بارك الله فيهم جميعا. مصر كانت دائمًا بلدًا واحدًا وشعبًا واحدًا.

هنا قال علاء بحماس:

- يـا قداسـة البابا، نحن نحمـد الله كثيرا على النعيم الذي نعيش فيـه، لكننا نتابع ما يحدث في مصر ونحس بحزن لأن الثورة التي قدمنا حياتنا من أجلها يتم إجهاضها.

هز الشيخ عماد رأسه موافقًا، ثم تنهد وقال:

- لقـد مر على انتخاب مجلس الشـعب ما يقرب من شـهرين، الواضـح أن أعضاءه عاجزون عن فعل أي شيء إلا بموافقة المجلس العسـكري.. إذا اسـتمر الأمر على هذا الحال فإن مجلس الشعب سيكون مثل برلمان مبارك، مجرد مكلمة ووسيلة لتخدير الرأي العام وأداة في يد السلطة المستبدة.

قال الدكتور علاء متهكمًا:

- ماذا تتوقع من مجلس الشعب إذا كان رئيسه يتحرك في سيارة بي إم دبليو مصفحة، بينما نصف المصريين يعيشون في العشوائيات تحت خط الفقر؟!

ظل البابا شنودة يستمع إليهم لكنه لم يتكلم. اندفع مينا دانيال قائلًا:

- اسمح لي يا سيدنا.. لقد تعلمنا على يديك الصراحة والشجاعة. هل تقبل أن يناقشك واحد من أبنائك؟!

- تفضل يا ولدي.

نهض الشيخ عماد والدكتور علاء لينصرفا، لكن البابا استبقاهما قائلًا:

- أنتما مسلمان، لكنني أبوكما مثلما أنا أبوهما.. ليس لدي ما أخفيه عنكما. تكلم يا مينا. أنا أنصت إليك.

- لقد مت ومات وأصيب معي شباب كثيرون في مذبحة ماسبيرو.. ثم فوجئت بأعضاء المجلس العسكري، المسؤولين عن المذبحة، يجيئون للتعزية في الكنيسة.. لماذا استقبلتهم يا سيدنا؟!

- يا مينا يا ولدي الكنيسة مفتوحة لكل إنسان، لأنها بيت الرب.. كما أن المسيح قد علمنا المحبة والتسامح.

- يا سيدنا إن المجلس العسكري هو المسؤول السياسي الأول في الفترة الانتقالية. لقد مات أكثر من ثلاثمائة شهيد في مذابح متتالية.. ماسبيرو ومحمد محمود ومجلس الوزراء وبورسعيد.. لماذا لم تأخذ الكنيسة موقفًا واضحًا في مطالبة المجلس العسكري بتقديم المسؤولين عن هذه المذابح إلى المحاكمة؟!

صمت البابا وبدا عليه كأنما ينتقي كلماته ثم قال ببطء:

- يا مينا يا ولدي عندما كنت في سنك كنت متحمسًا مثلك، وربما أكثر منك.. لكنني لما تقدمت في السن تعلمت خطورة أن يتخذ الإنسان أي قرار وهو غاضب..

هـل تظن أننـي لم أحزن من أجل أبنائي الذين ماتوا في كل هذه المذابح؟!.. هل تحسـب أنني لم أغضب عندما رأيت بنات مصر يسحلن في الشوارع بواسطة جنود مصريين؟!.. أقسـم بالمسـيح أن مشـهد البنت المسـحولة التي عروها من ثيابها ودهسوها بالأقدام لا يفارق ذهني حتى الآن.

– لكن قداستك لم تتكلم لتطالب بمحاسبة المسؤولين عن كل هذه الجرائم.

– أحيانا يكون الصمت أبلغ من الكلام.

– لقد وعدتني بألا تغضب مني يا سيدنا.

– تكلم يا مينا.

– يا سـيدنا لماذا كنت دائمًا تشـكر المخلوع مبارك وتثني عليه وهو ظالم وفاسـد؟!.. لماذا أشدت دائما بابنه جمال مبارك، الذي كان يريد أن يرث مصر كأنها عزبة أبيه؟!

ساد بعض التوتر وابتسم الملاك الحارس وقال:

– أظن من المناسب أن نترك قداسة البابا الآن ليستريح.

رفع البابا يده محتجًا وقال:

– لسـت متعبًا. اسـمع يا مينا.. أنت مسـؤول عن نفسـك فقط. أنت اخترت الثورة ودفعـت الثمـن حياتك وأصبحت شـهيدا.. أنا قراري لا يخصنـي وحدي. كل موقف أتخذه سـيؤثر على ملايين الأقباط والمسـلمين وعلى مصر كلها. كثيرا ما أضطر إلى اتخاذ مواقف لا تعجبك، لكنها ضرورية ولا مفر منها.

هنا اندفع مينا قائلا:

– أفهم من ذلك ياسيدنا أن قداستك تؤيد الثورة.

– طبعا يا ولدي. عندما يطالب الشعب بالحرية والعدل لا بد للكنيسة أن تسانده.

ساد الصمت وضحك البابا وقال:

- تكلم يا مينا. أرى في عينيك السؤال.. تريد أن تسألني لماذا لم أعلن تأييدي للثورة من البداية؟.. الإجابة كما قلت لك أنني أحسب كل كلمة أقولها.. أتظنني غافلا عن اشتراك آلاف الأقباط في الثورة؟.. أتظنني لم أعرف بعشرات الكهنة الذين انضموا للثورة، وأقاموا القداس في كل ميادين مصر؟.. كنت أعلم وكنت أصلي من أجلكم.

هنا قال الدكتور علاء:

- اسمح لي يا قداسة البابا.. لقد تحالف الإخوان مع العسكر وصنعوا مجلس شعب شكليًّا عاجزًا، وهم الآن، بالمخالفة للإعلان الدستوري، قد سيطروا على نصف اللجنة التأسيسية وسوف يصنعون دستورا على مقاس الإخوان والمجلس العسكري.. بعد ذلك سوف يأتون بالرئيس الذي يطيع المجلس العسكري.. كنت أتمنى من قداستك أن تتكلم بصراحة عن كل ذلك.

ضحك البابا وقال:

- فات الأوان. لو تكلمت الآن فلن يسمعني أحد هناك.

ضحكوا ثم قال البابا بجدية:

كنت أتمنى أن تعيد الثورة إلى المصريين كرامتهم وتحفظ حقهم في الحياة، لكنني وجدت الشهداء يتساقطون بعد الثورة كما تساقطوا قبلها. أرجوكم تفاءلوا ولا تستسلموا للإحباط. حق الشهداء لن يضيع.. سوف تنتصر الثورة وسوف يحاكم المسؤولون عن كل هذه الجرائم. إن التاريخ يعلمنا أن الثورات لا تهزم أبدا. قد تتعطل وقد تضل الطريق، لكنها حتما سوف تنتصر في النهاية.

ساد الصمت وقال مينا بحرج:

- سامحنا يا سيدنا إذا كنا تجاوزنا في حديثنا مع قداستك.

ابتسم البابا، وقال بهدوء:

- لا يمكن أن أغضب منكم. يعلم الله كم أحبكم.. أشكر الرب لأنني سأظل معكم هنا.. سأذكركم يوما ما بهذا الحوار.. قريبا سوف نرى من هنا مصر وهي تبدأ المستقبل العظيم الذي تستحقه.

قام الشـهداء الأربعة لتحية البابا.. صافحه الدكتور علاء والشـيخ عماد، بينما انحنى مينا ومايكل وقبلا يده. وأخيرا قال الشيخ عماد:

ـ إن كلماتك يا قداسة البابا قد أراحت نفوسنا. شكرا جزيلا.

استدار الشهداء لينصرفوا، بينما ظل البابا يتابعهم بنظره وقد بدا على وجهه الارتياح.

الديمقراطية هي الحل.

١٩ من مارس ٢٠١٢

لكم دستوركم ولنا الثورة

افترض أنك تريد أن تبني بيتا لنفسك.. أنت تملك المال اللازم، لكنك لا تستطيع أن تبني البيت بنفسك، لذلك سوف تستعين بمهندس توكله عنك في مهمة بناء البيت.. وحيث إن بناء البيت عملية متخصصة يجب أن تتم وفقًا لقواعد هندسية سليمة كما أنها تحتاج إلى مواد بناء لها مواصفات محددة.. يجب عليك أيضًا أن تتعاقد مع مهندس استشاري للإشراف على مهندس التنفيذ. المهندس الاستشاري هو الذي سيحدد مواصفات مواد البناء، وهو الذي سيلزم مهندس التنفيذ باتباع الخطوات الهندسية السليمة، وفي النهاية سيقوم بتسلم المبنى منه. هذه هي الطريقة الصحيحة لبناء بيتك. السؤال الآن: ماذا لو أن مهندس التنفيذ قال لك إنه لا يحتاج إلى مهندس استشاري وإنه سيحدد بنفسه مواد البناء وسيقرر بنفسه الخطوات الهندسية اللازمة؟

ماذا لو قال لك مهندس التنفيذ: «ما الفرق بيني وبين الاستشاري؟! أنا مهندس وهو مهندس.. أنا سأنفذ البناء وأنا أيضا سأتولى مراقبة نفسي بنفسي»؟

بالطبع لا بد أن ترفض لأن هناك تضاربا في المصالح حيث إن مصلحة مهندس التنفيذ ستجعله يستعمل أرخص المواد ويتغاضى عن عيوب البناء حتى لا يتكلف ما لا في إصلاحها، بينما المهندس الاستشاري محايد وهو الذي يحدد المواصفات ويتأكد من مطابقة البناء للمواصفات التي وضعها بنفسه..

هذا المثال الصارخ على تضارب المصالح هو ما يحدث الآن في لجنة كتابة الدستور. الدستور مثل المهندس الاستشاري ومجلس الشعب مثل مهندس التنفيذ، لا يمكن لمهندس التنفيذ أن يتولى أعمال الاستشاري فيراقب نفسه بنفسه، ولا يمكن لمجلس

الشعب أن يكتب الدستور الذي يحدد صلاحياته.. الدستور هو أبو القوانين الذي يحدد العلاقة بين سلطات الدولة، ولا يجوز أبدا أن تتدخل في كتابته إحدى هذه السلطات. الدستور ينشئ صلاحيات مجلس الشعب فلا يجوز لمجلس الشعب أن يحدد صلاحياته بنفسه. هذه القاعدة الدستورية الراسخة قد أجمع عليها كبار أساتذة القانون الدستوري في مصر.. بل إن المحكمة الدستورية العليا في مصر في يوم ١٧ ديسمبر ١٩٩٤ برئاسة المستشار عوض المر أصدرت حكما قالت فيه بالنص:

«إن الوثيقة الدستورية تخلق مؤسسات الدولة بما فيها مجلس الدولة والحكومة وتقرر مسؤوليتها والقواعد التي تحكمها، وبالتالي لا يجوز لسلطة هي من خلق الدستور أن تخلق الدستور».

لا يجوز إذن لمجلس الشعب الذي هو من خلق الدستور أن يخلق الدستور. الحق واضح جلي لا يحتاج إلى نقاش، لكن أعضاء البرلمان من الإخوان والسلفيين يصرون على تشكيل لجنة كتابة الدستور بمعرفتهم وتحت سيطرتهم وحدهم.. لقد شكلوا نصف لجنة الدستور من أعضاء مجلسي الشعب والشورى، أي من الإخوان والسلفيين، ثم شكلوا النصف الآخر من شخصيات تنتمي إلى الإسلام السياسي مثلهم، وفي النهاية أضافوا إلى اللجنة بضع شخصيات مستقلة ليكونوا بمثابة كومبارس أو شهود زور على جريمة خطف دستور الأمة المصرية لصالح الإخوان والسلفيين.. هل تستطيع هذه اللجنة المنحازة العرجاء أن تحدد صلاحيات البرلمان أو تضع قيودا عليه بأي شكل بينما يمتلك أعضاء البرلمان فيها الأغلبية المطلقة؟ هل تستطيع هذه اللجنة أن تلغي نسبة ٥٠٪ «عمال وفلاحين» من مجلس الشعب، بينما بين أعضائها عمال وفلاحون؟ هل تستطيع اللجنة أن تلغي مجلس الشورى، بينما أعضاؤها ينتمون إلى مجلس الشورى؟ هل يمكن أن نتصور أن أعضاء مجلس الشعب سيلغون امتيازاتهم وسيضعون على أنفسهم قيودًا بأنفسهم بينما هم يكتبون دستورًا يسيطرون تماما على لجنته التأسيسية؟!

يقول الإخوان والسلفيون إنهم منتخبون من الشعب، وبالتالي من حقهم أن ينوبوا عنه في كتابة الدستور.. هنا مغالطة كبرى لأن مهام المجلس النيابي مختلفة تماما عن اللجنة التأسيسية للدستور. نحن ننتخب شخصًا في اللجنة التأسيسية للدستور إما لأنه

يمتلك معرفة كبيرة بالقانون والدساتير، وإما لأنه ينتمي إلى طائفة أو جماعة لا بد من التعبير عن إرادتها في الدستور، لكن هذا الشخص ذاته الذي انتخبناه لكتابة الدستور قد لا يصلح لكي يكون نائبا عن الشعب.. وبالمقابل نحن ننتخب نائبا لمجلس الشعب لقدرته على الاتصال بالجماهير وخبرته السياسية، لكن هذا النائب نفسه قد لا يمتلك المقومات اللازمة لكتابة الدستور.. من حق الأغلبية السياسية في مجلس الشعب أن تشكل الحكومة ومن حقها أن تنفذ سياساتها التي انتخبها الشعب من أجلها، لكن ليس من حقها أبدًا أن تنفرد بكتابة الدستور وفقا لتوجهاتها.. الدستور يجب أن يشترك فيه المصريون جميعا عن طريق ممثلين لكل التيارات والأقليات، بل إن تمثيل الأقليات في الدستور أهم بكثير من تمثيل الأغلبية.

لو أن في مصر مواطنًا بوذيًا أو هندوسيًّا واحدًا لوجب أخذه في الاعتبار أثناء كتابة الدستور حتى نضمن حماية حقوقه كمواطن.. كان الواجب أن يترفع الإخوان والسلفيون عن العبث بالدستور، وأن يتركوا الأمة المصرية تمثل نفسها بكل أطيافها ليكون دستورا يقيم الدولة الديمقراطية الحديثة التي ضحى من أجلها مئات الشهداء بحياتهم أثناء الثورة...

هنا لا بد أن نتساءل: لماذا يتجاهل الإخوان والسلفيون الحق الواضح وينتهكون بقلب جامد قواعد القانون الدستوري؟! هل أصبح الإخوان والسلفيون فجأة جميعا من المغالطين الكذابين؟! الإجابة بالقطع لا.. فتيار الإسلام السياسي بالرغم من خلافنا الفكري معه، مثل كل التيارات السياسية، يضم شخصيات وطنية وقامات رفيعة.. لماذا إذن يغالطون ويتجاهلون الحق؟! الإجابة ببساطة لأن دوافعهم عقائدية دينية وليست سياسية أو فكرية. إن طموحهم للسلطة مدفوع بعقيدة دينية. هنا يجب أن نميز بين دين الإسلام والإسلام السياسي.

إن كل مسلم هو إسلامي بالضرورة.. ما دمت مسلما فأنت بالقطع تريد أن تطبق تعاليم الإسلام في كل شؤون حياتك.. هكذا يقضي دين الاسلام.. أما الإسلام السياسي فهو مشروع سياسي يستعمل الإسلام ليس بوصفه دينًا، وإنما باعتباره برنامجًا سياسيًّا يصل بصاحبه إلى السلطة ثم يسعى بعد ذلك إلى تنصيب خليفة يحكم العالم الإسلامي

كله. الإسلام السياسي فكرة غريبة على التاريخ المصري الحديث لأن كل زعماء مصر منذ محمد علي في القرن التاسع عشر حتى الآن كانوا مسلمين، وكانوا يستمدون من دينهم المبادئ الإنسانية العظيمة، تعلموا من الإسلام الحق والعدل والحرية، لكنهم لم يعتبروا الدين مشروعًا سياسيًا قط. كان مصطفى النحاس زعيم الوفد مسلمًا ملتزمًا حريصًا على أداء تعاليم دينه بالكامل، لكنه كان متشددًا في فصل الدين عن السياسة لدرجة أنه رفض ذات مرة أن يقرأ برنامج أحد الأحزاب لأن فيه لفظ الجلالة وقال لصاحبه:

- عندما تكتب كلمة الله في الدعاية الحزبية تتحول فورا إلى دجال.

من حق أتباع الإسلام السياسي أن يمارسوا حقوقهم السياسية، لكن من واجبنا أن نشرح أن استعمال الدين لأغراض سياسية لا بد أن يؤدي إلى مجموعة من الممارسات السيئة.

إن الدين اعتقاد حصري، بمعنى أن أصحاب أي دين يؤمنون بأن دينهم هو الوحيد الصحيح. فالمسلم يعتبر أن الدين عند الله الإسلام أما بقية الأديان فهي إما كاذبة وإما محرفة، والمسيحي يعتبر المسيح الحقيقة الوحيدة وبقية الديانات غير صحيحة، واليهودي يعتبر المسيحيين والمسلمين جميعا في ضلال لأن المسيح في نظر اليهود لم يظهر بعد. الدين ليس وجهة نظر قابلة للنقاش، وإنما يشكل عقيدة يعتبرها أصحابها حقيقة مطلقة ويدافعون عنها باستماتة ولا يقبلون أي تشكيك فيها.. إن الإنسان مهما كان مستوى تعليمه مرتفعًا، ومهما تمتع برحابة الصدر والتسامح ما إن يشكك أحد في دينه حتى يثور بشدة ويتصرف بشراسة دفاعًا عن عقيدته..

هذه طبيعة العقيدة الدينية، وهي مختلفة تمامًا عن الرأي السياسي الذي مهما كنت مقتنعا به فأنت في النهاية تعلم أنه اجتهاد بشري قابل دائما للنقد والتصويب. إن ممارسة السياسة بمشاعر الدين تؤدي غالبا إلى التعصب والسعي إلى الاستحواذ على السلطة بكل طريقة دون النظر إلى مصالح الآخرين وحقوقهم.. من الصعب على أتباع الإسلام السياسي أن يعترفوا بحقوق خصومهم السياسيين لأنهم يؤمنون بأن من يعارضهم في الرأي إنما يعارض الدين ذاته، ولذلك فهو كافر أو فاسق أو عميل للغرب والصهيونية أو - في أحسن الأحوال - منحل إباحي يسعى لكي تشيع الفاحشة بين الذين آمنوا.. إذا اختلفت مع الإخوان والسلفيين فقد اختلفت مع الإسلام ذاته، هكذا يعتقدون

وبالتالي ليس بمقدورهم، غالبا، احترام المختلفين معهم في الرأي أو الاستماع إلى وجهة نظرهم لأنهم يعتبرونهم أعداء الله ورسوله.. أتباع الإسلام السياسي - كما صرح أحد مشايخهم مرة - يعتبرون الانتخابات غزوة، حربًا بين المسلمين وأعداء الإسلام.. فلا يعقل أبدا أن توقف القتال في إحدى الغزوات لكي تستمع إلى آراء أعداء الدين، ولا يعقل أبدا أن تعترف بحقوقهم إذا كنت تملك انتزاعها لصالحك.

إن الإخوان والسلفيين لا ينظرون إلى الدستور باعتباره عقدا اجتماعيا يجب أن يعبر عن إرادة الشعب كله، لكنهم يعتبرون كتابته فرصة ذهبية سوف يغتنمونها حتى يحيلوا مصر من دولة مدنية اتسعت لجميع مواطنيها منذ القرن التاسع عشر إلى دولة دينية يستأثر فيها شيوخ الدين بالسلطة المطلقة بناء على فهمهم للدين مهما كان هذا الفهم غريبًا أو خاطئًا..

إن تشكيل لجنة الدستور بهذه الطريقة المنحازة المعيبة سيؤدي إلى كتابة دستور لن يمثل المصريين أبدًا. إن كتابة الدستور وانتخابات الرئاسة هما المشهدان الأخيران في مسرحية أعدها وقدمها الإخوان والعسكر معا: صفقة سياسية اتفق بموجبها الإخوان المسلمون مع المجلس العسكري على أن يشكلوا ذراعه السياسية ويوافقوا على كل سياساته، ويضمنوا له امتيازات في الدستور ثم يؤيدوا مرشح الرئاسة الذي يفضله. بالمقابل يساعدهم المجلس العسكري في الحصول على أغلبية مقاعد البرلمان عن طريق انتخابات قد تكون غير مزورة، لكنها بالتأكيد لم تكن عادلة ولا ديمقراطية. وها نحن نرى مجلس الشعب مقيد الإرادة لا يجرؤ على مخالفة أوامر المجلس العسكري، ونرى المجلس العسكري يقف متفرجا بينما الإخوان والسلفيون يعتدون على حق الشعب المصري في كتابة دستور يعبر عن المصريين جميعا ويدخل بمصر إلى الدولة الحديثة..

اكتبوا الدستور كما تشاءون لكنه سيظل دستوركم أنتم.. لن تستطيعوا أن تفرضوه على الشعب.. ولسوف تستمر الثورة بإذن الله حتى تحرر مصر من الاستبداد وتعيد السلطة إلى الشعب بعيدا عن صفقة الإخوان والعسكر.

الديمقراطية هي الحل.

٢٦ من مارس ٢٠١٢

هل يمثلون الإسلام أم يمثلون أنفسهم؟

ماذا تفعل لو تعاملت مع شخص فوجدته كاذبا، كلما وعد لا ينفذ وعده وكلما قال شيئًا تبين أن الحقيقة عكس ما يقوله؟.. النتيجة الطبيعية أن تفقد الثقة تمامًا في هذا الشخص الكاذب. ولكن إذا كان هذا الكاذب يرتدي الجلباب الأبيض ويطلق لحيته وعلامة الصلاة ظاهرة على جبينه ويقدم نفسه على أنه داعية إسلامي يسعى لإقامة شرع الله.. فعندئذ سيتعقد الأمر. المفترض في هذه الحالة أن تكون جريمة المتحدث باسم الدين مضاعفة.. مرة لأنه كذب ومرة لأنه أعطى نموذجًا سيئًا للمسلم. على أن ما يحدث في مصر عكس ذلك، فالمتحدثون باسم الإسلام مهما كذبوا وخانوا العهود ومهما تورطوا في فضائح سيجدون دائمًا أناسًا يدافعون عنهم ويلتمسون لهم الأعذار.

هؤلاء المدافعون ليسوا أغبياء ولا حمقى إنما هم يعتبرون المتحدثين باسم الإسلام جزءا من الإسلام، وبالتالي فإن الحديث عن أخطائهم أو أكاذيبهم يعتبر هجوما على الإسلام لا يسمحون به أبدا.. الإخوان المسلمون خالفوا كل العهود. تعهدوا بأن ينافسوا على ربع مقاعد مجلس الشعب ثم نافسوا على المقاعد جميعًا، وأثناء الانتخابات ارتكبوا كل أنواع المخالفات الانتخابية بدءا من شراء الأصوات إلى تشويه المنافسين لهم بالشائعات المغرضة والطعن على دينهم.. وقد تعهدوا بأنهم سيكتبون الدستور بمشاركة كل القوى السياسية الأخرى ثم نقضوا عهدهم واستأثروا وحدهم بلجنة كتابة الدستور.. وقد تعهدوا مرارا وتكرارا بأنهم لن يتقدموا بمرشح رئاسي وكالعادة نقضوا عهدهم وتقدموا بمرشحهم خيرت الشاطر.. كثيرون من مشايخ السلفية، في فيديوهات مسجلة بالصوت والصورة، وقفوا ضد الثورة ودعوا المتظاهرين إلى

العودة إلى منازلهم وحرَّموا الخروج على حسني مبارك ومنهم من حرَّم الديمقراطية والانتخابات وتداول السلطة.. لكنهم انقلبوا جميعا بعد نجاح الثورة وغيروا آراءهم وأنشئوا أحزابا وخاضوا الانتخابات..

هذا الانقلاب في الموقف بغير دليل شرعي مقنع يدل على أنهم كذبوا في أحد الموقفين، إما أنهم كذبوا عندما حرموا الديمقراطية وإما أنهم كذبوا عندما أباحوها من أجل الوصول إلى السلطة.. هذه الأخطاء الأخلاقية لو فعلتها أي جماعة سياسية أخرى لسقطت في نظر الناس إلى الأبد. على أن مسلمين كثيرين يعتبرون الإخوان والسلفيين يمثلون الدين وبالتالي يجدون صعوبة في إدانتهم مهما ارتكبوا من أخطاء ومهما تورطوا في فضائح..

هذا التقديس الزائف للأفراد ليس من الإسلام في شيء بل هو في الواقع عكس ما يأمرنا به الإسلام الذي يؤكد أن كل إنسان مهما علا قدره يجب أن يحاسب على أخطائه.. لقد كان أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب (رضي الله عنهما) من كبار الصحابة ومن أقربهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد تولى كلاهما منصب الخلافة فكان الناس ينتقدونهما بشدة على الملأ فيتقبل عمر وأبوبكر نقد الناس لهما بصدر رحب ويسعيان جاهدين إلى الدفاع عن قراراتهما ويسارعان إلى الاعتذار إذا ارتكبا أي خطأ.. لعل الفرق بين الثقافة التي تسمح بنقد خليفة رسول الله وتلك التي تحرم الخروج على الحاكم وتمنح القدسية للمشايخ وتحصنهم ضد النقد.. هو ذاته الفرق بين عصور النهضة وعصور الانحطاط في التاريخ الإسلامي. الفرق بين الفهم الصحيح للدين والفهم الخاطئ الذي يتمثل الدين في أشخاص فيكاد يعصمهم من الخطأ ويقدسهم.

إن استغلال مشاعر البسطاء الدينية كان دائما سلاحا في يد الاستبداد. ففي عام ١٨٨٢ عندما حشد أحمد عرابي الجيش المصري ليدافع عن مصر ضد الغزو البريطاني أوعز الإنجليز إلى السلطان العثماني باعتباره خليفة المسلمين فأصدر فتوى دينية أكد فيها أن «عرابي» خارج على تعاليم الإسلام، وللأسف أثرت هذه الفتوى في عامة المصريين وكانت من أسباب هزيمة الثورة العرابية.. وفي عام ١٧٩٨ جاءت الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت لاحتلال مصر.. كان «بونابرت» ملحدًا لكنه أراد أن يستغل

مشـاعر المصريين الدينية فأشـاع أنه أسـلم وارتدى الملابس الشرقية وكان يؤم المسـجد يـوم الجمعة، وقد ألقى فـور وصوله إلى القاهرة بيانًا عجيبًا إلى المصريين بدأه بالبسـملة والحوقلة ثم قال: «أيها المشايخ والأئمة قولوا لأمتكم إن الفرنساوية هم أيضًا مسلمون مخلصـون، وإثبات ذلك أنهم نزلـوا في روما الكبرى وخربوا فيها كرسي البابا الذي كان يحث النصاري على محاربة المسلمين»..

هكـذا تـم استغلال مشـاعر البسـطاء الدينية مـرة بعد أخـرى عبر تاريخنـا لصالح السـلطة المسـتبدة الظالمـة.. إن الفهم الصحيح للدين لا يمنح قداسـة لأشـخاص مهما كانت مكانتهم ويرسي القيم الإنسـانية العظيمة: الحرية والعدل والمسـاواة.. إن التاريخ يعلمنـا أنـه عندما يتم تقديس رجـال الدين ورفعهم فوق مسـتوى البشر يتحول الدين فورًا من طاقة إنسـانية إيجابية تدفع المجتمعات إلى الحرية والتقدم إلى أداة رجعية تؤدي إلى اسـتبداد السـلطة باسـم الدين. لعـل ذلك ما انتبـه إليه عمر سـليمان، نائب المخلوع مبـارك، عندمـا وضـع خطته لإجهاض الثـورة المصرية التـي نفذها بعـد ذلك المجلس العسكري بحذافيرها..

فقـد تحالف عمر سـليمان مبكرًا مع الإخوان المسـلمين لثقته بأنهم يسـتطيعون دائمًا اسـتغلال مشاعر الناس الدينية وحشـدهم لتحقيق أي هدف سياسي يروق لهم. في يوم ٤ فبراير عام ٢٠١١، قبل تنحي مبارك، عقد عمر سليمان اجتماعًا مع الإخوان المسلمين خرج بعده الدكتور الكتاتني (رئيس مجلس الشعب الآن) ليؤكد في التليفزيون أن كلام عمر سليمان موضوعي. وأن هناك مخططًا لإحراق البلد يجب على الإخوان معاونة نائب مبـارك في التصـدي له. وأكد «الكتاتني» أنه اتفق مع نائـب المخلوع على إلغاء الطوارئ والتشـاور مـع المتظاهرين لإخلاء الميـدان وإجـراء التعديلات الدسـتورية وانتخابات النقابات.. أي أن الإخوان لما اطمأنوا إلى تحقيق مصالحهم أيدوا عمر سـليمان وتجاهلوا مطلـب الثـورة في دسـتور جديد وأبـدوا اسـتعدادهم لإقنـاع المتظاهريـن بالانصراف من الميادين.

الإخوان المسـلمون من البداية وضعوا مصالحهم السياسـية قبل أهداف الثورة. مرة أخرى لو فعل ذلك أي سـياسي مصري لتحول في نظر المصريين إلى خائن للثورة، لكن

الإخوان وجدوا من يدافع عن صفقتهم لأنهم في نظر كثيرين يمثلون الإسلام فلا يجوز انتقادهم.. تنفيذا للصفقة عمل الإخوان والسلفيون لحساب المجلس العسكري وأقنعوا الناس بأن الموافقة على التعديلات الدستورية واجب شرعي على كل مسلم، وأكدوا أن رفض التعديلات الدستورية ليس سوى مؤامرة ضد الإسلام يقودها الأقباط وكارهو الدين من العلمانيين والشيوعيين..

هكذا تحول الاستفتاء إلى معركة دينية بين المؤمنين والكفار، وضاعت على مصر فرصة تاريخية لكتابة دستور جديد كان كفيلا بإقامة الدولة الديمقراطية على أسس صحيحة. لكن المجلس العسكري رفض الدستور الجديد لأنه كان سيؤدي إلى إسقاط نظام مبارك الذي استماتت المجلس العسكري في الدفاع عنه.. لقد صار الإخوان والسلفيون بعد الثورة للأسف بمثابة الجناح السياسي للعسكر.. لقد وافق مصريون كثيرون على التعديلات الدستورية دون أن يعرفوا معناها بدليل أن المادة ٢٨ التي تحصن قرارات اللجنة المشرفة على الانتخابات ضد الطعن، والتي ستستعمل حتما في تزوير الانتخابات الرئاسية، تلك المادة المشينة يعترض عليها الآن مصريون كثيرون بغير أن ينتبهوا إلى أنها كانت ضمن التعديلات الدستورية التي وافقوا عليها في الاستفتاء وهم يعتقدون أنهم يحمون الإسلام كما أكد لهم المشايخ.. أذكر أنني ذهبت يوم الاستفتاء للإدلاء بصوتي ولما كان الطابور طويلا فقد دخلت في حوار مع الرجل الواقف أمامي الذي سألني:

- هل ستوافق على التعديلات؟!

- سأرفضها لأننا يجب أن نكتب دستورا جديدا بعد الثورة.

- أنا سوف أوافق على التعديلات.

- لماذا؟

- لأن الشيخ محمد حسان دعانا جميعًا للتصويت بـ«نعم» على التعديلات.

انزعجت وقلت له:

- اسمح لي.. يجب أن تكوّن رأيك بنفسك.

ابتسم الرجل وقال:

- الشيخ حسان يفهم أحسن مني مائة مرة.. من أكون أنا حتى أخالف رأي الشيخ حسان؟!

لا شك في أن هناك آلاف المصريين يتصرفون بهذه الطريقة، فهم يلغون عقولهم تماما (على عكس ما يدعو إليه الإسلام) ويسلمون أنفسهم تماما إلى ما يقوله شيخهم المفضل. وهم يتعصبون لشيخهم تعصبًا شديدًا فيرفضون آراء كبار العلماء مثل الإمام محمد عبده والإمام الغزالي إذا خالفت آراء شيخهم.. بل إنهم يهاجمون بشراسة كل من ينتقد شيخهم. جرب يا عزيزي القارئ أن تدخل على الإنترنت وتوجه نقدًا لآراء أحد مشايخ السلفية أو الإخوان، عندئذ سوف يعاجلك أتباع الشيخ بسيل من البذاءات والشتائم المقذعة. هؤلاء الشتامون مسلمون مخلصون وقد يكونون أشخاصا مهذبين في حياتهم اليومية لكنهم ببساطة يعتبرونك عدوا للدين لأنك تجاسرت على انتقاد شيخهم الذي يمثل في نظرهم الدين وبالتالي فهم يشتمونك دفاعًا عن الدين.. الشيخ المحلاوي في الإسكندرية يؤكد دائما أثناء خطبة الجمعة أن الليبراليين واليساريين جميعًا أعداء الدين، وعندما اعترض أحد المصلين على هذا الكلام طرده الشيخ من المسجد (الذي هو بيت الله) ثم أعلن الشيخ المحلاوي رأيه بوضوح:

«من يكرهني إنما يكره الإسلام الذي أريد تطبيقه».

هذا الفهم الخاطئ للدين الذي يؤدي إلى تقديس المشايخ كان العامل الحاسم في الصفقة بين الإخوان والعسكر.. وسواء كان الأمر يتعلق بتعديلات دستورية أو بمرشح رئاسي أو بأي شيء آخر فإن الإخوان والسلفيين سيحيلون الموضوع فورا إلى تصويت ديني.. سيكون هناك رأي المشايخ الذي هو بالضرورة رأي الإسلام ورأي من يختلفون معهم، وهؤلاء جميعا أعداء الدين.

هكذا يتحول النقاش السياسي إلى صراع ديني تحت قصف مُركّز من الأكاذيب والمغالطات، فيضمن المجلس العسكري النتائج التي يريدها دون اللجوء إلى تزوير الصناديق كما كان يفعل مبارك.. على أن أحدا لا يستطيع أن يخدع الناس جميعا إلى الأبد.. إن تحالف المجلس العسكري مع الإخوان والسلفيين الذي تخلوا بموجبه عن أهداف الثورة مقابل وصولهم إلى السلطة، يبدو الآن أوضح وأقبح من أي وقت مضى. لقد بدأ

المصريون يدركون أن الإخوان والسلفيين لا يمثلون الإسلام وإنما يمثلون أنفسهم . إن الإسلام يدعونا إلى معرفة الرجال بالحق وليس الحق بالرجال.. إن الثورة المصرية، بعد أن خانها من خان وتآمر عليها من تآمر، تعثرت وتعطلت صحيح لكنها ما زالت قوية وحية.. الثورة مستمرة وستنتصر بإذن الله لتقود مصر إلى المستقبل الذي تستحقه.

الديمقراطية هي الحل.

٢ من إبريل ٢٠١٢

قبل أن تتحولوا إلى كومبارس

ذهب أحد اليهود المتدينين إلى الحاخام وقال له:

- يا سيدي لم أعد أستطيع أن أتحمل حياتي. رزقي قليل، وبيتي ضيق أنحشر فيه مع زوجتي وأربعة عيال .. هل أجد عند الله حلًّا لهذا البؤس؟!

طلب منه الحاخام أن يمهله ٢٤ ساعة، وفي اليوم التالي عاد اليهودي المتدين إلى الحاخام فرأى بجواره خنزيرًا. وقبل أن يسأل بادره الحاخام قائلًا:

- إن الله يطلب منك أن تأخذ هذا الخنزير وتجعله يقيم معك في بيتك مع زوجتك وأولادك.

كانت الفكرة غريبة، لكن اليهودي المتدين كان يثق بالحاخام، فأخذ الخنزير إلى بيته وعاد بعد أسبوع يشكو إلى الحاخام قائلًا:

- إن الخنزير رائحته لا تطاق، وهو يتحرك باستمرار في أنحاء البيت ويتبرز في كل مكان، أرجوك يا سيدي خلصني من الخنزير.

ابتسم الحاخام وقال:

- يجب أن تحتفظ بالخنزير حتى يأذن لك الله بالتخلص منه.

في الأسبوع التالي، جاء اليهودي المتدين وقد بدا عليه الإرهاق الشديد، وما إن سأله الحاخام حتى أجهش بالبكاء وقال:

- ارحمني أيها الحاخام.. إنني أكاد أجن من هذا الخنزير. لقد امتلأ بيتنا بالبراز وتحطم الأثاث وصرنا عاجزين عن النوم.. أرجوك أنقذني.

نظر إليه الحاخام وابتسم وقال:

- الآن.. اذهب وتخلص من الخنزير.

في الأسبوع التالي لما سأل الحاخام الرجل عن أحواله ضحك وقال:

- الحمد لله يا سيدي.. صحيح أننا فقراء للغاية ونعيش محشورين في بيت ضيق، لكننا الآن في منتهى السعادة لأننا تخلصنا من الخنزير اللعين.

هذه حكاية من التراث القديم تحمل فكرة مهمة.. إذا اعترض الإنسان على وضعه السيئ فإن إجباره على الحياة في وضع أسوأ سوف يؤدي في النهاية إلى القضاء على مقاومته وإجباره على تحمل الظلم. هذا هو الأسلوب الذي اتبعه المجلس العسكري معنا.. بعد أن تم خلع «مبارك» عن الحكم، تسلم المجلس العسكري السلطة ووعد بإعداد البلاد للمرحلة الديمقراطية، لكننا نفهم الآن بوضوح ماذا فعل المجلس العسكري بنا.. فقد حافظ على نظام «مبارك» وفي الوقت نفسه انهالت على المصريين أزمات رهيبة كلها مصطنعة: انفلات أمني، وفوضى شاملة، وأزمات في مواد الغذاء والوقود.. كل ذلك فعله المجلس العسكري عمدا من أجل إعداد المصريين لما يحدث الآن.. بعد أن تصل معاناة المصريين إلى ذروتها يعاد طرح نظام «مبارك» عليهم من جديد في صورة ترشيح عمر سليمان، رئيس مخابرات «مبارك»، المسؤول معه عن كل الجرائم التي ارتكبها.. المجلس العسكري يتوقع من المصريين أن يتصرفوا مثل اليهودي المتدين في الحكاية.. أن يفرحوا بعمر سليمان، لأنه الوحيد القادر على حل الأزمات التي صنعها المجلس العسكري نفسه.. عندئذ يستعيدون الأمن وينسون ثورتهم على نظام «مبارك» ويدخلون كالقطيع في طاعة عمر سليمان ولواءات المجلس العسكري.. إن المجلس العسكري يدفع بعمر سليمان إلى السلطة عبر انتخابات رئاسية غير ديمقراطية وغير عادلة وهي انتخابات باطلة قبل أن تبدأ للأسباب التالية:

أولا: انعدام الشفافية

في أي ديمقراطية حقيقية لا بد أن يعلن المرشح للرئاسة عن مصدر تمويل حملته الانتخابية، لكن المجلس العسكري يتجاهل هذه القاعدة تماما.. هناك مرشحون

ينفقون ملايين الجنيهات شـهريا ولا يسـألهم أحد من أين لهم هذه الثروات.. من الذي يدفـع إيجار مئات الأتوبيسـات المكيفة التي تنقل أنصار المرشـحين إلى كل مكان؟! لقد عرفت أن اللافتة الانتخابية الثابتة الواحدة يتراوح إيجارها الشهري بين ١٠ آلاف جنيه للحجم الصغير و ٢٠٠ ألف جنيه للافتة الكبيرة في موقع مميز.. بعض المرشـحين لديهم آلاف اللافتـات الدعائيـة في كل المدن المصرية.. من حق المصريـين أن يعرفوا من يمول هـؤلاء المرشـحين؟! وما صحة ما ينشر عـن أن بعض الدول العربيـة تتولى دعم بعض المرشـحين ماليًّـا؟!. هل يجـوز أن تحدد دولة أخـرى (حتى لو كانت عربيـة) من يكون رئيس الجمهورية في مصر؟.. السـيد عمر سـليمان صديق حميـم لإسرائيل، ولطالما تمنى المسـؤولون الإسرائيليون، علنا، أن يحكـم «سـليمان» مصر خلفا لمبارك «صديق إسرائيل المخلـص»، وفي الوقت نفسـه فإن «سـليمان» مدعوم أيضـا من ملك السـعودية، الذي أرسـل له طائرته الخاصة واسـتضافه لإجراء مباحثات معه، بالرغم من أنه لم يعد يشغل أي منصب رسمي.

ثانيًا: تطبيق القانون بشكل انتقائي

القانون يتم تطبيقه على بعض المرشحين للرئاسة، بينما يتم إعفاء مرشحين آخرين من أي ملاحقـة قانونيـة مهما فعلوا. وزارة الخارجية المصرية بذلـت مجهودًا مضنيا من أجل الحصول على جواز السفر الأمريكي الذي كانت تحمله والدة المرشح حازم أبوإسماعيل، وبالتالي سوف يتم حرمانه من الترشح طبقا للقانون.. في الوقت نفسه فإن أحدًا في مصر لا يجرؤ، فيما يبدو، على الاقتراب من أحمد شفيق (رئيس وزراء مبارك)، الذي تم تقديم ٣٥ بلاغًـا ضده بتهمة التربـح وإهدار المال العام.. ما حـدث في البلاغات المقدمة ضد «شفيق» يعتبر سابقة قانونية لم تحدث في مصر من قبل.. فقد تم تقديم هذه البلاغات إلى النائـب العام منذ عام كامل، ولم يتم التحقيق مع شـفيق حتـى الآن! الغريب أن مكتب النائـب العـام يؤكد أن البلاغات ضد «شـفيق» قد تم تحويلها للقضاء العسـكري، بينما يؤكـد رئيـس القضاء العسـكري أنه لا توجد لديـه أي بلاغات ضد «شـفيق».. أي أن البلاغات ضد أحمد شفيق ربما ضاعت وهي في طريقها من مكتب النائب العام إلى مبنى القضاء العسكري.

أما السـيد عمر سـليمان فهو مسـؤول مع حسـني مبارك عن كل الجرائم التي يحاكم بسـببها، بالإضافة إلى مسـؤوليته الكاملة عن تصدير الغاز لإسرائيل بأسـعار منخفضة أضاعت على مصر حقها في مليارات الدولارات، وهو المسؤول الأول عن حصار غزة، الذي استشـهد بسـببه عشرات الفلسـطينيين، وهو المسـؤول أيضا عـن جرائم تعذيب معتقلين نشرت الصحف العالمية أنهم تم إرسالهم من الولايات المتحدة إلى مصر بغرض تعذيبهـم وانتزاع اعترافات منهـم وإعادتهم إلى الولايات المتحدة.. عمر سـليمان الذي حـاول إجهاض الثورة المصريـة وكاد يجهش بالبكاء وهو يعلن تنحي أسـتاذه «مبارك» عن الحكم، والذي أعلن أن المصريين في رأيه شـعب متخلف لا يستحق الديمقراطية.. عمـر سـليمان كان يجب أن يحاكـم، وفقا لقانون الغـدر، ويعزل سياسـيًّا، لكن المجلس العسـكري ظل يحميه حتى يدفع به في اللحظة المناسـبة إلى السـلطة ليعيد نظام «مبارك» ويقضي على الثورة.

ثالثًا: تدخل جهاز الدولة لصالح مرشح المجلس العسكري

أثناء عمل توكيلات لمرشـحي الرئاسة تم حشـد الموظفين في أكثر من هيئة حكومية مـن أجل توكيـلات أحمد شـفيق وعمر سـليمان، بل إن موظفي الشـهر العقـاري، بناء عـلى تعليمات، كانوا يسـهلون كتابـة التوكيلات لأحمد شـفيق ويضعـون العراقيل أمام توكيلات مرشحي الثورة.. إن جهاز الدولة المصرية الفاسد، الذي حافظ عليه المجلس العسـكري، سـيتدخل بكل ثقله من أجـل إنجاح عمر سـليمان بالطـرق القديمة، مثل التصويـت الجماعي للموظفـين، وشراء الأصـوات في المناطق الريفيـة والفقيرة. يكفي أن نتأمل مشـهد عمر سـليمان وهو يتقدم بأوراق ترشـحه بينما مجموعة من كبار ضباط الشرطة المدنية والعسـكرية يحيطون به من كل جانب ليحرسوه.. ضباط الشرطة الذين تركوا مصر كلها فريسـة لانفلات أمني رهيب على مدى أكثر من عام، وضباط الشرطة العسـكرية الذيـن قتلـوا المتظاهرين وسـحلوا بنات مـصر وهتكوا أعراضهـن. هؤلاء الضبـاط يجتمعـون اليـوم لتوفير الحراسـة الكاملة للسـيد عمر سـليمان، نائب حسـني مبارك، احترامًا وتبجيلًا منهم لـ«مبارك» ونائبه.

رابعًا: استعمال دور العبادة في الدعاية السياسية

بالمخالفة للقانون تحول معظم خطباء المساجد في كل أنحاء مصر إلى ممارسة الدعاية السياسية. حدث ذلك في الاستفتاء حول التعديلات الدستورية، وحدث في انتخابات مجلسي الشعب والشورى، وسوف يحدث بالقطع في انتخابات الرئاسة.. فإذا أضفنا إلى ذلك أن نظام «مبارك» لا يزال موجودًا بتشكيله القديم نفسه الذي يجعل معظم الخطباء خاضعين لضباط أمن الدولة فإن المساجد لن تستعمل هذه المرة في صالح مرشحي الإسلام السياسي وإنما لصالح عمر سليمان، الذي سوف يستعمل المجلس العسكري كل الوسائل المتاحة من أجل إنجاحه.

خامسًا: لجنة عليا للانتخابات قراراتها محصنة

على طريقة حسني مبارك تم تشكيل لجنة عليا للإشراف على الانتخابات، قراراتها محصنة ضد الطعن.. أي واقعة تزوير، مهما كانت واضحة وفجة وموثقة، إذا لم تعترف بها اللجنة العليا فسوف يتم التغاضي عنها.. المادة ٢٨ من الإعلان الدستوري التي تحصن قرارات اللجنة العليا تتعارض مع المنطق والقانون، بل تتعارض مع الإعلان الدستوري ذاته الذي يؤكد في المادة ٢١ أنه لا يجوز تحصين أي قرار إداري ضد الطعن.. هذه المادة تم نقلها من الدستور القديم وفقا لرغبة المجلس العسكري وموافقة الإخوان، حتى يتمكن المجلس العسكري من وضع عمر سليمان في منصب الرئيس، فلا يجوز لنا الطعن على التزوير.

كل هذه العيوب القانونية الفاحشة تضعنا وجها لوجه أمام الحقيقة: أن الانتخابات الرئاسية ليست عادلة ولا نزيهة، بل هي مسرحية تم إعدادها بين العسكر والإخوان للوصول إلى نتيجة محددة. وهي مثل أي مسرحية فيها ممثلون رئيسيون وممثلون ثانويون (كومبارس).. لواءات المجلس العسكري والإخوان المسلمون هم أبطال المسرحية لأنهم حلفاء عقدوا بينهم اتفاقًا سريًّا وترتيبات لا نعرف عنها نحن المتفرجين شيئًا.. أما الكومبارس فهم المرشحون المستقلون (سواء من التيار الإسلامي أو الليبرالي أو اليساري)، هؤلاء جميعا شخصيات وطنية عظيمة، ينتمون للثورة ومعظمهم يصلح لمنصب الرئيس، لكنهم حتى الآن لم ينتبهوا إلى أنهم يؤدون أدوارًا ثانوية في مسرحية

نهايتها محددة سلفا. إنهم للأسف أشبه بالكومبارس الذي يظهر على المسرح ليشعل السيجارة للبطل أو يخبره بأن البطلة في انتظاره، ثم يختفي بعد ذلك إلى الأبد.. يجب أن يدرك مرشحو الثورة أنهم لا يخوضون انتخابات وإنما معركة شرسة يحاول فيها المجلس العسكري أن يعيد حسني مبارك إلى الحكم في صورة نائبه عمر سليمان. أتمنى أن يتوحد مرشحو الثورة خلف اسم واحد نصطف خلفه جميعا لنخوض معركة أثق في أنها سوف تطلق حتمًا ـ بإذن الله ـ الموجة الثانية من الثورة، التي سوف تحرر مصر من نظام «مبارك» لتبدأ المستقبل.

الديمقراطية هي الحل.

٩ من إبريل ٢٠١٢

كيف ننقذ الثورة في أربع خطوات

نفترض أنك تعيش في بيت وفي الشـقة المقابلة لك جار لا تستريح إليه، وقد حدثت بينكما مشكلات عديدة أثبتت لك أن جارك هذا أناني ولا يفكر إلا في مصلحته. جارك هـذا يتحدث عن المبادئ، لكنه كثيرًا ما يتغاضى عن المبادئ التي يتحدث عنها من أجل مصلحته.. هكذا تعقدت العلاقة ودب النفور بينكما، حتى صرت لا تتعامل مع جارك إطلاقًا.. ثم حدث ذات ليلة أن نشب حريق هائل في البيت وامتدت ألسنة اللهب في كل مكان، فإذا بجارك هذا يطرق بابك ليطلب منك أن تشترك معه في إطفاء الحريق... فماذا تفعل حينئذ؟! هل تقول له: أنا لن أتعامل معك حتى لو احترق البيت كله على أولادي وأولادك؟! أم تقدر خطورة الموقف وتشـترك مع جارك في إطفاء الحريق من أجل إنقاذ البيت والسكان؟! الاختيار الصحيح واضح لا يختلف عليه اثنان. هذا التشبيه يلخص الحالـة التي نعيشـها: مصر هي البيت، والجار الذي فضـل مصلحته على واجبه وخذلنا مرات عديدة هو جماعة «الإخوان المسـلمون»، واللحظة التي تعيشها مصر الآن لا تقل خطورة عن الحريق الهائل..

الإخوان المسـلمون مسؤولون مع المجلس العسكري عن النفق المظلم الذي نجاهد الآن للخروج منه. الإخوان تحالفوا مع العسـكر وصنعوا التعديلات الدستورية المعيبة التـي يشـكون منهـا الآن، وهم الذين حشـدوا النـاس ليقولوا «نعم» عـلى تعديلات لم يفهموها جيدا، وحولوا التصويت الدستوري إلى غزوة بين المؤمنين والكفار.. الإخوان تخلوا عن الثوار في مذابح ماسـبيرو ومحمد محمود ومجلس الوزراء، والإخوان تقاعسـوا عن إدانة المجلس العسـكري المسؤول عن هذه المذابح، بل إنهم أدانوا الثوار واتهموهم

بالبلطجة والعمالة.. الإخوان هم الذين خطفوا لجنة كتابة الدستور من أجل أن ينفردوا بكتابة دستور مصر على هواهم، وهم الذين سعوا للسيطرة على الجهاز المركزي للمحاسبات بمشروع قانون يجعل تعيين رئيس الجهاز في يد رئيس مجلس الشعب..

كل هذه أخطاء جسيمة اقترفها الإخوان المسلمون، تحقيقا لمصالحهم الضيقة، ودفعت ثمنها الثورة، التي تعطلت ولم تحقق أهدافها، ودفع ثمنها مئات الشهداء وآلاف المصابين وبنات مصر اللاتي تخلى عنهن الإخوان عندما تم سحلهن وهتك أعراضهن في الشوارع بواسطة الجنود..

في النهاية اكتشف الإخوان أن كل مكاسبهم السياسية معطلة، لأن المجلس العسكري يريد أن يحركهم كالعرائس كما يشاء.. عندئذ اصطدم الإخوان مع العسكر وعادوا إلى الثورة وأصدروا مشروع قانون العزل السياسي، الذي طالما طالبت به الثورة. عاد الإخوان إلى الميدان يهتفون بسقوط العسكر. ماذا نفعل مع الإخوان؟! هل نضع أيدينا في أيديهم لنعيد وحدة الصف ونعود جميعًا قوة ثورية واحدة صلبة كما كنا أثناء الأيام الأولى للثورة، أم أن أي تعامل مع الإخوان سينتهي كالعادة بأن يتخلوا عن مبادئهم بمجرد أن يحققوا مصالحهم السياسية؟!

لا تجوز الإجابة عن هذا السؤال قبل أن نفهم ما يحدث في مصر الآن.. بعد خلع مبارك، على مدى ١٤ شهرًا نجح المجلس العسكري في عرقلة التغيير الذي طالبت به الثورة، وتعرض المصريون لمخطط منظم لإفراغ الثورة من محتواها وإجهاضها وتشويهها والضغط على المصريين بأزمات رهيبة كلها مفتعلة: انفلات أمني وأزمات في المواد الغذائية وأزمة اقتصادية طاحنة.. في النهاية عندما تحولت حياة المصريين إلى جحيم تم طرح عمر سليمان كمرشح للرئاسة وكأنه المنقذ للمصريين من المصائب التي يعيشون فيها.. سواء تم استبعاد عمر سليمان من الترشح أم لا، فإن مغزى ترشيحه يظل قائمًا وينم عن نوايا المجلس العسكري، الذي يبدو مصرًّا على القضاء على الثورة واستعادة نظام مبارك بأي ثمن.

إن ما تفعله اللجنة العليا للانتخابات يؤكد أن قراراتها سياسية وليست قانونية، لأن كل شيء يحدث وفقا لإرادة المجلس العسكري وليس أبدًا طبقًا للقانون. كيف

تم ترشيح عمر سليمان قبل أن يتم التحقيق في البلاغات العديدة المقدمة ضده؟! كيف حصل سليمان على ٥٠ ألف توكيل في يومين؟ ولماذا تم استبعاده فجأة بسبب ساذج غير مقنع؟! هل يعقل أن يخطئ مدير المخابرات العامة في عد التوكيلات التي يقدمها للترشح للرئاسة؟!

لماذا لا تعلن اللجنة العليا للانتخابات أمام وسائل الإعلام عن جواز السفر الذي يثبت أن والدة المرشح الشيخ حازم أبوإسماعيل مواطنة أمريكية؟! إن تقاعس اللجنة العليا عن إعلان ذلك يعني أحد أمرين: إما أنها لا تملك دليلًا يثبت الجنسية الأمريكية لوالدة الشيخ حازم، وإما أن لجنة الانتخابات تتعمد هذا الغموض حتى تستفز أنصار الشيخ حازم، فينزلوا بالآلاف إلى الشوارع وتحدث فوضى تمنع إجراء الانتخابات.. كيف تقبل اللجنة العليا ترشيح أحمد شفيق قبل التحقيق في البلاغات المقدمة ضده؟! عدد ٣٥ بلاغًا بإهدار المال العام تم تقديمها ضد شفيق للنائب العام منذ عام كامل، لم يتم خلاله التحقيق في بلاغ واحد! مكتب النائب العام يؤكد أنه أرسل البلاغات ضد شفيق إلى القضاء العسكري، والمسؤولون في القضاء العسكري يؤكدون أنه ليست لديهم بلاغات ضد شفيق.

كل ما يحدث في مصر يؤكد أن المجلس العسكري يدفعنا إلى سيناريو معد سلفًا سيؤدي إلى احتمال من الاثنين: إما أن يفوز بالرئاسة مرشح تابع للمجلس العسكري يعيد نظام مبارك إلى الحياة، ويمكّن العسكر من السيطرة على مقادير الحكم من خلف الستار، وإما إذا تعذر فرض مرشح العسكر - أن تحدث مشكلات وفوضى شاملة تمنع عمليا إجراء انتخابات الرئاسة، فيظل العسكر في السلطة إلى أجل غير مسمى.

إن الثورة المصرية تمر بأصعب لحظة في تاريخها.. الخطر المحدق بالثورة يشبه حريقا هائلا نشب في بيت آهل بالسكان. من هنا فإن واجبنا الوطني يحتم علينا جميعا أن نسعى جاهدين لإنقاذ الثورة، وهذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا بتنفيذ الخطوات التالية:

أولًا: أن يقدم الإخوان المسلمون اعتذارًا صريحًا عن أخطائهم الجسيمة التي أوصلتنا إلى هذه الورطة، وأن يقدموا الدليل على حسن النوايا، بأن يشكلوا توافقا حقيقيًّا في لجنة كتابة الدستور يرضي جميع الأطياف والقوى ويمنح الدستور شرعية حقيقية.. بالمقابل

فإن القوى الثورية المدنية يجب أن تقبل اعتذار الإخوان، فورا، وتتوحد معهم حتى نستعيد وحدة الصف الثوري، التي هي شرط أساسي لإنقاذ الثورة.

ثانيًا: يجب أن نتعلم جميعًا كيف نتعايش مع المختلفين معنا ونحترم حقوقهم.. يجب أن يتعلم الليبراليون واليساريون أن الإخوان والسلفيين ليسوا مجموعة من الفاشيين ذوي الأفكار الرجعية، وإنما هم مواطنون وطنيون اشتركوا في الثورة وقدموا شهداء، وهم يملكون مشروعًا سياسيًّا إسلاميًّا مهما اختلفنا معه يجب أن نحترمه وندافع عن حقهم في تبنيه وطرحه على المصريين.. بالمقابل يجب أن يدرك الإخوان والسلفيون أنهم لا يستطيعون تحمل مسؤولية مصر وحدهم، حتى لو كانوا أغلبية، ولا يستطيعون أبدا تغيير شخصية مصر لتصبح أفغانستان أو السعودية.

يجب أن يدركوا أن الليبراليين ليسوا أعداء الإسلام ولا إباحيين ولا منحلين ولا عملاء للغرب، بل إن كثيرين منهم لا يقلون تدينًا عن الإسلاميين، لكنهم ببساطة غير مقتنعين بمشروع الإسلام السياسي.. إن الصراع الشرس بين جناحي الثورة «الإسلاميين والليبراليين»، كان من أكبر العوامل التي ساعدت المجلس العسكري على تعطيل التغيير في مصر.

ثالثًا: أن كل المؤشرات تؤكد أن الانتخابات الرئاسية لن تكون نزيهة ولا عادلة. بعد استعادة وحدة الثوريين لا بد من الضغط على المجلس العسكري حتى يحقق ضمانات حقيقية لنزاهة الانتخابات.. لا بد من إلغاء المادة ٢٨، التي تحصن قرارات اللجنة العليا للانتخابات ضد الطعن، لأنها مادة شاذة تخالف المنطق والقانون، بل تخالف المادة ٢١ من الإعلان الدستوري، التي تمنع تحصين القرارات الإدارية بأي شكل من الأشكال.. لا بد من إخضاع ميزانيات إنفاق مرشحي الرئاسة جميعا لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات وإعلان مصادر تمويل كل مرشح.. لا بد من ضمانات حقيقية تجعل جهاز الدولة بمنأى عن التدخل في الانتخابات، فلا يتم حشد الموظفين بالأمر من أجل التصويت لصالح المرشح الذي يريده المجلس العسكري، كما حدث أثناء عمل التوكيلات لأحمد شفيق وعمر سليمان..

لا بد من استبعاد المرشحين المنتمين لنظام مبارك تنفيذًا لقانون العزل السياسي الذي أقره مجلس الشعب.. لا بد من التحقيق فورًا في البلاغات المقدمة ضد أحمد شفيق

وعمر سليمان.. بدون قواعد عادلة تكفل الشفافية وتكافؤ الفرص وسيادة القانون فإن الانتخابات الرئاسية ستتحول إلى فخ جديد تسقط فيه الثورة وندفع جميعا ثمنه غاليًا.. إن تحقيق انتخابات عادلة قد يكون مطلبًا صعبًا، لكنه ممكن إذا توحدنا جميعا من أجله. لقد أثبتت التجربة أن المجلس العسكري لا يتحرك في الاتجاه الصحيح إلا تحت ضغط شعبي.. المظاهرات المليونية وحدها هي التي جعلت المجلس العسكري يستجيب لأي مطلب للثورة، بدءًا من محاكمة مبارك وحتى استبعاد عمر سليمان من الترشح (ولو مؤقتا).

رابعًا: أن مؤسسات الدولة تابعة بالكامل للمجلس العسكري، بدءا من الشرطة المدنية وجهاز أمن الدولة (الذي يعمل الآن بكامل طاقتة)، إلى الشرطة العسكرية التي سحلت بنات مصر وقتلت شباب الثورة، إلى بعض القضاة المتعاونين الذين تسببوا في فضيحة هرب المتهمين الأمريكيين في قضية التمويل الأجنبي.. بمعنى آخر أن المجلس العسكري لا يزال يستعمل كل أدوات مبارك في السيطرة على الأحداث.

بالمقابل فإن القوى الثورية إذا توحدت ستكون لديها لأول مرة أداتان للتغيير: الميدان والبرلمان.. الميدان هو الجمعية العمومية للشعب المصري التي صنعت الثورة والتي تستطيع دائما أن تفرض إرادة الشعب.. أما البرلمان فسيكون أداة مهمة لحماية الثورة وتحقيق أهدافها. وقد رأينا كيف تزلزل نظام مبارك عندما أقر مجلس الشعب قانون العزل السياسي ضد رموز العهد البائد.. إن وحدة الثوريين تجمع لهم أداتين كفيلتين بإحباط المخطط الذي يتم تنفيذه الآن للقضاء على الثورة.

إن الثورة تواجه خطرا حقيقيا وعلينا أن نختار: إما أن نظل متفرقين نتبادل الاتهامات والشتائم فيتمكن نظام مبارك - لا قدر الله - من القضاء على الثورة نهائيا، وإما أن نتجاوز خلافاتنا ونتوحد فورًا حتى تتحقق أهداف الثورة التي دفع ثمنها آلاف المصريين من دمائهم..

الثورة مستمرة حتى تتحرر مصر من الاستبداد وسوف تنتصر بإذن الله.

الديمقراطية هي الحل.

١٦ من إبريل ٢٠١٢

من يدفع ثمن الكرامة ؟

تصـور أنـك تعمل في شركـة وأن أحد زملائـك تطـاول عليك بألفاظ غـير لائقة، عندئذ – غالبًا – ستعترض على تطاول زميلـك وتوقفه عند حدوده.. لكن ماذا يحدث لو أن رئيس الشركة هو الذي تطاول عليك؟.. هنا يجب أن تحسب الأمر جيدًا.. فالذي تطـاول عليـك رئيس الشركة، الـذي يملك أن يرقيـك ويزيد راتبك ويملـك أيضًا أن يخصـم مـن راتبـك أو يطردك مـن العمل.. ستكون بين اختياريـن: إمـا أن تدافع عن كرامتك، مهما يكن الثمن، وإما أن تقبل الإذلال لتحتفظ بعملك.

هـذه المقدمـة ضرورية لنفهم ما يحـدث للعاملين المصريين في السـعودية.. ليس من حقنـا بالطبـع أن نعمـم أو نطلـق أحكامـا جزافية، كما أننا لا نقصد أي سـوء بالشـعب السـعودي الذي نقـدره ونعتز به في مصر، لكننـا نتحدث عن آلاف المظـالم الموثقة التي حاقت بالمصريين على مدى عقود. أولى وكبرى هذه المظالم نظام الكفيل الرهيب، «الذي تعتـبره الأمـم المتحدة نوعًا مـن العبودية». الكفيـل يتطفل على جهـد الآخرين.. فأنت تعمل طبيبًا مثلا لكن شخصا آخر يحصل على جزء من راتبك – دون أن يعمل – مكافأة لـه على أنه سـعودي، بل إن هـذا الكفيل يمتلك حقوقا عليك ربـما لا يمتلك مثلها على زوجته وأولاده.. فأنت لا تستطيع أن تسافر داخل السعودية أو خارجها دون موافقته، وشـكوى بسـيطة منه قـد تؤدي إلى طـردك من عملـك، وربما إلى إلقائك في السـجن.. ويكفـي أن تبحـث في تقاريـر منظمات حقوق الإنسـان أو في أضابـير الخارجية المصرية لتفزعـك آلاف الحالات التي تم فيها نهب مسـتحقات المصريين أو طردهم أو اعتقالهم بغير ذنب .

هذا الظلم البين لكثير من المصريين في السعودية استمر ثلاثة عقود للأسباب الآتية:

أولًا: الفقر والبطالة في مصر.. فالذين يسافرون إلى السعودية قد ضاقت بهم سبل العيش في بلادهم، وهم مستعدون غالبا لتحمل كل شيء حتى يوفروا قوت أولادهم.. الكفيل يشتري جهد الآخرين، ولأنه يملك المال فهو يستطيع أن يغير بضاعته البشرية ببضاعة أخرى. مصريون كثيرون يتعلقون بعملهم في السعودية تعلق الغريق بالقشة، ويتحملون ظروفًا ظالمة لأنهم ليس لديهم اختيار آخر. منذ أعوام تم القبض على طبيبين مصريين يعملان في السعودية وحوكما في ظروف غامضة وحكم عليهما بالسجن والجلد.. كتبت آنذاك دفاعا عن حقهما في محاكمة عادلة فتدفقت عليَّ عشرات الخطابات من القراء تحكي لي حكايات محزنة يتعرض فيها المصريون لمعاملة ظالمة ومهينة.. على أن الغريب أن بعض القراء كتبوا يطلبون مني ألا أدافع عن الطبيبين المظلومين خوفًا من أن تغضب السلطات السعودية وتطرد المصريين من أعمالهم.

ثانيًا: كان نظام «مبارك» نفسه يهين مواطنيه ويعذبهم ويعتدي على حقوقهم، مما يجعل موقفهم غير منطقي ولا مقبول إذا تظاهروا بالحفاظ على كرامتهم في الخارج .. ولأن المجلس العسكري امتداد لـ«مبارك» في الفكر والفعل فهو الآن في موقف «مبارك» نفسه.. هل يحق للمجلس العسكري أن يغضب إذا أهين مصري في السعودية أو تم اعتقاله بغير وجه حق، بينما المجلس العسكري ذاته يعتقل آلاف المصريين ويتركهم يقتلون في مذابح متوالية، ويسحل جنوده المواطنات المصريات ويهتكون أعراضهن على الملأ؟!.. هل يمكن للمجلس العسكري أن يصون كرامة المصريين في الخارج بينما هو أول من يهدرها في مصر؟!

ثالثًا: القانون في السعودية غير مطابق لمعايير العدالة الدولية.. الناس هناك أمام القانون ليسوا سواسية وإنما درجات، كلٌّ وفقا لجنسيته ونفوذه.. القانون الذي يطبق على المصريين في السعودية يستحيل أن يطبق على الأمريكيين أو الأوروبيين، والقانون هناك لا يطبق أبدا على أمراء آل سعود الذين يتم استثناؤهم من أي قانون، فهم يفعلون ما يريدون في أي وقت وبالطريقة التي يريدونها.. هذا المفهوم للقانون الذي ينتمي إلى العصور الوسطى لا يجعل المصري يحصل على أبسط حقوقه القانونية في تحقيق قانوني نزيه ومحاكمة عادلة.

رابعًا: بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ تضاعف سعر النفط عدة مرات ليصنع من السعودية قوة إقليمية كبرى. وقد حدث هذا الانتعاش أساسًا بسبب حرب خاضها الجنود المصريون ودفعوا حياتهم ودماءهم ثمنا للنصر فيها، مما جعل الرئيس الراحل أنور السادات يطلب رسميا من مجلس التعاون الخليجي أن تكون لمصر وسوريا نسبة ثابتة في عائد النفط، لأن الازدهار النفطي جاء بفضل الله وتضحيات الجنود المصريين والسوريين. لم تتم الاستجابة إلى طلب السادات، لكن مال النفط الوفير تدفق على مصر في أشكال أخرى، أولها تدعيم الفكر الوهابي المتطرف بملايين الدولارات لأسباب سياسية، فالنظام السعودي قائم بالأساس على تحالف مشايخ الوهابيين مع آل سعود، وبالتالي فإن انتشار المذهب الوهابي في مصر والعالم يؤدي في النهاية إلى استقرار النظام السعودي. النتيجة الثانية لتدفق مال النفط على مصر هي إنشاء شبكة من المصالح في كل مكان ترتبط بالسعودية ارتباطا وثيقا، أينما ذهبت في مصر ستجد مصريين مصالحهم وثيقة مع السعودية، بدءًا من العاملين في وسائل الإعلام السعودي إلى مشايخ السلفية الذين يعملون في قنوات دينية سعودية برواتب فلكية، إلى كثيرين من مشايخ الأزهر الذين يقومون بالتدريس في جامعات سعودية، إلى رجال أعمال يعملون مع السعوديين.. حتى مرشحي الرئاسة لا يجرؤ أغلبهم على توجيه نقد حقيقي للنظام السعودي دفاعا عن حقوق المصريين.

هكذا كان المشهد طوال حكم مبارك. المصريون يتم الاعتداء على حقوقهم داخل الوطن وخارجه بلا أدنى مساءلة أو حساب.. ثم قامت الثورة، فاتخذ النظام السعودي موقفا واضحا ضدها ومارس ضغوطا غير مسبوقة على الرئيس الأمريكي أوباما من أجل إنقاذ نظام مبارك، ثم من أجل منع محاكمته. كان عداء النظام السعودي للثورة طبيعيًا لأن إقامة ديمقراطية حقيقية في مصر ستشكل نموذجا للعالم العربي كله وتهدد الحكم السعودي الاستبدادي الذي ما زال يقاوم أي إصلاح سياسي حقيقي في بلاده.

في وسط هذا المشهد المتوتر لم يدرك النظام السعودي مدى التغيير الذي أحدثته الثورة في سلوك المصريين، وقد تجلى ذلك في قضية الأستاذ أحمد الجيزاوي المحامي. «الجيزاوي» محام شجاع ثوري دافع عن ثوار كثيرين أمام المحاكم العسكرية، ثم انتقل إلى الدفاع عن المصريين المعتقلين دون محاكمة في السعودية ما دفعه إلى أن يختصم قضائيا

الملك السـعودي نفسـه.. ذهب أحمد الجيـزاوي وزوجته لأداء العمـرة وهو مطمئن إلى أن النظام السـعودي لا يمكن أن يعاقبه على مواقفه السياسـية، حيث إن الإسـلام يعتبر كل مـن يحـج أو يعتمـر ضيفا للرحمن لا يجوز لأحد أن يمسـه بمكروه.. لكن للأسـف مـا إن هبـط «الجيـزاوي» في السـعودية حتى تـم اعتقاله، وقيل لمن سـأل عنه إنه سـيتم جلده وسجنه لأنه أساء إلى ملك السعودية.. ثم مرت عدة أيام قبل أن تعلن السلطات السـعودية أنهـا عثرت مع «الجيزاوي» على أكثر من ٢١ ألـف قرص مخدر.. هذا الاتهام الساذج لا يستحق المناقشة..

«الجيزاوي» مناضل شجاع اعتقل عدة مرات دفاعا عن مبادئه ما الذي جعله يتحول فجأة إلى تاجر مخدرات؟!.. وهل هو من الغباء بحيث يسافر بهذه الكمية من المخدرات التـي يسـتحيل الخروج بهـا من مطـار القاهرة، حيث يتم الكشـف عـلى الحقائب جميعا بالأشـعة السـينية؟!.. كما أن هذه الكمية من الأقراص يزيد وزنها على ٦٠ كيلوجراما، والوزن المسموح به لا يزيد على ٣٠ كيلو، وسجلات مطار القاهرة تؤكد أن وزن حقيبة «الجيزاوي» وزوجته لم يزد على المسـموح به.. ثم لماذا لم تعلن السـلطات السـعودية عن حدوتـة المخدرات الخائبة هـذه من البداية؟ وأيـن الفيديو الذي يصـور تفتيش الحقيبة في مواجهة «الجيزاوي» (كما ينص القانون الدولي)؟ ولماذا تركت السـلطات السـعودية زوجة «الجيزاوي» وقبضت عليه، بينما حقيبة المخدرات المزعومة تخصهما هما الاثنين؟!..

لقـد تـم تلفيـق التهمـة لـ«الجيـزاوي» بطريقة سـاذجة ومشـينة، ولعل السـلطات السـعودية لم تتوقـع أي رد فعـل مصري جاد. فالذي حدث مـع «الجيزاوي» قد حدث مـن قبـل مع مصريين كثيريـن اعتقلوا وطردوا مـن أعمالهم ظلما ولم يحـدث شيء... إلا أن الثورة أعادت إلى المصريين إحساسـهم بالكرامة فخرجت المظاهرات الحاشـدة أمام السفارة السعودية تندد بالظلم وتطالب بمحاكمة عادلة لـ«الجيزاوي».

المظاهرات في العالم كله وسيلة احتجاج مشروعة عادة ما تستعمل رسوما عدائية ضد المسؤولين، ولو أن هذه المظاهرات حدثت ضد السفارة السعودية في لندن أو واشنطن لما جرؤ النظام السـعودي على الاعتراض، لكن أن يتجـرأ المصريون على المطالبة بحقوقهم فهذا شيء لم يعتده النظام السـعودي ولم يتقبله.. سـحبت السـعودية سـفيرها للتشـاور

وأغلقت سفارتها. عندئذ ارتبك نظام مبارك بشدة، فاعتذر «الجنزوري» واعتذر وزير الخارجية الذي سارع القنصل التابع له في السعودية بإدانة «الجيزاوي» قبل أن يحضر التحقيق، واعتذر مشايخ الأزهر (لا يعرف أحد لماذا)، بل إن صفحة المجلس العسكري على «فيس بوك» أرجعت الأزمة بين مصر والسعودية إلى الأقلام المأجورة!!

نظام مبارك الذي ما زال يحكم مصر يتصرف على طريقة مبارك.. لقد اعتذرت الدولة المصرية كلها لمجرد أن المصريين تجرءوا وطالبوا بمحاكمة عادلة لمواطن مصري.. أما الإخوان المسلمون الذين رفضوا الاعتذار عن صفقتهم مع المجلس العسكري وتخليهم عن مبادئ الثورة من أجل مصالحهم، فقد سارعوا بالاعتذار للسعودية على لسان «الكتاتني»، رئيس مجلس الشعب. العلاقات الوطيدة بين النظام السعودي والإخوان أهم لديهم من كرامة الشعب المصري..

إن الذين يتخلون عن حقوق «الجيزاوي» هم أنفسهم الذين تخلوا عن الثورة المصرية: المجلس العسكري وحكومة «الجنزوري» والإخوان المسلمون.. لم يبق إلا الثورة لتدفع ثمن كرامة المصريين وتطالب بمحاكمة عادلة لـ«الجيزاوي».

بإغلاق السفارة السعودية ومنع التأشيرات للمصريين يريد النظام السعودي أن يؤكد حقه في أن يفعل بالمصريين كما يريد دون أن يحاسبه أحد.. هذه رسالة مرفوضة وعلى الحكومة السعودية أن تدرك أن زمن إهدار كرامة المصريين مجانا قد ولّى إلى غير رجعة. سنظل نؤيد حق «الجيزاوي» في محاكمة عادلة ونطالب بالإفراج عن كل المعتقلين المصريين في السجون السعودية وتعويضهم وأسرهم عن الظلم الذي أصابهم.. إن الشعب المصري، الذي قدم مئات الشهداء وآلاف المصابين من أجل الحرية، لن يسمح بالاعتداء على كرامة مصري واحد داخل مصر أو خارجها.

الديمقراطية هي الحل.

٣٠ من إبريل ٢٠١٢

حوار بين مرشح رئاسي وشخص مهم

المرشح الرئاسي: آلو.. صباح الخير يا فندم.

الشخص «المهم»: أهلا وسهلا.. فينك من زمان ماسمعناش صوتك..؟!

المرشح: والله يا فندم أنا مشغول في الحملة الانتخابية. كل يوم أزور محافظة وأعمل مؤتمر انتخابي لما الواحد تعب جدا..

«المهم»: شد حيلك.. مافيش حاجة بالساهل.

المرشح: أنا تلميذك يا فندم. سيادتك قدوتنا وعلّمتنا العطاء بلا حدود..

«المهم»: إنت عاوز حاجة..؟!

المرشح: أبدًا يا فندم ربنا يخليك. أنا قلت أتصل عشان أهني سيادتك على عملية العباسية. الحقيقة كانت روعة.. سيادتك أعطيت درس مهم للعيال المخربين.

«المهم»: الحمد لله ربنا وفق. العملية كانت منظمة ومدروسة بعناية.. الحقيقة ضباط أمن الدولة عملوا شغل عظيم.

المرشح: ضباط أمن الدولة رجال وطنيين وعارفين شغلهم تمام.. لا يمكن نستغني عنهم أبدا. الاحتفاظ بجهاز أمن الدولة كان قرار حكيم جدا..

«المهم»: طبعًا. لو كنا سمعنا كلام العيال بتوع التحرير وألغينا أمن الدولة كان زمانًا دلوقت في حيص بيص. لا يمكن لأي سلطة في مصر تستغني عن ضباط أمن الدولة.. هم الوحيدين اللي يقدروا يضبطوا البلد.

المرشح: أجمل حاجة في عملية العباسية إن اللي أدبوا المخربين لا جيش ولا شرطة.. دول مصريين عاديين تعبوا من الفوضى قاموا نزلوا وضربوا المعتصمين وموّتوهم من الضرب، فعلا مواطنين شرفاء.

«المهم» (يضحك): هم صحيح مواطنين شرفاء لكن أخدوا فلوس كتير.

المرشح: وماله يا فندم مش خسارة فيهم.. النهارده لما العيال المخربين يعرفوا إن ماحدش حيسيبهم يعتصموا ويتظاهروا بعد كده، البلد تستقر وتهدا وعجلة الإنتاج تدور. مش معقول كل قرار تاخده الدولة يعترضوا ويتظاهروا.

«المهم»: الكلام ده كان زمان وجبر.. من هنا ورايح أي حد ناوي يعمل مشاكل هنتعامل معاه بكل حزم.. حتى أهالي المحبوسين راحوا عند القضاء العسكري وأول ما بدءوا يهتفوا طلعت عليهم الشرطة العسكرية وضربتهم علقة سخنة وعلّمتهم الأدب.

المرشح: ربنا يبارك فيك يا فندم.. سيادتك عارف والله أنا ساعات أقول لو كنا اتعاملنا بحزم مع العيال دي من الأول كان زمان سيادة الرئيس مبارك معزز مكرم.

«المهم»: الحق على العادلي وزير الداخلية.. هو أساء تقدير الموقف. في النهاية كل شيء نصيب.

المرشح: أنا صعبان عليّ الرئيس مبارك. سيادتك عارف النهارده عيد ميلاده.

«المهم»: عارف طبعا وكلّمته عيدت عليه. ربنا معاه.

المرشح: دايما أصيل يا فندم.. عندي أكتر من موضوع مهم عاوز أكلم سيادتك فيهم.

«المهم»: خير..؟!

المرشح: إنت عارف سيادتك الشباب عندي في الحملة قاعدين طول النهار على النت بيتابعوا كل حاجة.. فيه على النت فيديو مصور البلطجية اللي ضربوا المتظاهرين وهم نازلين من سيارات الجيش، وفيه واحدة ست طلعت في قناة دريم وقالت إنها شافت بعينها البلطجية وهم بيستلموا سلاح من قسم الوايلي.

«المهم»: وإيه كمان..؟

المرشح: الشيخ حافظ سلامة عمّال يقول في كل مكان إن أفراد الشرطة العسكرية اقتحموا مسجد النور بالأحذية وضربوا رصاص وقبضوا على المصلين وعلى البنات في الجامع.

«المهم»: وبعدين..؟!

المرشح: أنا قصدي إن أمن الدولة يضغط في الإعلام عشان الحكايات دي ما تعملش تأثير في الرأي العام.

«المهم» (بانفعال): طبعًا أمن الدولة أعطى تعليمات واضحة للإعلاميين والكتاب الوطنيين اللي بيشتغلوا معاه عشان يعملوا تهدئة للناس، لكن في النهاية عاوز أقول لك حاجة: فيديو ولا شهود ولا الشيخ فلان قال ولا عاد.... الكلام ده كان يفرق معانا زمان.. دلوقت خلاص. اللي عاوز يصور يصور.. إحنا كده وبنعمل كده وهنعمل كده كل مرة يحصل فيها شغب. اللي عاوز يعمل مظاهرة بعد كده لازم يفهم إنه ممكن يموت في أي لحظة. لو خايف على حياته يقعد جنب أمه وما يعملش فيها راجل. لازم ننضف البلد من العيال المخربين كلهم. النهارده جابولي تصريحات شيخ جليل من مجمع البحوث عارف قال إيه..؟!

المرشح: قال إيه يا فندم..؟!

«المهم»: الشيخ العظيم ده قال إن من حق السلطة في أي بلد مسلم إنها تقتل ثلث الشعب من أجل مصلحة التلتين.. دا رأي الإسلام واحنا الحمد لله مسلمين.

المرشح: ونعم بالله يا فندم.. أهو كده الكلام.

«المهم»: يبقى سيب اللي عاوز يصور يصور.. إحنا صاحيين ومن هنا ورايح أي واحد يعمل شغب حنقصف رقبته.

المرشح: يا فندم أنا فعلا مبهور بسيادتك.. سيادتك عندك دايمًا بصيرة للمستقبل. دايما سيادتك تصحح لي رؤيتي وتنظم لي أفكاري وتوريني أبعاد ما أقدرش أشوفها لوحدي.. ربنا يبارك في سيادتك ويخليك لمصر يا فندم.

«المهـم»: عـاوز أقول حاجـة.. مش معنى إننـا نأدب العيـال المخربين أننـا نخالف القانون أبدا.

المرشح: طبعا يا فندم سيادتك علّمتنا احترام القانون.

«المهم»: بالتأكيد. مصر دولة مؤسسـات. اللي معاه دليـل يقدمه للنائب العام وأنت عارف هو بيتخذ الإجراءات فورا.

المرشح: طبعا. النائب العام رجل ممتاز.

«المهم»: الحقيقة النائب العام خبرة قانونية فذة ونادرة.

المرشح: أنا طولت على سيادتك يافندم؟!

«المهـم»: عـاوز إيـه تـاني..؟! مـا أنـا عارفـك. طـول عمرك تحـب اللـت والعجن (يضحكان).

المرشح: معلش يا فندم. ياما سيادتك استحملتني.

«المهم»: يالله يا خويا. قول بسرعة.

المرشـح: دلوقت يا فندم سـيادتك عارف إني توليت مسـؤوليات صعبـة. أنا بذلت كل جهدي زي ما سـيادتك علمتني. طبعًا الإنسـان اللي بيشتغل في مصر لازم يكون له أعداء.. حزب أعداء النجاح يا فندم. ناس نفوسهم مليانة حقد وغل. يحبوا يشككوا في أي إنسان محترم ويتهموه بالباطل.

«المهم»: كفاية موضوعات إنشا. ادخل في الموضوع.

المرشـح: سـيادتك عارف بعد ما تنحى سـيادة الرئيس مبارك الناس الحاقدين دول قدمـوا ضدي بلاغات.. كلها بلاغات كيدية يـا فندم ربنا يعلم.. الكلام ده بقى له أكثر من سنة. بعدين فجأة من أسبوع استدعوني للتحقيق. سيادتك يرضيك الكلام ده؟!.

المهم-عاوزني أعمل لك إيه..؟!

المرشح: يا فندم. أنا خدمت مصر بمنتهى الأمانة ومنتهى النزاهة. يا فندم أنا تعلمت من سيادتك إنكار الذات والتضحية في حب مصر، يقوموا آخرتها يحققوا معايا..؟!

«المهم»: لما إنت سليم. خايف من التحقيق ليه؟!

المرشح: أبدا يا فندم أنا مش خايف. أنا يهمني إن سيادتك تكون راضي عني. لو سيادتك راضي عني أروح التحقيق وأنا مطمئن.

«المهم»: أنا لا يمكن أتدخل في أي تحقيق أبدا.

المرشح: قطع لساني يا فندم قبل ما أطلب من سيادتك تتدخل في التحقيق. أنا اتعلمت من سيادتك احترام القانون. أنا كل اللي عاوز أعرفه قبل ما أروح التحقيق.. سيادتك راضي عني ولا لأ.. أنا خايف أكون عملت حاجة أغضبت سيادتك من غير ما أقصد.

«المهم»: يا ساتر عليك. إنت زنان فعلا.

المرشح: أرجوك يا فندم تريحني. سيادتك راضي عني..؟!

«المهم»: راضي عنك يا سيدي. استريحت..؟!

المرشح (يتنهد): الحمد لله. طالما سيادتك راضي عني أروح التحقيق وأنا مطمئن.

«المهم»: خلاص. سيبني أشوف شغلي.

المرشح: يا فندم أنا طمعان في كرم سيادتك. عندي موضوع أخير مهم جدا.

«المهم»: خليه بعدين.

المرشح: لا يا فندم أرجوك. الموضوع لا يمكن تأجيله.

«المهم»: قول بسرعة. اخلص.

المرشح: يا فندم أنا اتعلمت من سيادتك الديمقراطية واحترام إرادة الشعب. لكن يا فندم البلد بيمر بلحظة دقيقة.. البلد على كف عفريت.. الانتخابات الرئاسية قربت واستطلاعات الرأي مقلقة جدا. لازم رئيس مصر يكون شخصية كبيرة عاقلة وحكيمة يعرف يعدي بالبلد لبر الأمان.. هل يمكن يا فندم إننا نسلم مصر لشخص متطرف زي عبدالمنعم أبوالفتوح ولا واحد ناصري زي حمدين صباحي ولا الولد خالد علي

الشـيوعي. دول بتـوع هتافات ومظاهرات يـا فندم عمرهـم ما يتحملوا مسـؤولية. أي واحد من دول لو كسب الانتخابات تبقى مصيبة.

«المهم»: الشعب المصري العظيم يقدر يميز الصالح من الطالح.

المرشح: صح. تمام يا فندم.

«المهم»: أؤكد لك إن الانتخابات الرئاسية نزيهة.

المرشح: منتهى النزاهة يا فندم.

«المهم»: بعد انتهاء الانتخابات سـيتم إعلان النتيجة من اللجنة العليا للانتخابات. قـرارات اللجنـة لا يجوز الطعن عليها.. أي شـخص يشـكك في نتيجـة الانتخابات أو يزايد علينا إحنا نعرف نقطع له لسانه.

المرشـح: تمام يا فندم. كل ده جميل ورائع. أنا عارف إن شـعبنا عظيم وواعي ومتأكد إن الانتخابات هتكون نزيهة لكن يا فندم إنت سيادتك عودتنا على الصراحة.. أنا قلقان يا فندم. رئيس مصر منصب خطير ولو أي واحد من التلاتة سـواء أبوالفتوح أو حمدين أو خالـد عـلى فـاز في الانتخابـات وبقى رئيـس تبقى مصيبـة. مافيـش ولا واحد فيهم متوازن. لو أي واحد فيهم حكم مصر أسبوع البلد راح يسقط في المجهول لا قدر الله.

«المهم»: ما تقلقش.

المرشح: ياريت سيادتك تقول لي كلمة تريحني.

«المهم»: باقولك ما تقلقش

المرشح: يعني إيه يا فندم..؟

«المهـم»: إنـت إيه مـا بتفهمش عربي..؟! باقـول ما تقلقش، يعنـي بالعربي الفصيح «لا تقلق».

(يضحكان)

المرشح: خلاص. فهمت. ربنا يكرمك يا فندم ويخليك لمصر.

«المهم»: يالله اتفضل مع السلامة. إنت عطلتني. أنا قدامي يوم طويل.

المرشح: مع ألف سلامة يا فندم.

عزيزي القارئ.. هل تعرف من هو المرشح الرئاسي؟ ومن هو الشخص المهم؟.. إذا توصلت إلى الإجابة الصحيحة برجاء التفضل بإرسالها عبر البريد الإلكتروني وسوف تحصل بإذن الله على هدية قيمة..

الديمقراطية هي الحل.

٧ من مايو ٢٠١٢

كيف تصنع مذبحة ناجحة؟

الأمر ليس سهلا، لأن المذبحة الناجحة تحتاج إلى دراسة وخبرة وعمل منظم. المذبحة أشبه بعملية جراحية يتوقف نجاحها على مهارة الجراح ودقة تشخيصه وقدرته على استعمال أصابعه بطريقة صحيحة وفعالة. الخطوات التالية ضرورية لصناعة مذبحة ناجحة:

أولا: افهم معنى المذبحة

ما الفرق بين السيطرة على المظاهرات وارتكاب مذبحة..؟! في الحالة الأولى أنت تدفع بقواتك للسيطرة على المتظاهرين وتفعل ذلك بوضوح أمام الناس جميعا، أما المذبحة فهي عمل خاص واستثنائي. رسالة محددة موجهة لطائفة من الناس دون غيرهم.. المذبحة تستهدف مجموعة معينة مثل مشجعي الكرة أو الإسلاميين أو الاشتراكيين.. مجموعة مستهدفة بالذات سوف تتعرض للمذبحة بعيدا عن بقية الناس. ويجب أن يتم التخطيط بحيث لا يتعاطف الرأي العام مع ضحايا المذبحة. يجب أن ينقسم الناس أمام المذبحة إلى نوعين: بعضهم يشككون في حدوثها أساسا، والبعض الآخر يعترف بأن هناك بعض التجاوزات قد حدثت، لكن الضحايا هم المسؤولون عما حدث لهم. المذبحة الناجحة تشبه الموقف التالي:

عندما تقابل خصمك في مكان مزدحم بالناس فتبتسم في وجهه وكأنه صديق قديم ثم تقترب منه وتهمس في أذنه بسباب فاحش لا يسمعه سواه.. عندئذ سينتفض

خصمك ويحاول الاعتداء عليك ردا على الإهانة التي لم يسمعها أحد وسوف يتدخل الحاضرون جميعا للدفاع عنك لأنك، في رأيهم، لم ترتكب خطأ يبرر اعتداءه عليك.

ثانيًا: حدد هدفك بدقة

الهدف من أي مذبحة يتلخص في كلمتين: كسر الإرادة.. يجب ترويع المتمردين بحيث يدركون أن تمردهم ثمنه باهظ فيذعنون ويتحولون إلى الطاعة. في لحظات معينة يصبح تدبير المذابح ضروريًا.. عندما تندلع ثورة يشترك فيها الشعب كله لا يمكن أن تقمع ملايين الناس.. عندئذ يجب أن تقسم المتمردين إلى مجموعات ثم تصنع مذبحة لكل مجموعة على حدة بحيث يؤدي ذلك في النهاية إلى كسر إرادة الشعب كله. مثال آخر: قبل تزوير الانتخابات من المفيد أن تصنع مذبحة ضد العناصر السياسية النشطة.. هؤلاء الذين سينزلون إلى الشوارع يتظاهرون ويعتصمون احتجاجا على نتائج الانتخابات المزورة.. يجب أن يتم ترويعهم وسحلهم وقتلهم مبكرًا. بعد ذلك إذا زورت الانتخابات لن تجد من يعترض على إرادتك. سوف تندهش من النتيجة لأن المذبحة الناجحة لها تأثير سحري.. إن أكثر المتمردين صلابة وشجاعة إذا تعرض للتنكيل والإذلال، إذا رأى زملاءه يقتلون أمام عينيه، قد يفقد شجاعته ويتحول إلى مواطن مستسلم مذعور.

ثالثًا: اعتن بالتنفيذ

يجب ألا ينفذ جنودك المذبحة وهم يرتدون زيهم الرسمي، سيجلب ذلك عليك المشاكل. ليس هناك ما هو أسوأ من صورة جندي بزيه الرسمي وهو يقتل مواطنيه أو يضربهم.. افعل ما تشاء بغير أن يظهر وجهك في الصورة.. يجب أن يكون منفذو المذبحة مرتدين ملابس مدنية.. سواء كانوا من جنودك أو من المرتزقة فإن النتيجة واحدة.. سيكون هناك المئات من الأشخاص المجهولين الذين يهاجمون المتظاهرين ليضربوهم ويسحلوهم ويقتلوهم ويهتكوا أعراض البنات.. من الذي يجرؤ بعد ذلك على اتهامك بتدبير المذبحة..؟!. سيبدو الأمر كأنه اشتباك بين مجموعات من المجهولين. الأفضل أن يتظاهر جنودك أمام الكاميرات كأنهم يحاولون فض الاشتباك وإنقاذ الضحايا.

رابعًا: مهد الرأي العام لتقبل المذبحة

هـذه خطـوة مهمـة. يجب تهيئـة الناس باصطنـاع أزمات تسـبق المذبحـة.. انفلات أمنـي كامـل ونقص في الوقود والمواد الغذائية وارتفاع أسـعار رهيب يجعل حياة الناس مسـتحيلة.. المواطن المنهك الخائف سـيتقبل المذبحة أفضل مـن المواطن المطمئن الذي يتقـصى حقيقـة الأحـداث.. جنـودك في تهيئـة الـرأي العـام هـم عـشرات الصحفيين والإعلاميـين من عملاء الأمـن، هؤلاء مقابل الأموال والمناصـب التي يحصلون عليها منـك لا يتورعـون عن عمـل أي شيء من أجـل إرضائك. لديهم وسـائل متنوعة كلها فعالـة بـدءا من مداخلات المشـاهدين ورسـائل القـراء المصطنعة إلى نشر أخبـار كاذبة واختـلاق وقائع، إلى الاسـتعانة بخبراء إسـتراتيجيين يرددون الأكاذيـب بوقار كامل. سـيكون باسـتطاعة هؤلاء الإعلاميين اختلاق أغرب الأكاذيب وأبعدهـا عن الواقع، لكنهم سيظلون يرددونها على الناس حتى يصدقوها في النهاية.

خامسًا: استعمل الغطاء الأخلاقي

لا يمكـن للإعلام أن يسـاعدك على إخفاء المذبحة إلا إذا اسـتعملت غطاء أخلاقيا لها.. يجب استدراج المتظاهرين إلى منطقة تمثل الدولة على نحو ما.. وزارة من الوزارات مثل وزارة الداخلية مثلًا. الطريقة السهلة أن تدس عناصرك بين المتظاهرين ليشجعوهم على التوجه نحو مبنى الوزارة.. في الوقت نفسـه فإن قواتك يجب أن تفتح الطريق حتى يقترب المتظاهرون من المبنى بقدر الإمكان. إياك أن تؤمن المبنى بالطريقة المعتادة. أنت تعرف بالطبع أن أي مبنى في العالم يمكن تأمينه ضد المتظاهرين السلميين بطريقة بسيطة للغاية: جداران سـميكان مرتفعان من الأسـلاك الشـائكة تفصلهما مسـافة ٣٠٠ متر.. عندئـذ يعجز أي متظاهر عن اقتحام المبنى أو الاقـتراب منه.. إياك أن تؤمن المبني بهذه الطريقة.. بالعكس افتح الطريق للمتظاهرين وشجعهم على الاقتراب.. ولو استعملت سلكا شائكا يجب أن يكون منخفضا ومهترئا بحيث يستطيع أي طفل اختراقه بسهولة. في الوقت نفسـه ابـدأ حربك الإعلامية في الصحـف والقنـوات التليفزيونية.. يجب أن يتحـدث الجميع عـن هيبة الدولة التـي تتمثل في مبنـى الوزارة الذي يريـد المتظاهرون اقتحامه. يجب أن يسـمع الناس ويقرءوا أن هناك مؤامرة لإسقاط الدولة ينفذها هؤلاء

المتظاهرون الخونة أصحاب الأجندات الأجنبية الممولون من الخارج من أجل اقتحام وزارة الداخلية. ستؤدي هذه الحملة إلى حالة من السخط على المتظاهرين يجب أن تستغلها فتذيع بيانا عاجلا تؤكد فيه أن المنشآت العامة هي ملك الشعب، ولا يجوز أن يهاجمها أحد إلا لو كان خائنا لبلاده وعميلا لجهات أجنبية.. اختم البيان مناشدا المتظاهرين المحافظة على ممتلكات الشعب، والعودة من حيث أتوا وحذرهم من اقتحام المنشآت العامة، لأنك لن تسمح بذلك أبدا.

يجب أن يحمل البيان نبرة الأب الحنون الصبور على أخطاء أولاده الذي قد يضطر في لحظة ما لأن يأخذهم بالشدة.. كل ذلك سيحشد الرأي العام في صفك.

سادسا: اختر ساعة الصفر

إياك أن تبدأ بضرب المتظاهرين.. هذا خطأ بالغ.. ادفع بعملائك إلى الناحية الأخرى ليندسوا بين المتظاهرين ثم يبدءوا في الاقتراب من الوزارة وأعط الأمر لقواتك بالانسحاب أمامهم.. من الأفضل أن يتم تصوير عملائك وهم يلقون بزجاجات حارقة في اتجاه مبنى الوزارة.. هذه الصورة يجب أن تتصدر الصفحات الأولى في الصحف وفي نشرات الأخبار، يجب أن يكون الخبر الأول كالتالي: «قام بعض المتظاهرين هذا الصباح بإلقاء زجاجات حارقة على وزارة الداخلية».. في اللحظة المناسبة أعط إشارة البدء. عندئذ يندفع رجالك بالملابس المدنية للإجهاز على المتظاهرين، بينما يقوم أفراد من قواتك بإغلاق كل منافذ الهروب عليهم.. رجالك يجب أن يكونوا مسلحين بالأسلحة البيضاء والنارية معا. لتكن تعليماتك واضحة. يجب الإجهاز على المتظاهرين بلا رحمة.. اشحن رجالك بكلمات مؤثرة: «هؤلاء المتظاهرون عملاء.. يقبضون أموالا من أعدائنا من أجل تخريب بلادنا.. اثبتوا أنكم رجال. اضربوهم.. اقتلوهم.. افعلوا بهم ما شئتم». أما البنات فيجب أن يخضعن لاعتداءات جنسية. هذه أنجح طريقة لكسر إرادتهن.. مهما ضرب رجالك الفتاة فربما تزداد عنادا وتحس أنها بطلة، أما إذا جردوها من ملابسها ووقفت عارية تماما أمام رجال يسخرون منها ويعبثون في كل جزء بجسدها فإن البنت ستنكسر حتما.. ستفقد احترامها لنفسها. ستشعر بأنها فقدت كرامتها إلى الأبد.. لن تستطيع بعد ذلك أن ترفع رأسها وبالتأكيد لن تشترك في أي

مظاهـرة أو احتجاج.. المعتقلون يجـب أن يكونوا عبرة.. يجب أن يقفوا عرايا تماما، وأن يستمر ضربهم بعنف. يجب الضغط عليهم باستعمال الكهرباء وهتك أعراضهم بإدخال عصي في مؤخراتهم أمام زملائهم.. يجب أن يفقدوا كرامتهم مرة واحدة وإلى الأبد ولن يستطيعوا بعد ذلك أن يعارضوك.

أثنـاء المذبحة سـيردد الإعـلام أن مجهولين يشـتبكون مع المتظاهريـن، وأن الطرفين مسـلحان، وأن قواتـك تحـاول فض الاشـتباك وحماية منشـآت الدولة.. هـذه النبرة في الإعـلام سـتدفع النـاس إلى تقبـل أي عدد يسـقط مـن الضحايـا.. سيقول مواطنون كثـيرون: القتـلى والمصابـون هم المسـؤولون عـما جرى لهـم.. سيتسـاءلون: لمـاذا أراد المتظاهرون اقتحام وزارة الداخلية؟! ولماذا ذهبوا إلى هناك أساسًـا؟! سـيقولون هؤلاء الفتيات اللاتي يشكون من هتك أعراضهن لماذا نزلن إلى المظاهرة بينما كان من الأفضل أن يجلسن محترمات في بيوتهن؟!

سابعًا: اصنع كارثة إضافية

هـذه طريقة مجربة ومضمونة. أثنـاء المذبحة يذهب بعض رجالـك ويحرقون متحفًا قريبًـا أو أي مبنـى أثـري. عندئـذ سـوف تطير وسـائل الإعـلام لتصور المبنـى الأثري والنـيران تلتهمـه (سـيتم منع سـيارات الإطفاء من الوصـول إليه بالطبع)، هنا سـوف يولـول الإعلاميـون ويصرخـون ويسـتغيثون ويلطمـون خدودهم حزنًا عـلى التراث العظيـم الذي يتم إحراقه الآن.. سـيحس الناس بالحزن الشـديد لتدمـير معالم بلادهم وسرعان ما يتحول هذا الحزن إلى غضب بالغ على المتظاهرين الذين تسـببوا في كل هذا الخـراب وسـوف تنهمر على وسـائل الإعلام رسـائل مـن مواطنين شرفاء يناشـدونك الضرب بيد من حديد على أيدي العملاء المخربين.

الآن وقد صنعت المذبحة وتمكنت من كسر إرادة المعترضين عليك.. يجب أن تتمالك نفسك فلا يبدو عليك أبدًا ما فعلته.. اعقد مؤتمرًا صحفيًّا لتعلن فيه أسفك العميق على سـقوط الضحايـا لأنهم جميعًـا أبناء الوطـن ودماءهم عزيزة عليك. أعلن أنك سـتفتح تحقيقات موسـعة حول الحادث الأليم وناشـد كل من يملك معلومات أن يتقدم بها إلى جهات التحقيق فورا لاتخاذ الإجراءات اللازمة.. في النهاية من الأفضل أن تقول بضع

كلمات مؤثرة عن هيبة الدولة وحماية المنشآت العامة ثم تناشد أبناء الوطن المخلصين ألا يسمحوا للمندسين بينهم بتخريب وطننا الغالي ثم تطالبهم بالامتناع عن التظاهر في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الوطن حتى يتفرغوا للدفع عجلة الإنتاج وتحقيق الاستقرار.

«ملحوظة: هذا المقال ليست له علاقة بالمجلس العسكري.. بتاتًا».

الديمقراطية هي الحل.

١٤ من مايو ٢٠١٢

هل هذه الانتخابات عادلة؟

عزيزي المواطن المصري لا شك في أنك تعيش الآن حالة لم تعرفها من قبل.. لأول مرة ستشارك في انتخابات رئاسية بغير أن تعرف مسبقا من هو الرئيس القادم.. هذه الخطوة العظيمة في تاريخ مصر يرجع الفضل فيها - بعد الله - إلى الثورة وحدها.. أصحاب الفضل علينا هم ٢٠ مليون مصري خرجوا إلى الشوارع وواجهوا الرصاص بصدورهم وقدموا آلاف الشهداء والمصابين حتى يتحول المصريون من رعايا أذلاء إلى مواطنين أصحاب سيادة يقررون مصير بلادهم . نحن نعيش لحظة تاريخية عظيمة بلا شك، لكن السؤال: هل هذه الانتخابات عادلة فعلًا؟..

لقد ظهرت للأسف بوادر لتزوير الانتخابات أثناء تصويت المصريين في الخارج، فقد نشرت جريدة «الوطن» صورتين لبعض الناخبين المصريين في السعودية وهم يعبثون في صناديق الاقتراع، بل إن المستشار حاتم بجاتو، أمين عام اللجنة العليا للانتخابات، قد أعلن بنفسه أن أكثر من ستين مواطنًا مصريًا يقيمون في الخارج ذهبوا للإدلاء بأصواتهم فوجدوا أنه تم التصويت باستعمال أسمائهم.

وقد اكتشف مواطنون عديدون داخل مصر أن أسماء أقاربهم المتوفين ما زالت مدرجة في كشوف الانتخاب، ولعل أشهرهم السيدة زهرة سعيد التي اكتشفت أن اسم أخيها خالد سعيد (شهيد الإسكندرية الشهير ورمز الثورة) ما زال مقيدا في كشوف الانتخاب. الغريب أن أحدا لم يفتح تحقيقا في كل هذه الوقائع.. على أننا سنسقط من حسابنا كل هذه الدلائل المزعجة وسنفترض أن الانتخابات ستتم دون تزوير. السؤال: هل هذه الانتخابات عادلة؟!.. إن التصويت ليس إلا خطوة واحدة في مسار العملية

الانتخابية. وبالتالي قد تكون الانتخابات غير مزورة، لكنها في الوقت نفسه غير عادلة وغير ديمقراطية. ثمة قواعد مستقرة في العالم كله تجعل الانتخابات ديمقراطية، وقد قام المجلس العسكري واللجنة العليا للانتخابات بمخالفات جسيمة للقواعد الديمقراطية تتلخص فيما يلي:

أولًا: انعدام الشفافية

من أبسط قواعد الديمقراطية أن يعرف الناخبون كل شيء عن ثروات المرشحين للرئاسة، وعن مصادر تمويل حملاتهم الانتخابية، على أن المرشحين الاثنين اللذين ينتميان إلى نظام مبارك، «أحمد شفيق وعمرو موسى»، قد رفضا بوضوح أن يعلنا عن حجم ثروتيهما.. هذا الرفض كان كفيلا باستبعادهما من الترشح في أي نظام ديمقراطي. وبالنسبة لمصادر التمويل فقد وضع القانون حدًّا أقصى للإنفاق على الحملات الانتخابية وألزم المرشح الرئاسي بالكشف عن مصادر تمويله، لكن هذا القانون لم تنفذه اللجنة العليا للانتخابات وأصبحت شوارع مصر مليئة بدعايات انتخابية تتكلف عشرات الملايين من الجنيهات بغير أن يعرف المواطنون مصدر هذه الأموال..

يكفي أن نعرف أن اللافتات الكبيرة التي تحمل صور أحمد شفيق وتنتشر فوق الكباري وفي ميادين مصر كلها يبلغ إيجار اللافتة الواحدة منها ١٠٠ ألف جنيه شهريًّا.. من أعطى «شفيق» هذه الملايين لينفقها في دعايته الانتخابية؟! وإذا كان «شفيق» ينفق من ماله فكيف امتلك هذه الثروة وقد كان - سواء أثناء خدمته العسكرية أو المدنية - موظفا حكوميا له راتب محدد معروف؟!.. السؤال نفسه يوجه إلى مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي الذي ينفق ملايين الجنيهات في الدعاية بغير أن يعرف أحد مصدرها، بل إننا لا نعرف شيئًا عن مصادر تمويل جماعة الإخوان المسلمين نفسها ولا تخضع ميزانيتها حتى الآن لأي رقابة من أي نوع. هذا التعتيم المريب على مصادر تمويل المرشحين وثرواتهم الشخصية يخالف أبسط القواعد الديمقراطية ويجعل هذه الانتخابات غير شفافة وغير عادلة.

ثانيًا: انعدام سيادة القانون

بعد أن تم خلع «مبارك» شكّل المجلس العسكري لجنة لإجراء تعديلات على

دستور ١٩٧١ برئاسة طارق البشري (المنتمي للإخوان المسلمين)، وقد صنعت اللجنة ما طلب منها فأوقعت مصر كلها في ورطة كبرى، إذ نصت في التعديلات على المادة ٢٨ التـي تمنع الطعن عـلى قرارات اللجنة العليـا للانتخابات التي وصفتهـا محكمة القضاء الإداري بأنها معيبة ومن تراث الاسـتبداد. أثناء الاستفتاء على التعديلات قام الإخوان والسـلفيون بحشـد البسـطاء للموافقة عليها (إرضاء للمجلس العسـكري)، وحولوا التصويت إلى معركة دينية بين المسـلمين والكفـار انتهت بإقرار المادة ٢٨. هذه الحصانة الغريبـة التي تتمتع بها اللجنة العليا للانتخابات مخالفة للعرف والقانون، بل وللإعلان الدستوري نفسه الذي يمنع تحصين القرارات الإدارية..

ولقـد رأينا كيف تجاهلت اللجنة العليـا ٣٥ بلاغًا بإهدار المال العام تم تقديمها منذ عام كامل ضد أحمد شفيق، لكن النائب العام أرسلها إلى القضاء العسكري الذي أعلن بعد ذلك أنه لم يتلق أي بلاغات ضد «شـفيق»، وعندما أعلن الأسـتاذ عصام سلطان في مجلس الشـعب عن أحد هذه البلاغات تم إرسال البلاغ إلى إدارة الكسب غير المشروع ليضيـع في دهاليزها.. هل يمكن في أي بلد ديمقراطي أن تُقدم بلاغات موثقة بالفسـاد وإهدار المال العام ضد مرشح للرئاسة فلا يؤثر ذلك على موقفه القانوني؟!..

والأعجب من ذلك ما فعلته اللجنة عندما أجاز مجلس الشعب (السلطة التشريعية) قانـون العـزل السـياسي، وبدلا من أن تطبق اللجنـة العليا القانون، كـما يقضي واجبها، وتسـتبعد أحمد شـفيق من الترشـح، فوجئنا بها تتحـول من لجنة إداريـة إلى لجنة قضائية وترفـض تطبيق القانون وتحيله إلى المحكمة الدسـتورية العليـا.. وهكذا بينما يتم تحويل آلاف المدنيين إلى المحاكم العسـكرية ويتم تلفيق القضايا لشـباب الثورة ويحكم عليهم بالسـجن، يتم التغاضي عن عـشرات البلاغات المقدمة ضد «شـفيق» لأنه يتمتع بدعم المجلس العسـكري. أضف إلى ذلك القانون الذي يمنع استعمال دور العبادة في الدعاية السياسـية، بينـما عـدد كبير من خطباء المسـاجد يحثون المصلين في خطبهـم على انتخاب مرشـح الإخـوان.. والقانون الـذي يمنع شراء الأصـوات، بينما الإخـوان ينتشرون في الشـوارع ليوزعوا الزيت والسـكر مجانا على الفقراء مقابل الحصول على أصواتهم، فلا يطبق أحد القانون عليهم أبدًا. إن غياب سيادة القانون يجعل من الانتخابات غير عادلة قبل أن تبدأ.

ثالثًا: انعدام تكافؤ الفرص

تـم إهدار مبـدإ تكافؤ الفرص بين المرشـحين بالكامل. إن علاقة المرشـح بالمجلس العسـكري سـوف تحدد موقف الدولـة منه. فالنظـام القائم لا يعامل أحمد شـفيق مثلما يعامل مرشحي الثورة، بل إنه لا يعامل مؤيدي «شفيق» مثلما يعامل معارضيه، وسوف أذكـر واقعـة واحـدة كمثـال: لقد قـام أحمد شـفيق بحمـلات انتخابيـة في الصعيد فتم حصـاره أكثـر من مرة من شـباب الثورة لأنه رجـل مبارك وهم يعتبرون مجرد ترشـحه مخالفًا للقانون وخيانة لدماء الشهداء. في كل مرة حاصر المتظاهرون «شفيق» في الصعيد انقض عليهم أفراد الأمن والشرطة العسكرية فورا من أجل تأمين خروج «شفيق» لأنه تلميذ «مبارك» وصديق لواءات المجلس العسكري.

في المقابـل عندما عقد العاملون في الطـيران المدني مؤتمرا صحفيا في نقابة الصحفيين من أجل كشف التجاوزات المالية الخطيرة التي ارتكبها أحمد شفيق أثناء توليه الوزارة.. ظهـرت فجأة مجموعـات من البلطجيـة التابعين لـ«شـفيق» فاقتحمـوا النقابة وضربوا الحاضرين جميعا ومنعوا عقد المؤتمر بالقوة.. هذا الاعتداء الهمجي على نقابة الصحفيين حدث أمام أعين أفراد الشرطة المدنية والعسـكرية ولم يتدخلوا لمنع الاعتداء لأنه يصب في مصلحـة «شـفيق» ويمنع فضـح تجاوزاته أمـام الرأي العـام. بالرغم مـن العبارات الطنانة التي يطلقها المجلس العسكري عن العدالة والديمقراطية، فإن المعاملة القانونية والأمنية لمرشحي الرئاسة تتغير وفقا لعلاقتهم بالمجلس العسكري، مما يبدد مبدأ تكافؤ الفرص ويجعل الانتخابات غير ديمقراطية.

رابعًا: منع المصريين في الخارج من التصويت

يقـدر عدد المصريين في الخارج بنحو ٩ ملايين، وقـد خاض هؤلاء نضالًا مريرًا من أجـل الحصـول على حقهم الدسـتوري في التصويت في انتخابات بلدهـم. لم يكن نظام «مبـارك» يريد إعطاءهم حق التصويت لأن عددهم كبير وهم يعيشـون خارج سـيطرة النظام، مما يجعلهم عاملًا مؤثرًا في نتيجة الانتخابات. بعد خلع «مبارك» استمر المجلس العسـكري في منع المصريين في الخارج من التصويت، حتى صدر حكم نهائي بإعطائهم حـق التصويـت.. هنـا لجأ مستشـارو المجلـس العسـكري (الذيـن كانوا هم أنفسـهم

مستشـارين لمبارك) إلى حيلة بيروقراطية لتفريغ الحكم القضائي من مضمونه، فقصروا حـق التصويـت على المصريين الذين يحملـون الرقم القومي، مع أن جواز السـفر يكفي لإثبات شـخصية الناخب كما يحدث في العالم كلـه.. هذا الشرط منع معظم المصريين في الخارج من ممارسة حقهم، فلم يتم تسجيل سوى ٦٠٠ ألف ناخب فقط من المقيمين في الخارج.. لا يمكن أن تكون الانتخابات معبرة عن إرادة الشعب بعد أن تم حرمان أكثر مـن ٨ ملايـين مواطن من حقهم في التصويت، لأن هذه الكتلـة التصويتية الهائلة كفيلة بتغيير النتيجة في أي انتخابات.

إن انتخابـات الرئاسـة، التي تبدأ غـدًا، أبعد ما تكون عن الانتخابـات العادلة، فقد وضـع قواعدهـا المجلـس العسـكري ليصـل بهـا إلى النتائج التـي يريدها. إنها ليسـت انتخابـات ديمقراطية وإنما هـي معركة فاصلة بين الثورة المصرية ونظـام «مبارك».. إن نظـام «مبارك»، (الذي حماه المجلس العسـكري وحافظ عليـه)، اصطنع أزمات عديدة مـن انفلات أمنـي وحرائق ونقص للوقود والمـواد الغذائية.. كل ذلـك من أجل إنهاك المصريـين وترويعهم اسـتعدادا للحظة معينـة يتم الدفع فيها بمرشـح «مبارك» باعتباره المنقـذ الذي سـيعيد الأمن ويضـع الحلول للأزمـات جميعًا.. إن نظـام «مبارك» يحارب باسـتماتة ليضع أحمد شـفيق في منصب الرئاسـة لتعـود مصالح الطفيليـين واللصوص ويجهض «شفيق» الثورة وينكل بالثوار كما أعلن بنفسه..

في المقابـل فـإن الثورة تريد أن تدفع برئيس ثوري يحقـق التغيير الحقيقي الذي عطله المجلـس العسـكري على مدى أكثر مـن عام.. هذه معركة بين المسـتقبل والماضي. يجب أن تخـوض الثـورة هذه المعركة بـكل قوتها من أجل منع التزوير وإنجاح مرشـح ينتمي إلى الثورة. أنا أدعم المناضل حمدين صباحي وأعتبره أقدر المرشـحين على تنفيذ أهداف الثـورة، لكـن المعركة يجـب ألا تكون أبدًا بين مرشـح ثوري وآخر، وإنما بين مرشـحي الثـورة ومرشـحي «مبارك».. بين الثـورة التي تريـد أن تبني مـصر الديمقراطية وتعيد للإنسـان المـصري حقوقه وكرامته ونظـام «مبارك» الذي يريد أن يعيـد مصر إلى الوراء ويعيد إنتاج الفسـاد والاستبداد والقمع. الثورة مستمرة وسوف تنتصر بإذن الله وتحقق لمصر المستقبل الذي تستحقه.

الديمقراطية هي الحل.

٢١ من مايو ٢٠١٢

قبل أن تدلي بصوتك في الإعادة

ماذا تفعل لو كنت تلعب في فريق كرة قدم وأثناء المباراة وجدت الحكم منحازا بشكل فاضح للفريق المنافس؟!.. ماذا تفعل لو رأيت الحكم يلغي أهدافا صحيحة لصالح فريقك، بينما يفعل كل شيء حتى يفوز الفريق المنافس بلا وجه حق؟! .. هل تكمل المباراة وأنت تعلم أن الحكم لن يسمح لك بالفوز أبدا وأنه سيمنح الفوز لمنافسك بالتزوير، أم تعلن احتجاجك على هذا الحكم الظالم وتنسحب من المباراة؟!

هذا هو الاختيار الذي يواجه الثورة المصرية اليوم.. لقد وثقت الثورة في المجلس العسكري وعهدت إليه بإدارة المرحلة الانتقالية حتى يحقق أهداف الثورة ويُعد البلاد لديمقراطية حقيقية، لكن المجلس العسكري حافظ على نظام مبارك ودعمه بكل قوة حتى يقضي على الثورة. وقد نفذ نظام مبارك مخططًا دقيقًا لإجهاض الثورة وإعادة عصابات مبارك إلى السلطة: بدءًا من تشويه الثوار واتهامهم بالعمالة، ثم استهداف شباب مصر بمذابح بشعة تم خلالها قتل مئات المواطنين وفقء عيونهم بالخرطوش وهتك أعراض بنات مصر.. إلى اصطناع انفلات أمني وأزمات مفتعلة تضغط على المواطنين حتى يكرهوا الثورة. وانتهى الأمر بدفع أحمد شفيق إلى الرئاسة ليعيد كل شيء إلى ما كان عليه قبل الثورة. ثم كانت آخر ضربة وجهها نظام مبارك إلى الثورة عندما حكم القاضي أحمد رفعت بانقضاء الدعوى ضد جمال وعلاء مبارك وبراءة جميع مساعدي وزير الداخلية العادلي المسؤولين عن قتل وإصابة آلاف المصريين.. الآن وقد تم تنفيذ المخطط بدقة نجد أنفسنا أمام جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية بين اختيارين: إما أحمد شفيق، رجل مبارك المخلص، وإما محمد مرسي، مرشح الإخوان

المسلمين.. في وسط هذا المشهد الضبابي عزيزي القارئ وقبل أن تدلي بصوتك في انتخابات الإعادة علينا أن نتذكر بعض الحقائق:

أولًا: إن المادة ٢٨ تمنح اللجنة العليا للانتخابات الحصانة، فتحرم المواطن من حقه في التقاضي والاعتراض على قراراتها. هذه المادة من تراث الاستبداد، كما وصفتها محكمة القضاء الإداري، كما أنها مخالفة للمنطق والقانون، بل هي مخالفة للإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس العسكري الذي يمنع تحصين القرارات الإدارية ضد الطعن مهما تكن الأسباب.. يقول ترزية القوانين الذين يعملون في خدمة المجلس العسكري إن المادة ٢٨ تم الاستفتاء عليها ولا يجوز إلغاؤها إلا باستفتاء، وهذا القول مردود عليه بأن المصريين قد صوتوا في الاستفتاء الشهير على ٩ تعديلات في دستور ١٩٧١، ثم قام المجلس العسكري بإهدار نتيجة الاستفتاء وأصدر إعلانا دستوريا من ٦٣ مادة فرضه على المصريين بغير أن يستشيرهم. كما أنه مد حالة الطوارئ دون عمل استفتاء عليها كما جاء في التعديلات الدستورية. المجلس العسكري يستعد الآن لإصدار إعلان دستوري مكمل سيفرضه على المصريين. المجلس العسكري خالف القانون مرارًا وتكرارًا حتى ينفذ ما يريد، ولو أنه أراد إلغاء المادة ٢٨ لفعل، لكنه يريد الإبقاء على هذه المادة حتى يستطيع في ظلها أن يدفع بأحمد شفيق إلى رئاسة الجمهورية.

ثانيًا: وفقا لما أعلنه المستشار زكريا عبدالعزيز، نائب رئيس محكمة النقض، فقد ارتكبت اللجنة العليا خطأ قانونيًا جسيمًا عندما سمحت لأحمد شفيق بالترشح للرئاسة. لقد كان واجبها أن تطبق على «شفيق» قانون العزل الذي أقره البرلمان، لكنها امتنعت بغير وجه حق عن تنفيذ قانون العزل وأحالته إلى المحكمة الدستورية لتبت فيه، وسمحت في الوقت نفسه لـ«شفيق» بالترشح.. وهنا نكتشف أن الأخطاء القانونية تحيط باللجنة العليا من كل جانب.. لأنها بالرغم من تشكيلها من قضاة فإنها لجنة إدارية ليس من حقها إحالة القوانين إلى المحكمة الدستورية إطلاقا.. وإذا افترضنا – جدلا – أن اللجنة العليا للانتخابات لجنة قضائية فقد ارتكبت خطأ قانونيا جسيمًا آخر: فقد كان من واجبها أن توقف الانتخابات حتى تبت المحكمة الدستورية في قانون العزل. لكنها سمحت لـ«شفيق» بالاستمرار في الترشح للرئاسة، بينما وضعه القانوني مهدد بقرار من المحكمة الدستورية.. هذا الخطأ جعل منصب رئيس الجمهورية في مهب الريح..

فلو فاز شـفيق بالرئاسة وأقرت المحكمة الدستورية قانون العزل فسيتحتم عندئذ خلع شـفيق مـن منصبه وإعـادة الانتخابات. ولو خسر شـفيق في الإعادة وفـاز محمد مرسي ثـم تـم إقرار قانون العزل فسـوف يتحتم أيضا عزل مرسي من منصـب الرئيس وإعادة الانتخابات، لأن الأصوات التي حصل عليها شفيق أثناء ترشحه غير القانوني كان من الممكـن أن تذهب لمنافسيه مما يحتم إعادة انتخابات الرئاسـة. من هنا يطالب المستشـار زكريـا عبد العزيـز بإلغـاء الانتخابـات برمتهـا لأن نتيجتهـا سـتكون غـير شرعية ولا دستورية في كل الأحوال.

ثالثًـا: لأول مـرة في تاريـخ مصر يترشـح مواطـن لمنصب رئيـس الجمهوريـة، بينما تلاحقـه بلاغـات فسـاد بلغ عددهـا ٣٥ بلاغًـا لم يحقق فيهـا أحد وظلـت تتأرجح بين مكتب النائب العام والقضاء العسـكري لمدة عام ونصف العام، وفي النهاية تم تجاهلها حماية لـ«شفيق» وإصرارًا من المجلس العسكري على الدفع به للرئاسة. إن اتهاما واحدا بالفسـاد في الدول الديمقراطية كفيل بالإطاحة برئيس الجمهورية، أما في مصر فإن ٣٥ اتهاما بالفسـاد تم دفنها تحقيقًا لرغبة المجلس العسـكري في تنصيب أحمد شـفيق رئيسـا لمصر.. السـؤال الآن: ماذا يحدث لو فاز شـفيق بالرئاسة ثم تمت إدانته في قضايا الفساد وحكم عليه بالسـجن؟ هل سـيمارس مهامه كرئيس للجمهورية من محبسـه أم سننتظر حتى تنتهي فترة ولايته كرئيس ليخرج من القصر الجمهوري إلى السجن مباشرة؟! هذه المهزلة وحدها كفيلة بنزع الشرعية عن أي انتخابات في أي دولة.

رابعًا: الجولة الأولى من انتخابات الرئاسـة شـابتها مخالفات جسـيمة ووقائع تزوير فاحش. أرجو هنا ألا نعول كثيرا على المراقبين الدوليين لأن كثيرين منهم يعملون وفقا لمصالـح الدول الكبرى. قبل الانتخابات بأيام دعاني الرئيس الأمريكي الأسـبق جيمي كارتـر إلى لقائـه مع مجموعة مـن المثقفين هم: الأسـتاذ الدكتور جلال أمين والأسـتاذة راجية عمران والدكتور خالد فهمي.. تحاورنا معه حول نشـاط المنظمة التي يرأسـها في مراقبـة الانتخابات. خلال هذا اللقاء ترسـخ عندي انطباع بأن السـيد «كارتر» قد جاء إلى مـصر لا ليراقب الانتخابات وإنما لكي يشـهد بنزاهتها. أذكر أنني قلت له إن بعض مرشـحي الرئاسـة يشـترون أصوات الفقراء بالمال والزيـت والسـكر وإن وقائع شراء

الأصوات بهذه الطريقة موثقة في تسجيلات فيديو موجودة على الإنترنت.. هنا ابتسم السيد «كارتر» وقال:

- أنا أعتبر هذه طريقة لمساعدة الفقراء، وهي تحدث في بلاد كثيرة.

بعد هذا الكلام أنا لا أعتبر شهادة كارتر على الانتخابات المصرية ملزمة لي ولا أعتد بها أبدا.. إن الانتخابات الرئاسية شابتها وقائع تزوير عديدة كلها مسجلة وموثقة بدءا من تصويت المتوفين إلى تصويت العسكريين لصالح شفيق بالمخالفة للقانون الذي يمنعهم من التصويت، إلى ترك صناديق الانتخابات ليلة كاملة وحدها، ومنع مندوبي المرشحين من حراستها، إلى ترك صناديق الانتخابات التي تحمل أصوات المصريين في الخارج لمدة أسبوع كامل في القنصليات دون رقابة ولا حراسة.

أستدعي هنا شهادة المستشار وليد شرابي (عضو جمعية قضاة من أجل مصر) الذي أكد أن أعداد الناخبين قد تم التلاعب فيها بشكل فاضح من أجل تسهيل التزوير.. فقد تمت زيادة عدد الناخبين المصريين منذ الاستفتاء في مارس ٢٠١١ وحتى الانتخابات الرئاسية بواقع ٥ ملايين و٨٧٤ ألفًا و٥٢٥ ناخبا، تمت إضافتهم خلال ١٤ شهرًا فقط.. الأمر الذي لا يمكن تفسيره بطريقة طبيعية، حيث إن المواطنين الذين بلغوا سن الانتخاب (١٨ عاما) هذا العام عددهم أقل من مليون مواطن، مما يؤكد أن الإضافة لهذا العدد الكبير من الناخبين جاءت في سياق تزوير متعمد للانتخابات، الأمر الذي جعل المستشار وليد شرابي يدعو المصريين إلى مقاطعة الانتخابات الرئاسية، لأنها باطلة ومزورة، ويطالب بإلغائها بالكامل وإعادتها بعد تغيير أعضاء اللجنة العليا للانتخابات.

إن أكبر خطأ يقع فيه المصريون أن يعتبروا جولة الإعادة انتخابات حقيقية بين مرشح «الإخوان» محمد مرسي ومرشح «العسكري» أحمد شفيق. إن الإعادة إذا جرت في ظل هذا العوار فسوف تدفع بـ«شفيق» إلى الرئاسة حتمًا وبلا أي احتمال آخر. لو ارتفع الإخوان المسلمون إلى مستوى المسؤولية الوطنية لكان لزامًا عليهم أن يطالبوا هم أنفسهم بإلغاء الانتخابات وإعادتها بعد عزل شفيق ومحاكمته. لكن للأسف فإن الإخوان يكررون أخطاءهم بحذافيرها، وما أن تلوح أمامهم فرصة لتولي السلطة حتى تعميهم عن أي اعتبار آخر مهما تكن أهميته.

إن انتخابات الإعادة غير شرعية وسـوف يتم تزويرها، كما تم تزوير الجولة الأولى، من أجل تولي شـفيق الرئاسـة.. وإذا اعترض المصريون على التزوير بعد أن يتولى شفيق الرئاسة فسوف يتم قمعهم بشدة. هكذا أكد المجلس العسكري في صفحته الخاصة على «فيـس بـوك» عندما كتب: «من يعترض على نتيجة الإعادة سـوف نقطع يده، لأنه يريد أن يفسـد عـرس الديمقراطية».. هـذا التهديد ذاته كرره أحمد شـفيق في لقاء مع أعضاء غرفـة التجـارة الأمريكية نقلت وقائعه جريدة «نيويورك تايمز» في عدد ٢٧ مايو .. قال شفيق بالحرف:

« إذا توليت الرئاسـة فسأسـتعيد الأمن في شـهر واحد وسأسـتعمل القوة الوحشية والإعدامـات».. لعلهـا المرة الأولى في التاريخ التي يهدد فيها مرشـح للرئاسـة مواطنيه بإعدامهم ثم يطلب منهم انتخابه في الوقت نفسه.

عزيزي القارئ.. إذا ذهبت لتدلي بصوتك في الإعادة فأنت تمنح شفيق رئاسة مصر، لا شرعية لانتخابات الإعادة إلا بعد تطبيق قانون العزل على شفيق ومحاكمته على قضايا الفساد والتحقيق في وقائع التزوير وإلغاء المادة ٢٨، ثم إعادة الانتخابات.

إذا لم تتحقق هذه المطالب المشروعة فلن أشـترك في مسرحية الإعادة. سـأذهب يوم الانتخابـات وأبطل صـوتي.. وإذا أبطل عدد كبير من الناخبين أصواتهم سـتكون تلك رسالة قوية لتأكيد عدم شرعية الانتخابات.. أي شرعية لرئيس جاء إلى منصبه عبر كل هذه المخالفات الجسيمة؟! وأي شرعية لرئيس سيكون عدد الأصوات الباطلة أكثر من أصوات مؤيديه؟!..

الثورة مستمرة حتى نضغط على المجلس العسكري من أجل إجراء انتخابات عادلة سليمة تستحقها مصر بعد الثورة.

الديمقراطية هي الحل.

٤ من يونية ٢٠١٢

ظاهرة المواطن المستأنس!

حدثت هذه الواقعة منذ عشرين عاما.. كنت أعمل طبيبا للأسنان في إحدى الهيئات الحكومية وذات صباح كنت أعالج أحد الموظفين في الهيئة.. كان مستلقيا على كرسي الأسنان وقد فتح فمه.. وقد قمت بتركيب إطار معدني حول ضرسه حتى أتمكن من وضع الحشو. بينما أنا منهمك في العمل انفتح باب العيادة ودخل مدير الأمن في الهيئة وفوجئت به يقول لي:

- من فضلك اصرف المريض حالا. السيد رئيس الهيئة نازل يعالج أسنانه.

قلت له:

- أمامي نصف ساعة من العمل حتى أصرف المريض.

- بل يجب أن تصرفه حالا لأن السيد رئيس الهيئة في طريقه للعيادة.

كان مدير الأمن يتحدث بلهجة آمرة مستفزة فقلت له:

- لا يمكن أن أترك المريض وضرسه مفتوح. كان الأولى بالسيد رئيس الهيئة أن يتصل بي عن طريق السكرتارية لتحديد موعد.

ابتسم مدير الأمن في سخرية وقال:

- السيد رئيس الهيئة لا يحدد مواعيد. عندما يريد سيادته أن يعالج أسنانه يجب أن تكون مستعدا.

- أنا لا أعمل عند رئيس الهيئة، وإنما أعمل في هيئة حكومية هو رئيسها.

قال مدير الأمن بلهجة قاطعة:

- لآخر مرة.. اصرف هذا المريض لأن السيد رئيس الهيئة قادم.

صحت في وجهه:

- لن أصرف المريض قبل أن أتم علاجه.

كان المريض فاتحا فمه وقد عجز عن الكلام وفوجئت به يصدر أصواتا ويشير إليَّ، فقمت بفك الإطار المعدني من فمه. عندئذ قفز الموظف من الكرسي ووجه حديثه إلى مدير الأمن قائلا:

- أنا تحت أمر البك رئيس الهيئة. قل لسيادته يتفضل حالا وأنا أبقى أكمل علاجي في وقت آخر.

لم يكتف الموظف بذلك، بل خرج بنفسه مع مدير الأمن ليكون في استقبال رئيس الهيئة واصطحبه بنفسه إلى عيادة الأسنان، ولم ينصرف قبل أن يسأله:

- تأمرني بحاجة يا سعادة البك؟!

أحسست بإحباط بالغ من موقف الموظف. لقد حاولت أن أدافع عن كرامته، لكنه خذلني ورحب بالمعاملة المهينة من رئيس الهيئة.. لقد اتخذت الموقف الصحيح، لكن هذا الموظف تعود على المهانة. إن التمسك بالكرامة في نظره نوع من الحماقة أو الجنون وهو لم يعد يرى أبعد من مصالحه المادية: أن التزلف إلى رئيس الهيئة سيدر عليه العلاوات والامتيازات، بينما الدفاع عن الحق سيكلفه ثمنًا باهظًا لا يطيقه ولا يريده.

هذه الواقعة القديمة أستعيدها الآن وأنا أحاول فهم ما يحدث في مصر.. لقد قام المصريون بثورة كبرى يعتبرها العديد من أساتذة التاريخ والعلوم السياسية من أعظم الثورات في التاريخ. ملايين المصريين نزلوا إلى الشوارع، تحملوا الضرب والسحل والانتهاك والقتل والدهس بسيارات الشرطة وفقء العيون بالخرطوش. قدموا آلاف المصابين والشهداء من أجل استرداد الحرية والكرامة، وفي النهاية انتصروا وأجبروا الطاغية على التخلي عن السلطة. السؤال: كيف يحدث بعد هذه الثورة العظيمة أن يتقدم أحمد شفيق تابع الديكتاتور المخلوع وتلميذه المخلص للترشح للرئاسة؟!

الإجابة أن المجلس العسكري قاوم التغيير وحافظ على نظام مبارك الذي نفذ بدوره مخططًا دقيقًا لإجهاض الثورة المصرية. تعمد تشويه سمعة الثوار والتنكيل بهم في مذابح متلاحقة، ومن ناحية أخرى تم إنهاك الشعب بأزمات مفتعلة، وفي النهاية تم الدفع بأحمد شفيق ليكون رئيسا لمصر بأي طريقة وأي ثمن. لقد تم تعطيل قانون العزل وحماية شفيق من المحاكمة في ٣٥ قضية فساد تلاحقه، وتم تزوير الانتخابات من أجله، وسوف يتم تزوير جولة الإعادة من أجله أيضا.

المجلس العسكري يصر على الدفع بأحمد شفيق للرئاسة ليحمي مصالح العسكر ويعيد النظام القديم كما كان وغالبا أسوأ مما كان.. المجلس العسكري هو المسؤول الأول عن تعطيل التغيير وتعثر الثورة. كل هذا صحيح لكنه غير كاف لتفسير ما يحدث. الانفلات الأمني والأزمات المصطنعة وارتفاع الأسعار، كل هذه المشكلات لماذا دفعت بعض المصريين إلى كراهية الثورة، بينما الثوار الذين تعرضوا إلى مذابح متتالية على أيدي الشرطة والجيش لم تنكسر إرادتهم ولم يتزعزع إيمانهم بالثورة؟! لماذا يلعن أحد المصريين الثورة لأنه لا يجد البنزين لسيارته، بينما الدكتور أحمد حرارة الذي فقد عينيه الاثنتين في الثورة يظل مبتسمًا ولا تزيده تضحيته إلا إخلاصًا لمبادئه؟!

هنا يتبين لنا أن المصريين لا يقفون جميعًا على نفس المسافة من الثورة. إن الثورة المصرية – مثل كل الثورات – لم يشترك فيها الشعب كله. بعد الثورة انقسم الشعب إلى ثلاثة أقسام:

أولًا: الثوريون. هؤلاء عازمون على استكمال الثورة مهما تكن التضحيات.

ثانيا: أتباع النظام الساقط (الفلول)، وهؤلاء سيقاتلون بشراسة من أجل استعادة النظام القديم حرصًا على مصالحهم وخوفًا من المحاكمة على جرائمهم إذا وصلت الثورة إلى الحكم.

ثالثا: المواطنون المستأنسون (مثل الموظف الذي كنت أعالجه).. هؤلاء استطاعوا التواؤم مع النظام الفاسد بطريقة ما وتوصلوا إلى طريقة لتسيير حياتهم ولم يكونوا مستعدين لدفع ثمن التغيير. إن الأغلبية العظمى من المصريين لا يزالون يدعمون الثورة، لكن علينا أن نعترف بأن المواطنين المستأنسين يشكلون في مصر أقلية معتبرة.

لقد فاجأتهم الثورة وأذهلتهم وهم لم يشتركوا فيها وإنما تفرجوا عليها في التليفزيون، وكأنها مباراة كرة قدم، فلما تأكدوا من خلع مبارك نزلوا بأولادهم إلى الميادين ليلتقطوا الصور التذكارية.

المواطنون المستأنسون هم أكثر من تأثروا بالدعاية ضد الثورة وأكثر من أصابهم الحنق من توالي الأزمات المصطنعة، وهم الآن يجاهرون بلعن الثورة والثوار. لماذا يلعن هؤلاء المستأنسون الثورة مع أنها لم تتول الحكم يومًا واحدًا؟ ولماذا لا يوجهون غضبهم إلى المجلس العسكري الذي قام بمهام رئيس الجمهورية وبالتالي يكون المسؤول الأول بعد خلع مبارك؟!.. قد يكون المواطنون المستأنسون مفتقرين إلى الوعي السياسي، لكنني أعتقد أنهم من البداية لم يحبوا الثورة قط.

لقد تواءموا وقاموا بتوفيق أوضاع حياتهم مع الفساد.. تشوهت المعاني في أذهانهم، فأصبحت الشجاعة حماقة والجبن حكمة والنفاق لباقة.. المواطنون المستأنسون لا يرتبطون بالضرورة بمصالح مباشرة مع نظام مبارك، لكنهم صنعوا شبكات الفساد الخاصة بهم التي مكنتهم من كسب الأموال بطريقة غير قانونية أو على الأقل غير أخلاقية.. الموظفون الصغار المرتشون المنتشرون في الإدارات الحكومية. أطباء المستشفيات الحكومية الذين يرغمون المرضى الفقراء على الذهاب لعياداتهم الخاصة.. المدرسون الذين يبتزون التلاميذ من أجل إعطائهم دروسًا خصوصية.. الإعلاميون المتعاملون مع أمن الدولة الذين يضللون الرأي العام وينشرون الأكاذيب دفاعًا عن النظام. هل نتوقع من أمثال هؤلاء أن يدعموا الثورة؟!

الطبيعي أن يكرهوا الثورة لأنها تكشفهم أمام أنفسهم. لقد انحرفوا بعد أن أقنعوا أنفسهم بأن التغيير مستحيل، وبأنهم لن يصلحوا الكون، وبالتالي عليهم أن يتخلوا عن مبادئهم ويتقبلوا الإذلال حتى يعيشوا ويربوا أولادهم. فجأة وجدوا مصريين آخرين يعانون من نفس ظروفهم يصرون على الحرية ويموتون من أجل كرامتهم.

إن المواطنين المستأنسين بقدر ما أصابهم التشوه الأخلاقي بتأثير نظام مبارك بقدر ما يشكلون جمهور المشجعين للثورة المضادة، وهم على استعداد لتجاهل الحقائق من أجل انقضاء الثورة حتى يعود كل شيء كما كان. هؤلاء الذين رأوا بأعينهم بنات مصر

يسحلن وتنتهك أعراضهن بواسطة أفراد الجيش، فما كان منهم إلا أن لاموا الضحية وتساءلوا بكل وقاحة: لماذا نزلت البنات إلى المظاهرة أساسا؟

هؤلاء الذين رأوا مدرعات الجيش تدهس المتظاهرين في ماسبيرو فكذبوا أعينهم واتهموا الأقباط بمهاجمة الجيش.. هم أنفسهم الذين يتجاهلون الآن أن ترشيح أحمد شفيق مخالف للمنطق والقانون وأنه مسؤول عن قتل الشهداء في موقعة الجمل وتهريب أموال مبارك وأولاده. المستأنسون يدعمون «شفيق» ويقولون إنه سيستعيد الأمن وهم يقصدون بالأمن النظام القديم الذي أفسدهم وتواءموا معه ويتوقون إليه.

لقد وضعت الثورة المجتمع المصري أمام المرآة فظهرت التشوهات الجسيمة التي تركها فينا نظام مبارك، وفي نفس الوقت فإن إصرار المجلس العسكري على الدفع بشفيق إلى رئاسة الجمهورية كان بمثابة المشهد الأخير الكاشف حين تسقط الأقنعة عن الجميع.. بينما تدفق ملايين المصريين الثوريين إلى الشوارع يرفضون عودة نظام مبارك من جديد على يد شفيق فإن المواطنين المستأنسين قد كشفوا عن مدى انتهازيتهم وكراهيتهم للثورة. ما أن تبين أن «شفيق» هو رئيس مصر القادم - بالتزوير - حتى تغير موقف مثقفين معروفين من تأييد الثورة إلى تأييد شفيق طمعًا في مناصب يحلمون بتوليها من زمان. بعض الصحفيين الذين طالما دعموا الثورة تحولوا إلى الترويج لأحمد شفيق في شكل حوارات تليفزيونية كانت بمثابة إعلانات صريحة لا نعلم من قبض ثمنها. حتى القنوات التليفزيونية الخاصة التي انحازت للثورة تحولت الآن إلى الترويج لشفيق ومنعت أي نقد يوجه إليه، إذ إن أصحاب هذه القنوات رجال أعمال يعلمون أن رضا الرئيس القادم سيدر عليهم ذهبا.

هذه لحظة الحقيقة. بينما ضرب المصريون الثوريون نموذجًا للعالم كله في الشجاعة والتضحية من أجل الحرية والكرامة، فإن المواطنين المستأنسين لم يفهموا الثورة ولم يكونوا بحاجة إليها وهم في الواقع لا يستحقونها.. إنهم مذعنون فاسدون كل ما يشغلهم غنائمهم الرخيصة ومصالحهم الضيقة.. الصراع الآن بين الثورة ونظام مبارك الذي استوعب الصدمة الأولى وأعاد تنظيم صفوفه وهو يشن هجوما ضاريا ليستعيد

السلطة على يد شفيق.. على أن ذلك يجب ألا يدفعنا إلى التشاؤم لأن الثورة تغيير عميق ما أن يبدأ حتى يمتد حتمًا في النهاية إلى كل جوانب المجتمع.

إن الثـورات قـد تتعثـر خطواتها لكنها لا تنهزم أبدا. الثورة سـلوك إنسـاني فريد إذا تحقـق فلا بـد من أن يسـتمر. الثورة معناهـا أن يفضل الإنسـان في لحظة مـا مبادئه على مصالحـه، أن يكسر حاجـز الخوف ويتقبل الموت من أجل الحريـة.. الثورة ميلاد جديد للشـعب يتطهر فيه من أدرانـه وأخطائه جميعًا ليبدأ حياة نظيفـة عادلة وحرة. إن الروح التي تبعثها الثورة في الأمة لا تموت أبدًا مهما كثرت المؤامرات وتعددت المذابح.. الثورة مستمرة بإذن الله حتى تنتصر وتحقق أهدافها.

الديمقراطية هي الحل.

١٢ من يونية ٢٠١٢

هل يكره المصريون النجاح؟

لـو أنـك مصري وهاجرت إلى الغرب ثم أكملت تعليمـك في كبرى جامعات العالم وتفوقت حتى حصلت على كبرى الشهادات وأرفع المناصب.. فكيف ستكون علاقتك مع مصر؟! سيكون أمامك اختياران: إما أن تستمتع بنجاحك وحياتك الرغدة في الغرب وتأتي مع أسرتك أثناء الإجازات إلى مصر لتسـتمتع بشواطئها وشمسها الدافئة... وإما أن تحس بالتزام نحو بلادك وتعمل على أن تفيد المصريين بعلمك وخبرتك.

هذا الاختيار الثاني سيفتح عليك باب المشاكل، وسوف تتعرض للتعطيل والهجوم والتشـكيك، وسـوف تكتشـف لدهشـتك وجود مصريـين متطوعين للهجـوم عليك والإسـاءة إليك وهـؤلاء لن يهدأ لهم بال حتى يصيبك اليـأس من الإصلاح وتعود من حيـث أتيت.. هـذا بالضبط ما يحدث الآن للعـالم المصري الكبير الدكتـور أحمد زويل، الـذي حصل على جائزة نوبل في الكيمياء وعلى ٥٠ دكتوراه فخرية من كبرى جامعات العالم وأوسـمة عديدة من حكومات العالم، واختارته الإدارة الأمريكية واحدًا من أهم العقول في أمريكا.. الدكتور زويل يعتبر نفسـه مدينًا لبلاده ويريد أن يفعل شـيئًا مفيدًا ينقل به علمه الرفيع إلى الأجيال الجديدة من المصريين.

فكـر الدكتـور زويـل في إنشـاء قاعدة علميـة حديثة تتكـون من معاهـد متخصصة تخـرج لمصر علـماء مدربين على أعلى مسـتوى عالمي. هذه المدينة العلمية سـتكون فريدة مـن نوعهـا في العالم العربي والشرق كله وسـتدفع بمصر إلى المقدمـة في مجالات البحث العلمـي والتكنولوجيـا والتصنيـع.. أي دولة في العالم كانت ستسـارع بوضع إمكاناتها كلهـا تحت تصرف الدكتور زويل ليصنع النهضة العلمية، أما في مصر فقد ظل الدكتور زويل على مدى ١٥ عامًا يحارب بضراوة من أجل إنشاء مدينته العلمية.

وقد بدأ حسني مبارك بالاحتفاء بالدكتور زويل، فمنحه قلادة النيل، وتحمس لمشروعه ومنحه أرضًا ليبنيه عليها، لكن أجهزة الأمن رفعت تقارير لـ«مبارك» تحذره من الشعبية الطاغية التي يتمتع بها زويل في أوساط الشباب، حتى إن بعضهم تحمس لترشيحه رئيسا للجمهورية، وكان هذا كافيا لكي يغضب مبارك على زويل، فتم سحب أرض المشروع منه بعد أن وضع رئيس الوزراء حجر الأساس، وقضى الدكتور زويل أعوامًا مغضوبًا عليه من نظام مبارك، حتى قامت الثورة وخلعت مبارك فتجدد أمل الدكتور زويل في إنشاء مشروعه الكبير.. هنا لا بد أن نستعرض التفاصيل:

١- كان أحمد نظيف رئيسا لوزراء مبارك وأنشأ جامعة النيل، وقامت الحكومة التي يرأسها بإعطاء هذه الجامعة مساحة ١٢٦ فدانًا للانتفاع بسعر جنيه واحد فقط للفدان لمدة ثلاثين عاما، وقامت الحكومة بإنشاء بعض المباني لهذه الجامعة من ميزانية الدولة، (لاحظ أن هذه جامعة خاصة يتم الإنفاق عليها من ميزانية الدولة، لأن رئيس الوزراء يرعاها).

٢- قامت الثورة وأطاحت بـ«مبارك» فاجتمع مجلس أمناء جامعة النيل يوم ١٧ فبراير ٢٠١١ وقرر بالإجماع التنازل عن الأرض المخصصة للجامعة تنازلًا نهائيًا غير مشروط وإرجاعها للدولة. وبعد يومين صدر قرار من الحكومة باستعادة أرض جامعة النيل وضمها للدولة من جديد.

٣- بعد أن استعادت الدولة أرض جامعة النيل، بناء على تنازل مجلس أمنائها النهائي وغير المشروط، قررت الحكومة المصرية تخصيص الأرض ذاتها لتقام عليها مدينة زويل العلمية. بدأ الدكتور زويل العمل، فقام بتكوين مجلس أمناء من أكبر العلماء في العالم على رأسهم ستة علماء حاصلون على جائزة نوبل، والدكتور مجدي يعقوب والدكتور محمد غنيم والدكتور مصطفى السيد وغيرهم، بالإضافة إلى العديد من الأساتذة المصريين النوابغ الذين تركوا مناصبهم في كبرى جامعات العالم وجاءوا ليعملوا في مدينة زويل للعلوم. وقد أراد الدكتور زويل بناء القاعدة العلمية بأيدي المصريين ففتح الباب للتبرعات التي انهمرت من ملايين المصريين في مشهد عظيم يذكرنا بالاكتتاب الشعبي الذي أنشأ جامعة القاهرة عام ١٩٠٨...

٤- هنا حدثت المفاجأة: فقد ظهر المسؤولون عن جامعة النيل ليطالبوا بالأرض التي تنازلوا عنها بمحض إرادتهم تنازلا نهائيا غير مشروط في وثيقة رسمية مسجلة.. وبدأت حملة إعلامية منظمة ومؤسفة للإساءة للدكتور زويل.. السؤال: كيف يتنازل المسؤولون عن جامعة النيل عن الأرض المخصصة للجامعة ثم يغيرون رأيهم ويطالبون بها؟!. وما دخل الدكتور زويل أساسا بهذه المشكلة؟ ولماذا لا تتدخل الحكومة المصرية لتعلن مسؤوليتها عن إعطاء الأرض للدكتور زويل؟ ولماذا لا تبرز الحكومة التنازل الرسمي الذي وقّعه مسؤولو جامعة النيل عن الأرض؟!

هل يدرك رئيس الجمهورية مدى الفائدة العائدة على مصر من إنشاء قاعدة زويل العلمية؟ هل تدرك قيادة القوات المسلحة أن قاعدة زويل العلمية ستصنع تطورا فائقا في مجال الصناعات العسكرية؟! هل يعقل أن يأتي عالم حاصل على جائزة نوبل لينشئ قاعدة علمية ستجعل من بلاده قوة كبرى فيمنعه من ذلك أبناء بلاده أنفسهم؟!.. كل هذه الأسئلة إجاباتها أننا في مصر حيث لا يوجد قانون ولا قواعد وإنما الغلبة للأقوى. معظم المسؤولين عن جامعة النيل كانوا من أصحاب النفوذ في عصر مبارك، وحيث إن نظام مبارك لم يسقط فهم لا يزالون يتمتعون بالنفوذ في الإعلام ودوائر الحكم، ولأنهم أقوياء فهم يعتبرون أن من حقهم أن يتنازلوا، وقتما شاءوا، عن الأرض ثم يستردوها وقتما شاءوا، حتى لو كان الثمن إضاعة فرصة عظيمة لكي تحقق مصر نهضتها العلمية... السؤال الأهم: هل يكره المصريون النجاح؟!

إن ما حدث للدكتور زويل قد حدث من قبل لمعظم المصريين الذين تعلموا في الغرب وعادوا إلى بلادهم ليفيدوها بعلمهم، فتم التضييق عليهم وتعطيلهم حتى تركوا مصر وعادوا من حيث أتوا. النابغون يحصلون على التقدير أولًا في بلادهم ثم يعترف بهم العالم بعد ذلك إلا في مصر، فإن أبناءها يأتيهم التقدير العالمي الرفيع ثم يعودون إلى وطنهم فيتلقون هجوما شرسا ووابلا من الإساءات.. أي بلد في العالم يسعى جاهدًا لكي يحصل أحد أبنائه على جائزة نوبل، ومصر البلد العربي الوحيد الذي حصل أبناؤه على جائزة نوبل، أربع مرات، لكن المصريين الحاصلين على نوبل هم أكثر من تعرض للتجريح والتشكيك من أبناء وطنهم.

إن المجتمعات تمرض كما يمرض الأفراد، ولا شك أن المجتمع المصري يعاني من أمراض من أسوئها تلك الشهوة المرضية التي تنتاب بعض المصريين من أجل الإساءة إلى الناجحين وتشويههم والتقليل من إنجازاتهم. بعض المصريين يكرهون كل من ينجح ويناصبونه العداء ويحاربونه بضراوة حتى يهرب أو يصيبه اليأس فيتوقف عن العمل. كأن هؤلاء الكارهين للنجاح قد أصيبوا بداء التدمير الذاتي، الذي يجعل الإنسان يمزق جلده أو يطعن نفسه بنفسه. إن كراهية بعض المصريين لمواطنيهم الذين يحققون نجاحا عالميا ترجع للأسباب الآتية:

أولًا: معظم الجوائز والشهادات في مصر تسيطر عليها الوساطة والمحسوبية، وبالتالي تكون غير عادلة وتذهب إلى غير مستحقيها، مما جعل مصريين كثيرين يفقدون الثقة في النجاح الذي يحققه أي مصري ويميلون للتشكيك فيه واتهامه بأنه حصل على هذا التقدير لأي سبب إلا كفاءته واجتهاده. هؤلاء المشككون في كل ناجح ينسون أن معظم الشهادات والجوائز في الغرب تخضع لمعايير موضوعية، بل إن المصري أو العربي الذي يتفوق في الغرب عليه أن يثبت دائما أنه أكفأ مرتين من نظيره الغربي.

ثانيا: مع انتشار الأفكار الدينية المتطرفة بدأ مصريون كثيرون يعتبرون الغرب معاديًا للعرب والمسلمين، وبالتالي فهم ينظرون إلى كل من يحصل على تقدير عالمي بنظرة متشككة، لأنه – في رأيهم – حصل على رضا الأعداء.. هذه النظرة الخاطئة تنم عن جهل أصحابها الفاحش.. صحيح أن الحكومات الغربية انتهجت غالبا سياسات ألحقت أكبر الضرر بالعرب والمسلمين، لكن الصحيح أيضا أن الغرب ليس شيئا واحدا أبدا. فالشعوب والجامعات والمؤسسات في الغرب غالبا ما تتخذ مواقف مغايرة، بل ومعارضة للحكومات.. الأمثلة على ذلك بلا حصر: فقد أيدت الشعوب الغربية الثورة المصرية منذ اليوم الأول، بينما وقفت الحكومات الغربية ما بين الحذر وتأييد مبارك. وبينما أيدت معظم الحكومات الغربية الحرب على العراق واشتركت فيها، فقد رفضها الرأي العام في الغرب، بل إن المظاهرات المعادية للعدوان على العراق في العواصم الغربية كانت أكبر من المظاهرات التي قامت لنفس الغرض في عواصم العالم العربي.

ثالثا: ثلاثون عاما من الفساد والظلم عاشتها مصر تحت حكم مبارك مما أدى في النهاية إلى شيوع الإحباط بين المصريين.. مصريون كثيرون يشعرون بأنهم يستحقون

حياة أفضل بكثير من حياتهم. كل واحد من هؤلاء المحبطين مقتنع بأن فشله في تحقيق أي إنجاز يذكر في حياته لا يعود إلى ضعف قدراته أو كسله، وإنما السبب في ذلك الظروف التي منعته من تحقيق النجاح. هذا التفكير كثيرا ما يكون صحيحا، لكن خطورته أنه يضع الفرد المحبط في مقارنة دائمة مع الآخرين. وبالتالي فهو إذا رأى أحد المصريين يحقق نجاحا عالميا فلا بد أن يزعجه ذلك النجاح، لأنه يثبت له أن فشله لم يكن قدرا أو نتيجة لظروف معطلة وإنما بسبب عجزه أو تقصيره.. من هنا لا بد للمحبط المتعايش مع إحباطه أن يشن هجوما ضاريا على المصري الناجح حتى يثبت لنفسه أن النجاح الذي أحرزه ليس حقيقيا ولا مستحقا.

لقد عرفت الدكتور زويل ورأيت بنفسي كيف اجتهد وسعى بصبر ودأب من أجل تنفيذ حلمه في القاعدة العلمية التي يريد أن يهديها إلى المصريين. رأيت كيف التقى بعشرات المسؤولين ودخل في دهاليز البيروقراطية المصرية الرهيبة، ورأيت أيضا كيف تحمل هذا العالم الكبير كل أنواع المؤامرات والإساءات وحملات التشكيك التي يرفض أن يتحملها أصغر تلاميذه. كثيرا ما كنت أتساءل: ما الذي يجعل واحدا من أهم علماء العالم يبذل كل هذا الجهد ويتحمل التطاول والتجريح حتى يحقق مشروعا لن يعود عليه بأي ربح مادي أو منصب؟! الإجابة أن الدكتور زويل - شأن الرجال الكبار دائما - يعتبر أن النجاح يرتب عليه مسؤولية مساعدة الآخرين، ولأنه يحب بلاده فهو يريد أن يفيد أبناءها بعلمه الغزير مهما يكن الثمن الذي يدفعه من جهده وأعصابه.

أتمنى أن يتحقق التغيير الذي قامت الثورة من أجله حتى يتم لنا الشفاء من مرض التدمير الذاتي ومحاربة الناجحين، وأتمنى أن يقف المصريون جميعا خلف الدكتور زويل حتى يحقق لمصر ما تستحقه.

الديمقراطية هي الحل

٢٧ من أغسطس ٢٠١٢

هل نحن متحضرون فعلاً؟

كان هناك شـاب يعمل مع فتاة في أحد المكاتب في القاهرة. اضطر الشـاب إلى السفر في مهمة عمل إلى الإسـكندرية فاتفق مع زميلته على أن تنتظره تحت المكتب حتى يأخذ منها أوراقًا يحتاج إليها في مهمته. وقفت الفتاة في الشـارع تنتظر زميلها. فوجئت برجل لا تعرفه يقترب منها ويهمس:

ـ إنتي حلوة قوي.

ثـم بـدأ يتحرش بها. مد يده يتحسـس جسـدها في وسـط الشـارع وفي عـز النهار. استغاثت الفتـاة وحاولت أن تدفع الرجـل بعيدًا، لكنه اسـتمر في التحرش بها. وصل زميل الفتاة وشـاهد مـا يحدث فهجم على المتحـرش ليبعده عن زميلتـه. كان المتحرش أقوى جسـديًّا من الشـاب، فضربه ضربًا مبرحًا أدى إلى كسر أحد ضلوعه وأحدث في وجهه إصابات بالغة، ثم دفعه فسـقط في نهر الشارع وكادت السيارات تدهسه. اجتمع النـاس وجاءت الشرطة. في وسـط الانفلات الأمني المتعمد الـذي تعاني منه مصر بعد الثورة تصرف مأمور القسـم بطريقة مسـؤولة، فأمر بالقبض عـلى المتحرش وأحاله إلى النيابة التي قضت بحبسه أربعة أيام على ذمة التحقيق.

هـذه الواقعة حقيقية لكن تفاصيلها تكسـبها بعدًا جديدًا: فالمتحرش مسـلم والفتاة ضحيـة التحرش مسـلمة محجبة اسـمها رحمة محمد، وزميلها الشـاب الـذي دافع عنها باسـتماتة قبطي اسـمه ميشـيل جورج، والضابط الذي نفذ القانون ضد المتحرش قبطي أيضـا هو العميد هاني جرجس، مأمور قسـم قصر النيل، والواقعـة تحولت لقضية رقم ٧٧٨٨ لسـنة ٢٠١٢ جنح قصر النيل.. السـؤال: ما الذي يدفع شـابًّا قبطيًّا للمخاطرة

بحياتـه مـن أجل إنقاذ فتاة مسـلمة محجبة؟ ومـا الذي يدفع الضابـط القبطي لأن يقوم بالقبض على رجل مسلم اعتدى على فتاة مسلمة؟ الإجابة أن الشاب والضابط لم يفكرا في الفتاة باعتبارها مسلمة أو قبطية وإنما فكرا أنها إنسانة تتعرض للتحرش ومن واجبهما الدفاع عنها.

هذه الواقعة تجسـد لنا السـلوك المتحضر: أن ندافع عن حقـوق الآخرين لأنهم بشر وليس لأنهم يشـتركون معنا في الديانة أو الجنس.. هذا السـلوك المتحضر كثيرًا ما يقوم به مسـلمون أيضًا.. ففي وسـط الحوادث الطائفية أثناء الاعتـداء على الكنائس وبيوت الأقبـاط عادة ما يظهر مسـلمون متحـضرون يحمون الأقباط من الاعتـداء وهم عندئذ لا ينظرون إليهم بوصفهم أقباطًا وإنما بكونهم بشرًا لهم حقوق إنسـانية من واجبهم أن يدافعوا عنها..

هذه الوقائع المشرفة التي تظهر بين الحين والحين تطرح السؤال: هل نحن متحضرون فعلًا؟.. رأيي أننا متحضرون لكننا نعيش في دولة غير متحضرة. علينا هنا أن نفرق بين التمـدن والتحضر. التمدن مظهـر والتحضر جوهر.. إذا حققت الدولة تقدمًا اقتصاديًّا ورفعت مسـتوى معيشـة المواطنين وأنشـأت جيشًـا قويًّا.. كل ذلك يجعلهـا دولة قوية متمدنـة لكنهـا لن تكون دولـة متحضرة إلا إذا أعلـت من قيمة الإنسـان ودافعت عن حقوقـه، بغض النظر عن دينه أو طبقته الاجتماعية. لا يمكن للدولة أن تكون متحضرة إلا إذا سادت المفاهيم الآتية:

أولًا: الفهم الإنساني للدين

هل نعتبر أنفسنا بشرًا أولًا، أم أننا مسلمون أو أقباط أولًا؟!.. هل يأتي انتماؤنا للدين قبل انتمائنا للإنسانية أم العكس؟!. الإجابة أن فهمنا الصحيح للدين هو ما يجعلنا أكثر انتـماء للإنسـانية.. إذا كنت متدينًا بحق فسـوف تدافع قطعًا عن حقـوق الآخرين مهما اختلفوا معك في الجنس أو الدين أو الأفكار... هذا المفهوم الصحيح للدين تراجع تمامًا في نظـام مبارك.. على مدى ثلاثـة عقود من الزمان، انتشرت القراءة الوهابية للإسـلام المدعومـة بأمـوال النفـط، ونجحت في أن تنـشر في المجتمع المصري وعيًا دينيًّا متشـددًا يحاسب الناس على معتقداتهم ويعتبر الأقباط فئة ضالة ويحاسبهم على ذلك..منذ شهور

كتبت في هذا المكان قصة تخيلت فيها أن شـهداء الثورة المسـلمين والأقباط صعدوا إلى الجنـة، فوصلتني ردود فعل مؤسـفة من قـراء كثيرين لاموني لأنني تخيلـت أن الأقباط سـيدخلون الجنة، بينما هم يعتقدون أن الجنة سـتقتصر فقط على المسلمين، وغير ذلك لا يجوز حتى لو كان في قصة متخيلة.

ثانيًا: التأكيد على المسؤولية الشخصية

الدولة المتحضرة تعتبر الناس مسؤولين عن تصرفاتهم كأفراد فقط وليس باعتبارهم أعضـاء في جماعـات أو طوائف. إذا حاسـبنا الآخرين بطريقة جماعية فهـذه أول خطوة نحو التعصب.. هل نعارض نحن العرب إسرائيل بسبب سياساتها أم بسبب ديانتها..؟ إذا كنا نعارض سياسـات إسرائيل العدوانية الظالمة فهذا موقف إنسـاني عادل ومفهوم يشـاركنا فيـه ملايين الناس في كل أنحاء العـالم، أما إذا كنا نعـارض إسرائيل لمجرد أنها دولة يهودية فنحن نمارس سلوكًا طائفيًّا متعصبًا. لا يحق لنا أن نعادي مجموعة من الناس على خلفية ديانتهم.. لا يجوز لنا أن نكره اليهود جميعًا لمجرد أنهم يهود، وإلا فنحن نعطي الحق للآخرين لكي يعاملونا بنفس التعصب فيكرهونا لمجرد أننا مسلمون.. كما أنه من الظلم البين أن نعتبر أي شخص مسؤولًا عن أفعال الآخرين لمجرد أنهم ينتمون لديانته.

هنـاك قائمة طويلة بأسـماء يهود غربيين اتخـذوا مواقف معارضـة لإسرائيل وأدانوا سياسـاتها العدوانيـة.. الرئيس النمسـاوي الراحل اليهودي برونو كرايسـكي، والمفكر الأمريكـي اليهـودي ناعوم تشومسـكي، وغيرهما كثـيرون.. بل إن هناك فتـاة أمريكية يهودية اسـمها راشـيل كوري تركت الولايات المتحدة وذهبت إلى فلسـطين لتدافع عن حقوق الفلسـطينيين، وفي يوم ١٦ مارس عام ٢٠٠٣ كانت الجرافات الإسرائيلية تهدم بيوت الفلسطينيين في مدينة رفح، فاعترضت راشيل كوري طريق الجرافة لتحمي بيوت الفلسـطينيين، فما كان من سـائق الجرافة إلا أن تقدم وسـحقها فماتت تحت الجرافة.. ها هي فتاة يهودية تضحي بحياتها دفاعًا عن فلسطينيين مسلمين.

ليس من حقنا إذن أن نعادي أي مجموعة من الناس بسـبب ديانتهم أو جنسـهم، بل يجب أن يكون الإنسان مسؤولًا عن تصرفاته بشكل شخصي.

ثالثًا: تأسيس الدولة المدنية

الدولة المدنية لا يرتب فيها الدين أي حقوق سياسية للمواطنين، فيكونون جميعا سواسية أمام القانون بغض النظر عن ديانتهم. في الدولة المدنية من حق المواطنين أن يعتنقوا ما شاءوا من أديان ومن حقهم أن يمارسوا شعائرهم بغير أن ينتقص ذلك من حقوقهم كمواطنين. للأسف فإن حرية الاعتقاد في مصر تتراجع بسبب تخاذل الدولة عن حمايتها. في الشهر الماضي حوكم مواطن مصري وهو الآن محبوس لأنه شيعي، وهكذا فقد أصبح الانتماء إلى المذهب الشيعي تهمة يعاقب عليها القانون المصري، بينما في عام ١٩٣٩ تزوجت الأميرة فوزية، أخت الملك فاروق، من ولي العهد الإيراني واحتفلت مصر كلها بالعرس الملكي ولم يفكر أحد في أن العريس شيعي والعروس سنية... ما زالت الدولة المصرية ترفض باستماتة الاعتراف بحقوق البهائيين، مما يضطرهم للكذب في الأوراق الرسمية فيكتبون أنهم مسلمون مع أن ديانتهم بهائية.

المؤسف أن الدستور الذي تتم كتابته الآن قد قصر اعتراف الدولة على الأديان السماوية الثلاثة وهذا النص الدستوري مناف لحرية الاعتقاد، لأن هناك مواطنين مصريين مثل البهائيين لا ينتمون إلى هذه الأديان الثلاثة ومن حقهم على الدولة إذا كانت متحضرة أن تعترف بحقوقهم الدينية، كما أن معظم الأديان في العالم يعتبرها معتنقوها أديانًا سماوية.

السؤال الآن: ماذا لو قررت الدول ذات الأغلبية البوذية أو الهندوسية أن تعاملنا بالمثل؟ ماذا لو أن أحد المصريين المقيمين في الصين أو الهند، مسلمًا كان أو قبطيًّا، ذهب لأداء الصلاة فألقت السلطات هناك القبض عليه وقالت إنها لا تعترف بالإسلام والمسيحية، كما رفضت الدولة المصرية الاعتراف بالبوذية أو الهندوسية. لا يمكن أن تكون الدولة متحضرة قبل أن تبيح لمواطنيها حرية الاعتقاد بغير قيد أو شرط.

رابعًا: ثقافة التسامح وتجريم الكراهية

الدين ليس وجهة نظر وإنما هو اعتقاد حصري. من هنا فإن أتباع أي دين يؤمنون دائمًا بأن دينهم هو الوحيد الصحيح بينما بقية الأديان مزيفة أو محرفة. الإسلام يعترف بالمسيحية واليهودية لكنه يعتبر أن الديانتين قد أصابهما تحريف أخرجهما عن طريق الحق. المسيحيون

لا يعترفون بنبوة سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام. أما اليهود فلا يعترفون بالمسيحية ولا بالإسلام، ويؤمنون بأن المسيح الحقيقي لم يظهر بعد.. هذا التضارب بين الأديان تسبب في حروب ومذابح بشعة على مر التاريخ الإنساني، حتى تعلمت الدول المتحضرة أن تحترم الأديان جميعًا وتسن القوانين لتمنع أتباع أي دين من إهانة الأديان الأخرى. من حقك أن تمارس معتقداتك لكن ليس من حقك أن تهين أديان الآخرين. في القانون المصري تهمة اسمها ازدراء الأديان لكنها لم توجه قط إلا إلى الذين أهانوا معتقدات المسلمين. أما بعض المشايخ المتطرفين الذين يهينون الأقباط ويعلنون أنهم كفار لا تجوز تهنئتهم بأعيادهم، فهؤلاء لا تعتبر الدولة أن إهاناتهم للمسيحية جريمة ازدراء للأديان.

إن الشعب المصري متحضر، لكن الدولة غير متحضرة وهي تسمح بالتمييز واضطهاد المختلفين عن دين الأغلبية، كما أنها لا تحترم آدمية المصريين سواء كانوا مسلمين أو أقباطًا. هكذا كانت دولة الاستبداد التي أقامها حسني مبارك على مدى ثلاثين عامًا.. ثم قامت الثورة المصرية وجاء أول رئيس منتخب من الشعب، وكنا نتوقع أن يشرع في إنشاء الدولة العادلة المتحضرة التي تعلي من قيمة الإنسان وكرامته بغض النظر عن دينه أو انتمائه السياسي، لكن الإشارات التي يرسلها الرئيس مرسي للأسف مقلقة ولا تبشر بخير.. الرئيس مرسي يوالي الإفراج عن المعتقلين الإسلاميين الذين ينتمون -مثله- إلى جماعات الإسلام السياسي، وفي نفس الوقت لا يريد أن يستعمل حقه في العفو عن معتقلي الثورة المدنيين الذين حوكموا عسكريا لأنهم ليسوا إسلاميين.. هناك مواطنة مصرية اسمها نجلاء وفا يتم جلدها كل أسبوع في المملكة السعودية عقابًا لها على إغضابها إحدى الأميرات السعوديات، وهناك المحامي أحمد الجيزاوي، الذي يستغيث من التعذيب الذي يتعرض له في سجون السعودية، وهناك عشرات المعتقلين المصريين الذين لم تكن السلطات السعودية، لتجرؤ على المساس بهم لو كانوا أوروبيين أو أمريكيين، لكن علاقة الرئيس مرسي مع الأسرة المالكة السعودية، فيما يبدو، أهم لديه من كرامة المصريين، تمامًا كما كان مبارك يحرص على صداقة ملوك الخليج ولا يعبأ إطلاقًا بأحوال المصريين العاملين هناك. لن تكون الدولة المصرية متحضرة إلا إذا اعتبرت أن أهم واجباتها الحفاظ على كرامة المصريين وحقوقهم.

الديمقراطية هي الحل

٣ من سبتمبر ٢٠١٢

كيف نصنع الديكتاتور؟

«منذ أدائه اليمين الدستورية في ٣٠ يونيو الماضي، لم يقم الرئيس مرسي بأي إجازات خاصة يقضيها مع أسرته...حتى أيام العطلات الرسمية، كان الرئيس مرسي يقضيها داخل القصر الجمهوري من أجل إدارة شؤون البلاد وإجراء المقابلات الرسمية مع الضيوف والمسؤولين..أخيرا، استطاع الرئيس مرسي الحصول على إجازة ٤٨ ساعة قضى خلالها أول وثاني أيام عيد الفطر مع أسرته بمدينة برج العرب، بعيدا عن مسؤوليات العمل الرسمية، ورغم ذلك لم يستطع الإفلات من ٢٢ اتصالا هاتفيا مع زعماء دول عربية وغربية للتشاور حول الأوضاع الإقليمية والدولية».

كان هذا نص الخبر الذي تصدر الصفحة الأولى في جريدة «الأهرام»، والهدف واضح .. فكل من يقرأ الخبر لا بد أن يقول لنفسه : «مسكين هذا الرئيس.. إن المهام الثقيلة التي يؤديها لا تترك له الفرصة لكي يستمتع بإجازة ولو يوما واحدا مع أسرته».

مع أن الحقيقة أن الرئيس مرسي لم يمض في منصبه سوى أسابيع قليلة وهي فترة لا يحتاج المرء بعدها عادة إلى أي إجازة، كما أن الرئيس لا يمسك التليفون بيده ليجري اتصالاته الدولية وإنما لديه معاونون كثيرون سيطلبون له الأرقام وما عليه بعد ذلك إلا أن يتكلم قليلا وهو مستلق في فراشه أو جالس على مقعد مريح...

هذه الأخبار الكاذبة المليئة بالنفاق تتكرر الآن في إطار عملية تصنيع الديكتاتور التي تحدث للأسباب التالية:

أولا : ماكينة الاستبداد

ورث الرئيس مرسي نظام مبارك بالكامل: أجهزة قمع على استعداد للتعذيب

والاعتقال والقتل، وإعلام فاسد كاذب يعتمد على الولاء للنظام بغض النظر عن الكفاءة، وأجهزة حكومية تعودت أن تنفذ تعليمات الرئيس مهما كانت وتتغنى بحكمته.

كان المتوقع من أول رئيس منتخب بعد الثورة أن يؤسس لديمقراطية حقيقية لكنه للأسف حافظ على ماكينة الاستبداد التي ورثها عن مبارك وبدأ يوجهها لمصلحته.

فبدلا من رؤساء تحرير الصحف القومية الذين طالما نافقوا مبارك، عين مجلس الشورى (عن طريق مسابقة غامضة) رؤساء تحرير يدينون بمناصبهم إلى الإخوان المسلمين. وبدلا من وزير إعلام برتبة لواء يمنع نقد المجلس العسكري جاء وزير إعلام إخواني ليمنع المسلسلات التي تنتقد الإخوان..

وبدلا من تعيين محافظين موالين لمبارك تم تعيين محافظين موالين للإخوان المسلمين. وبدلا من قانون الطوارئ الذي ارتكب مبارك في ظله جرائم بشعة ضد المصريين، يتم الإعداد الآن لقانون طوارئ جديد لخدمة الرئيس مرسي.

وقد عرفت من مصادر موثوق بها أن كبار الضباط في جهاز أمن الدولة يتوددون الآن لقيادات الإخوان المسلمين، يعتذرون عن الجرائم التي ارتكبوها في حقهم أيام مبارك ويعرضون عليهم خدماتهم . إن أجهزة الأمن التي لم تتغير بعد الثورة قد تتحول في أي لحظة إلى أداة قمع في يد الرئيس والإخوان المسلمين.

ثانيا : الضعف الانساني

مهما كان الإنسان متواضعا فإنه إذا تولى السلطة غالبا ما يكون ضعيفا أمام النفاق وشيئا فشيئا سوف يصدق كلمات المديح ويعتبر أنه يستحقها عن جدارة.

في كتابه الرائع «ماذا حدث للثورة المصرية ؟» يحكي المفكر الكبير جلال أمين تجربته عندما كان أستاذا في الجامعة الأمريكية.. ففي الأيام التي يلقي فيها محاضراته كان الطلاب يتوافدون على مكتبه ليسألوه أو يطلبوا منه أشياء تتعلق بالدراسة وبعد أن يقضي لهم طلباتهم كان هؤلاء الطلاب كثيرا ما يشكرونه بطريقة زائدة أو يمدحونه بإفراط.. وهنا يقول الدكتور جلال أمين:«لاحظت أنني في مثل هذه المواقف تعتريني

لبعـض الوقت درجة لا يسـتهان بها مـن الإعجاب بالنفس والغـرور إذ أصدق ما قيل عني وأعتبره صادقا لمجرد أنني أحب أن يكون كذلك».

هذه الدرجة العالية من مراقبة النفس ومقاومة الغرور التي يتمتع بها الدكتور جلال أمين لا تتوافر عند معظم الناس.

لقـد رأينـا كيف ذهـب الرئيس مـرسي في زيـارة عاديـة إلى الصين ليبحث وسـائل التعـاون معها، فإذا بوسـائل الإعلام تصـور زيارته على أنها فتح مبين ويتبارى أسـاتذة العلوم السياسية في شرح الفوائد الكبرى التي ستعم على البلاد والعباد من زيارة مرسي التاريخية للصين.

وقد ظهرت فجأة جمعية مجهولة تسـمي نفسـها منظمة السـلام العالمـي وأعلنت أنها قررت منح الرئيس محمد مرسي جائزة السلام العالمي لعام ٢٠١٢، ونحن نتساءل: لماذا لا تنتظر هذه المنظمة حتى نهاية العام حتى تتأكد من جدارة الرئيس مرسي بالجائزة؟ بل ومـاذا فعل الرئيس مرسي أصلا ليسـتحق أي جائزة وقد فشـل حتى الآن في تقديم أي حل لمشكلات مصر المعقدة المزمنة ؟!

إن تصنيع الديكتاتور يجري على قدم وسـاق وقد بدت على الرئيس مرسي للأسـف علامـات الاسـتجابة للنفاق فرأيناه يطلب قرضا كبيرا من صنـدوق النقد الدولي بدون أن يستشير المصريين الذين سيدفعون من أموالهم قيمة القرض وفوائده. وبينما تتقاعس الشرطـة عـن حماية المصريين وتضطر المستشـفيات إلى إغلاق أبوابهـا خوفا من هجمات البلطجيـة لا يجد الرئيس حرجا في أن يتجول في حراسـة ثلاثـة آلاف جندي وعشرات الضباط والقناصة.. بل إنه لم يتحرج كرئيس إسـلامي وهو يرى جنود الحراسة يمنعون المصلين من دخول الجامع الذي يصلي فيه.

المعنى هنا أن أمن الرئيس أهم بكثير من أمن المواطن . نفس المفهوم الذي كان سائدا أيام مبارك يعاد إنتاجه من أجل الرئيس مرسي.

ثالثا :التنظيم السري

الرئيس مرسي منتخب من الشـعب إلا أنه ينتمي إلى جماعة الإخوان المسـلمين وهي

حتـى الآن تنظيم سري غامـض . كم يبلغ عدد الإخوان المسـلمين؟ وهل لديهم جناح عسـكري؟ ومـن أين يحصلون على الأمـوال الهائلة التي ينفقونهـا في الانتخابات، وهل يتلقون تمويلا خارجيا؟ كل هذه أسئلة بلا إجابة لأن الإخوان المسلمين يرفضون تقنين أوضـاع جماعتهـم وبالتـالي فإن المواطـن المصري يتعامل مـع رئيس منتخـب لديه جزء غاطس مجهول.

نحـن لا نعـرف الحـدود بين رئاسـة الجمهوريـة ومكتـب الإرشـاد ولا العلاقة بين رئيس الدولة ومرشد الإخوان، وبالتالي يظل تنظيم الإخوان بمثابة ذراع سرية للرئيس مستعصية على رقابة الشعب ومحاسبة الدولة.. وقد رأينا كيف هاجمت مجموعات منظمة مدينة الإنتاج واعتدت على الإعلاميين المناهضين للإخوان ثم سـارعت قيادة الإخوان ورئاسـة الجمهورية بإدانة الهجوم . مادامت جماعة الإخـوان غير شرعية وترفض رقابة الدولـة فـإن الرئيس مرسي يمتلك تحت إمرته تنظيما سريا يسـتطيع في أي لحظة التدخل بشتى الطرق من أجل إبقاء الرئيس في السلطة.

رابعا : التراث الديني

الرئيـس مرسي إسـلامي ولذلك فهو يسـتعيد التراث الإسـلامي في خطبه ومواقفه جميعـا وهـذا مفهـوم. المشـكلة أن علاقـة الحاكـم بالمواطـنين في التراث الإسـلامي لها مفهومان متناقضان. لقد قدم الإسلام مفهوما ديمقراطيا للسلطة تجلى في حكم أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. ما أن تولى أبو بكر الحكم حتى ألقى خطبة عظيمة بدأها قائلا:

«أيها الناس قد وليت عليكم ولسـت بخيركم، فإن أحسـنت فأعينوني، وإن أسـأت فقوموني».

هـذه الجملـة كانـت بمثابة دسـتور ديمقراطـي يعتبر الحاكـم رجلا عاديـا في خدمة المواطنـين ومـن حقهـم نقده وتقويمـه وخلعه مـن منصبه.. لكـن هذا المفهـوم العادل سرعـان مـا يختفي في التاريخ الإسـلامي لينادي فقهـاء كثيرون بوجـوب طاعة الحاكم المسلم حتى ولو كان ظالما وفاسدا..

هذا المفهوم الاسـتبدادي البعيد عن صحيح الدين يمهد لصناعة الديكتاتور ويفسر لنا لماذا رفض كثيرون من مشـايخ السـلفية الثورة ضد مبارك، ولماذا تعاونوا مع أجهزة

الأمـن، ولماذا أجاز بعـض الفقهاء قتل المتظاهرين الذين يطالبون بإقالة مرسي . إذا أراد الرئيس مرسي أن يبقى في السـلطة بعد انتهاء ولايته فإن هؤلاء المشـايخ سيؤيدونه غالبا لأن قراءتهم الخاطئة للإسلام لا تعترف بمبدإ تداول السلطة .

خامسا : متلازمة إستوكهولم

اندلعت الثورة وخلعت مبارك وحاكمته وألقت به في السجن، لكن بعض المصريين ما زالـوا يتعاطفون مع مبارك، بعض هؤلاء المتعاطفين موقفهم مفهوم لأنهم اسـتفادوا مـن نظام مبارك، لكن الغريب أن هناك مصريين عانوا بشـدة من ظلم مبارك وفسـاده، لكنهم مع ذلك يدافعون عنه ويتعاطفون معه. هؤلاء في رأيي مصابون بمرض متلازمة إستوكهولم Stockholm syndrome..

ففـي عـام ١٩٧٣ هاجم بعض اللصوص أحد البنوك في إسـتوكهولم وأخذوا أربعة موظفين (ثلاث نسـاء، ورجل) رهائن لمدة سـتة أيام.. وكانت المفارقة في أن المختطفين بعـد إطـلاق سراحهم تكونت بداخلهم مشـاعر تعاطـف وارتباط بالجنـاة، حتى صار رجال الشرطة بالنسبة لهم أعداء، والخاطفون هم الأصدقاء. إن متلازمة إستوكهولم كما تصيب الأفراد تصيب الشـعوب التي تتعرض للاسـتبداد لفترة طويلة، إذ يتعلق بعض الناس بالطاغية مع اعترافهم بظلمه وفسـاده، لكن وجوده في السلطة يمنحهم إحساسا بالأمن، ويكون بالنسـبة إليهم الأب الذي يحميهم من شرور العالم فهم يتعلقون به مهما ظلمهم وقمعهم .. هذا القطاع من المصريين الذي لا نعرف حجمه لا يمكن أن يتعامل مـع الرئيس باعتبـاره موظفا عاما فهم يشـتاقون إلى طاغية يحميهم ويقمعهم ويحسـون بضعفهم وضآلتهم أمامه.

هـؤلاء المـرضى بمتلازمة إسـتوكهولم بعد أن تأكدوا مـن أن مبارك لـن يعود بدءوا يتعلقـون بالرئيس مـرسي ويبررون كل أفعالـه مهما كانت خاطئـة و يصورونه باعتباره زعيما ملهما جاء لينقذ الأمة بحكمته وشجاعته.

في ظل هذه العوامل يتم الآن تصنيع ديكتاتور جديد لمصر. لقد أعلن الرئيس مرسي مرارا أنه يرفض الاستبداد، لكن التجربة علمتنا أن كل من حكم مصر قد بدأ متواضعا

طيبا مدافعا عن حقوق الناس ثم تحول شيئا فشيئا إلى طاغية ليرتكب أبشع الجرائم من أجل الاحتفاظ بالسلطة. إن الرئيس مرسي يتحول أمام أعيننا من رجل عادي فاز بالانتخابات بفارق ضئيل للغاية إلى زعيم الأمة الملهم والحكيم العظيم ورجل الثورة وبطل السلام إلى آخر هذه الألقاب المزيفة التي أغدقها المنافقون على كل من حكم بلادنا.

إن الثورة المصرية قدمت آلاف الشهداء والمصابين من أجل الكرامة وحرية والعدالة الاجتماعية وهذه المبادئ لا يمكن أن تتحقق إلا بعد أن نرسخ في الأذهان أن الرئيس مجرد موظف مهمته أن يخدم المواطنين ويجب أن يحاسب بشدة على أخطائه كما يجب أن يتحمل النقد مهما كان قاسيا أو متجاوزا لأن الغرض منه الصالح العام..

مهمة الثورة الآن في رأيي أن تمنع صناعة طاغية جديد.. عندئذ سنبني الدولة الديمقراطية التي مات من أجلها الشهداء.

الديمقراطية هي الحل.

١١ من سبتمبر ٢٠١٢

كيف ندافع عن النبي؟

سـواء كنت مسـلما أو مسـيحيا أو من أتباع أي ديـن، فمن حقك أن تمارس شـعائر دينـك، ويجب أن يحـترم الآخرون عقيدتك الدينية، فلا يسـخر أحد مـن معتقداتك أو يحقرها. من حق المسلمين إذن أن يغضبوا عندما يشاهدون فيلما ركيكا ورديئا يقدم نبي المسلمين بصورة سيئة وكاذبة ومستفزة. كان المسلمون على حق أيضا عندما غضبوا من الرسـوم المسيئة للنبي التي نشرت في الدنمارك من سنوات، وكانوا أيضا على حق عندما غضبوا من فيلم «فتنة» الذي أنتجه المتعصب الهولندي خيرت فيلدرز عام ٢٠٠٦ ليسيء إلى الدين الإسلامي ويعتبره أصل الإرهاب في العالم. في كل هذه الوقائع كان المسلمون عـلى حـق في غضبهم، وكانت أمامهـم معركة مشروعة مـن أجل إقناع الـرأي العام في العالم بأن من حقهم كبشر أن يتمتعوا باحترام كامل لمقدساتهم الدينية. لكن للأسف فإن المسلمين في كل هذه المعارك خسروا حقهم وساهموا بأنفسهم في تشويه صورة الإسلام والمسلمين. السبب أنهم تركوا العنان لمشاعر الغضب وفاتتهم الحقائق التالية:

أولا: طبيعة حرية التعبير في الغرب

النـاس في المجتمعات الغربيـة تخلوا منذ عقود عن فكرة قداسـة الدين، وبالتالي هـم يعتـبرون نقـد الأديان مباحـا من باب حريـة التعبير. أمـام كل فيلم يسيء للإسـلام في الغرب هناك عشرة أفلام تسيء إلى المسـيحية يتـم إنتاجها وعرضها، ويغضب المتدينون المسـيحيون ويدعون إلى مقاطعتها ويرفعون القضايـا من أجل إيقاف عرضها وغالبا ما يفشـلون في ذلـك. وفي الغرب ملحدون يتحدثون في وسـائل الإعلام فيصفون السـيد

المسيح بأنه وَهْم، ويهزءون من فكرة أن يكون الله قد أرسل أنبياء أساسًا ويهاجمون الكنيسة بضراوة باعتبارها مؤسسة رأسمالية فاسدة. يحدث كل ذلك هناك فلا يستوقف أحدا ولا يغضب أحدا لأن كل إنسان من حقه أن يعتقد ما يشاء في حدود القانون الذي لا يجرم نقد الأديان وإنما يجرم التحريض على الكراهية..

لا عقوبة في الغرب على من يكفر بالدين أو ينكر الأنبياء، لكن العقوبة تقع على من يحرض الناس على كراهية أتباع دين معين وهذه التهمة لا بد من إثباتها أمام المحاكم... ولو أن المسلمين أدركوا طبيعة المجتمع الغربي لكانوا استفادوا من حرية التعبير في الغرب وأنتجوا أفلاما جيدة تقدم حقيقة الإسلام إلى الجمهور الغربي الذي يتوق إلى المعرفة، ولو أن المسلمين فهموا طبيعة الغرب لخاضوا معركة قانونية ولجئوا إلى أكبر المحامين هناك لمقاضاة صانعي الأفلام المسيئة للإسلام لأنها تحرض على احتقار المسلمين وكراهيتهم إذ تصورهم باعتبارهم همجا متوحشين يسفكون الدماء على أهون سبب.

لكن المسلمين لم يفعلوا ذلك واستسلموا إلى الغضب بلا تفكير مما دفعهم إلى تصرفات خاطئة وأحيانا إلى جرائم أكدت للأسف الصورة السلبية التي تريد الأفلام المسيئة إلصاقها بالمسلمين. كيف نقنع العالم بأن الفيلم المسيء للرسول كذب وافتراء، وقد قام المسلمون في ليبيا بقتل أربعة دبلوماسيين أمريكيين بينهم السفير الأمريكي الذي نشرت وكالات الأنباء صورة جثته والصبية الليبيون يسحلونها ويعبثون بها؟! هل من الإسلام أن نقتل رجالا أبرياء كانوا يمثلون بلادهم في ليبيا ولا علاقة لهم من قريب أو بعيد بالفيلم الذي أثار غضبنا؟

ثانيًا: طبيعة السلطة في الغرب

نعيش نحن العرب في مجتمع الاستبداد، حيث يستطيع صاحب السلطة أن يفعل ما يشاء. إذا تشاجرت في مصر مع بواب منزلك فسوف تتصل بأحد معارفك من الضباط لكي يتولى تأديبه، وإذا تشاجرت مع الضابط فسوف تبحث عمن يعرف مدير الأمن ليؤدب الضابط. أما رئيس الجمهورية أو الملك أو شيخ الإمارة فله السلطة كاملة

غير منقوصة، يستطيع أن يغلق القنوات التليفزيونية والصحف ويلقي بالمواطنين في السجون ويلفق لهم ما شاء من التهم. في ظل هذه السلطة المطلقة يكون كل ما يبث في وسائل الإعلام أو ينتج في السينما بالتأكيد من مسؤولية الحاكم لأنه لو لم يكن راضيا عنه لأوقفه.

عندما تشن وسيلة إعلامية عربية حملة ضد المسؤولين في بلد عربي آخر فإن المسؤولين المتضررين عادة ما يشتكون إلى حاكم البلد الذي يهاجمهم الإعلام فيه، عندئذ يستطيع الحاكم أن يوقف الحملة ضدهم بإشارة من إصبعه وربما (إذا أراد إكرامهم) يأمر بإغلاق القناة أو الصحيفة التي تطاولت عليهم.. للأسف فإن مسلمين كثيرين يعتقدون أن المجتمع الغربي يسير على طريقتنا، وبالتالي فهم يحملون الحكومات الغربية مسؤولية كل ما ينتج من أفلام ويكتب من مقالات في الغرب. هذا التصور الساذج عن النظام السياسي الغربي يدفع كثيرين إلى تصرفات خاطئة. المجتمع الغربي ديمقراطي، وبالتالي فإن كل مسؤول في الدولة له سلطات محددة لا يمكن أن يتخطاها وإلا تم عزله من منصبه وحوكم.

رئيس الجمهورية في الغرب لا يملك أن يتدخل في محتوى ما ينشر في وسائل الإعلام وهو لا يستطيع أن يغلق جريدة أو قناة تليفزيونية وإنما الصحافة هي التي تستطيع عزل الرئيس إذا أقنعت الناخبين بأنه لا يصلح لمنصبه. لا تستطيع أي حكومة غربية أن تمنع عرض أي فيلم وإلا تعرضت إلى فضيحة سياسية قد تؤدي إلى سقوطها. هذه حقيقة لا يدركها مسلمون كثيرون وبالتالي يقتحمون السفارات الغربية ويحرقونها ويقتلون الدبلوماسيين الأبرياء ظنا منهم أنهم بذلك يضغطون على الحكومات لكي توقف عرض الفيلم المسيء للإسلام. تكون النتيجة أن تتأكد الصورة السلبية عن المسلمين باعتبارهم همجًا وإرهابيين.

ثالثًا: ازدواج المعايير في البلاد العربية

لا يمكن أن ننادي باحترام المبادئ بينما نحن أول من يخالفها. عندما يصدر فيلم يسيء للإسلام أو يتعرض المسلمون في الغرب إلى تمييز ضدهم فنحن نغضب هنا وننادي باحترام حق المسلمين في الغرب في ممارسة دينهم.. لكننا في بلادنا العربية للأسف لا

نحترم حقوق مواطنينا الذين ينتمون إلى أديان مختلفة. هل من حق الحكومة السعودية أن تعترض على منع النقاب في فرنسا وتنادي باحترام الأقليات بينما هي تضطهد الشيعة في بلادها وقد أرسلت قواتها لتقتل المواطنين الشيعة في البحرين لمجرد أنهم تظاهروا وطالبوا بحقوقهم..؟

هل من حق السلفيين المصريين أن يطالبوا باحترام حقوق المسلمين في الغرب بينما هم في بلادهم يعتبرون الأقباط مواطنين من الدرجة الثانية لا يجوز لهم تولي رئاسة الجمهورية ولا قيادة الجيش ويعتبرون البهائيين كفارا مرتدين يجب استتابتهم فإن لم يتوبوا يجب قتلهم...؟ في مصر الآن مواطن حوكم وألقي به في السجن لمجرد أنه شيعي.. في مصر ترفض الدولة أن تعترف بحق المواطنين البهائيين في تسجيل ديانتهم. كم مرة اعتدى المتطرفون المسلمون على الأقباط لأنهم أرادوا بناء كنيسة..؟!. كم مرة خرج مشايخ متطرفون ليحقروا من عقيدة الأقباط ويعتبروهم كفارا لا يجوز الترحم على موتاهم وحرام على المسلمين تهنئتهم بأعيادهم..؟!

في مصر تهمة اسمها «ازدراء الأديان» لا تطبق إلا على من يتطاول على الإسلام، أما الذين يطعنون في عقائد الأقباط أو الشيعة أو البهائيين فهؤلاء آمنون لا تتم محاسبتهم أبدا.. منذ أيام وضع شاب مصري قبطي اسمه «ألبير صابر» الفيلم المسيء للرسول على صفحته الشخصية في موقع «فيس بوك» فتجمع أهالي المنطقة التي يسكن فيها لكي يقتحموا بيته ويعتدوا عليه، وعندما استغاثت والدته برجال الشرطة جاءوا وبدلا من أن يحموا المواطن ألبير من الاعتداء قبضوا عليه وقدموه للمحاكمة بتهمة ازدراء الأديان، وأوعز الضابط إلى السجناء فظلوا يضربون ألبير حتى أصيب بجرح قطعي خطير في عنقه.. ما الجريمة التي ارتكبها ألبير صابر؟! أنه تفرج على الفيلم المسيء ووضعه على صفحته الشخصية؟ ملايين المصريين شاهدوا الفيلم المسيء وتناقلوه على «فيس بوك» فلم يقبض عليهم أحد، بل إن الشيخ خالد عبد الله أول من عرض هذا الفيلم في قناة الناس على ملايين المتفرجين.. لكن ألبير قبطي يجوز التنكيل به على أهون سبب، أما الشيخ خالد عبد الله فهو شيخ إسلامي له أن يفعل ما يشاء بغير حساب. هل هذا هو العدل الذي يأمرنا به الإسلام..؟

لقد خرجت المظاهرات في مصر احتجاجا على الفيلم المسيء للرسـول فاشـترك فيها الأقبـاط والمسـلمون، كما أصدرت الكنيسـة المصريـة والجمعيات القبطيـة بيانات إدانة للفيلـم، في إشـارة رائعة لتوحد المصريـين دفاعا عن النبي صلى الله عليه وسـلم، ولكن مـاذا فعـل المتطرفون..؟ حملوا لافتـات تحقر من الأقباط وتصفهـم بـ«عبدة الصليب»، وقـال الشـيخ وجـدي غنيـم إن القساوسـة شـواذ ووصف أقبـاط المهجر جميعـا بأنهم «مومسـات»..؟! هل هذا هو السلوك الإسـلامي الذي نقدمه للعالم...؟! أحد المشايخ اسمه أبوإسلام قام بحرق الإنجيل وتمزيقه علنا أمام الكاميرات وقال إنه في المرة القادمة سوف يتبول عليه.. هل يحق لنا بعد ذلك أن نطالب باحترام مقدساتنا إذا كنا نفعل ذلك بمقدسات الآخرين الدينية؟..

في النهاية فإن معركتنا لوقف الإساءة للإسلام مشروعة نستطيع أن نكسبها إذا اتبعنا الوسائل الآتية:

١- يجب أن يعطي المسـلمون نموذجا حضاريا (يحض عليه الإسـلام فعلا) في احترام عقيدة الآخرين وحقوقهم. يجب أن نمنح المواطنين في بلادنا حرية الاعتقاد فيؤمن من يؤمن ويكفر من يكفر ويختار كل مواطن الدين الذي يشاء وتظل الدولة في كل الأحـوال ضامنـة وراعية لحقوق المواطنـين جميعا بغض النظر عـن أديانهم. عندما نحـترم نحن مقدسـات الآخرين الدينية سـيكون مـن حقنا الدفاع عن مقدسـاتنا وسـيقنع موقفنـا الأخلاقي المتماسـك الرأي العام في العالم لكـي ينضم إلينا في منع الإساءة إلى الإسلام.

٢- يجب أن نقدم إلى الرأي العام الغربي حقيقة الإسـلام. الأموال العربية التي تتراكم مـن عائـد النفط أتمنى أن نوجه جزءا يسـيرا منها من أجل إنتاج أفـلام عالمية تقدم حقيقة الرسول صلى الله عليه وسلم حتى يعرف العالم الجوهر الإنساني للإسلام.

٣- يجب أن نكشـف بالضبط من يقف وراء إنتاج الأفلام المسـيئة للإسـلام ونستعين بالجاليـة المسـلمة في الغرب مـن أجل مقاطعة منتجات أي شركة أو مؤسسـة تمول الأفلام المسيئة.

٤- يجـب أن نلجـأ إلى مكاتـب قانونية متخصصـة في الغرب لمقاضـاة صانعي الأفلام

المسيئة للإسلام لأنهم ارتكبوا جريمة التحريض على كراهية المسلمين التي تجرمها القوانين الغربية جميعا.

مهما بلغ بنا الغضب يجب أن ندافع عن النبي بطريقة متحضرة وعاقلة تعكس حضارة الإسلام التي علّمت الدنيا التسامح والعدل والحرية.

الديمقراطية هي الحل

١٧ من سبتمبر ٢٠١٢

متى يحترمنا الغرب؟

أكتب هذا المقال من مدينة كوزينسا في جنوب إيطاليا حيث جئت لتسلم جائزة البحر المتوسط للثقافة التي فزت بها لهذا العام. الجائزة تنظمها مؤسسة «كاريكال» تحت رعاية وزارة الثقافة الإيطالية وهي من الجوائز الأدبية الكبيرة في إيطاليا، وقد حصل عليها قبلي أدباء عالميون، بينهم كاتبان عربيان كبيران، هما أمين معلوف والطاهر بن جلون. هذه الجائزة الرابعة لي من إيطاليا وهي المرة رقم ١٥ التي أفوز فيها بتكريم وجوائز على المستوى الدولي. يتكرر الأمر دائما بنفس الطريقة: رسالة أو اتصال تليفوني من لجنة التحكيم لتهنئتك بالجائزة. لا وساطة ولا تربيطات ولا تبادل مصالح ولا ضغوط على لجنة التحكيم كما يحدث في مصر.

الكاتب في الغرب يتقدم بنفسه إلى الجوائز في حالة واحدة: إذا كان مبتدئا يكتب لأول مرة فتكون جائزته نشر أعماله، عدا ذلك لا يتقدم الكاتب بنفسه إلى الجوائز وإنما يتم ترشيحه بطريقتين: إما بواسطة لجنة التحكيم أو بواسطة دور النشر التي نشرت أعماله. لجنة التحكيم التي اختارتني لجائزة البحر المتوسط تتكون من أساتذة أدب مرموقين في إيطاليا. عرفت من أحدهم «بطريقة غير رسمية» أن التصفية النهائية تمت بيني وبين كاتب إسباني، لكنني فزت في التصويت النهائي على المنافس الإسباني. في لحظة التكريم، عندما أصعد إلى المسرح لتسلم الجائزة تنتابني مشاعر قوية متباينة. أحمد الله عز وجل الذي أوصلني إلى هذا النجاح، وأشعر بالفخر لأنني مصري عربي في مقام التقدير. ثم أفكر دائما في السؤال: ماذا نفعل لكي نقدم صورة جيدة محترمة عن العرب والمسلمين في العالم؟!. لعل الإجابة تتلخص في الأفكار التالية:

أولا: معرفتنا بالغرب

ماذا تفعل إذا كنت تعيش في بلد وقدر لك أن تسافر إلى بلد آخر..؟! ألا تسأل عن الجو في البلد الآخر لتأخذ ما يناسبه من ثياب..؟ ماذا لو اعتقدت أن البلد الآخر لا بد أن يكون حارا مثل بلدك وسافرت بثياب خفيفة لتجد البلد الآخر مغطى بالجليد..؟ ألا يعتبر هذا تصرفا أحمق..؟! نحن نرتكب هذه الحماقة دائما في تعاملنا مع الغرب.. كثيرون منا يتعاملون مع غرب نظري افتراضي لا يوجد إلا في أذهانهم.. كل يوم تكتب عشرات المقالات وتلقى عشرات الخطب في العالم العربي لتؤكد أن الغرب يعادي الإسلام.. وكثيرا ما نعتبر هذه المقولة حقيقة نبني عليها تصرفاتنا وأفكارنا. تعلمت وعشت في الغرب سنوات، واكتشفت أن الغربيين في تعاملهم مع العرب والمسلمين ينقسمون إلى ثلاثة أنواع: الحكومات الغربية وهي غالبا انتهازية استعمارية لا تعبأ إلا بمصالحها، وقد دعمت دائما الحكام العرب المستبدين وتغاضت عن جرائمهم في حق شعوبهم من أجل الحصول على النفط ومضاعفة أرباح الشركات العملاقة. هناك أيضا غربيون متعصبون عنصريون كارهون للعرب والمسلمين ولكل الأجناس ما عدا الجنس الأبيض..

أما القسم الأكبر من الغربيين فهم بشر عاديون لا يختلفون عنا في شيء إلا في الدين ولون البشرة وتسامحهم في العلاقات الجنسية خارج الزواج. هؤلاء أغلبية الغربيين وهم عادة ما يجهلون كل شيء عن الإسلام كما يجهل معظمنا، نحن العرب، كل شيء عن البوذية أو الهندوسية. كيف تم تقديم الإسلام لهولاء الغربيين؟ الإجابة مؤسفة.. فقد قدم أسامة بن لادن وأتباعه من المتطرفين الذين يقتلون الأبرياء صورة مشوهة للإسلام، حتى صار غربيون كثيرون يعتقدون أن الإسلام دين العنف والقتل، بل إن كلمة «شريعة» صارت تستعمل في اللغات الغربية بمعنى قطع اليدين وذبح الناس بالسيوف، وصارت كلمة «جهاد» في الغرب تعني القتل. لقد تشوهت صورة الإسلام في ذهن ملايين الغربيين من جراء جرائم بعض المسلمين الإرهابيين..ماذا ننتظر وبيننا من يعتبر إلقاء القنابل على مدنيين أبرياء آمنين نوعا من الجهاد يتقرب به إلى الله.

قد يعترض البعض على كلامي قائلا:

لماذا تتحدث عن إرهاب بن لادن ولا تتحدث عن جرائم الجيش الأمريكي في العراق وأفغانستان..؟ الإجابة أن واجبنا أن ندين قتل الأبرياء بغض النظر عمن قتل

من، كما أن المسؤولية الإنسانية يجب أن تكون فردية لا جماعية. فالذين قتلتهم «القاعدة» في مدريد ونيويورك ليسوا مسؤولين عن جرائم الجيش الأمريكي وإلا، بنفس المنطق، سيصبح كل عربي في الغرب مسؤولا عن مذبحة ١١ سبتمبر... إن أصوات المعترضين في الغرب على جرائم الجيش الأمريكي كثيرة وعالية، ولولا الإعلام الغربي لما عرفنا شيئا عما يحدث في معتقلات أبوغريب وجوانتانامو، بل إن المظاهرات المعادية للحرب على العراق في العواصم الغربية كانت أكبر من تلك التي قامت في العالم العربي. لا يجوز أن نواجه الجريمة بجريمة مثلها وكل من قرأ التاريخ يعلم أن المسلمين الأوائل لم يردوا على جرائم أعدائهم بجرائم مماثلة، بل كانوا في عدلهم وتسامحهم يقدمون نموذجًا إسلاميًّا حضاريًّا أقنع ملايين الناس باعتناق الإسلام، ويكفي هنا أن نقارن بين تسامح المسلمين مع أقباط مصر عند فتحها والمذابح البشعة التي قامت بها الجيوش المسيحية بدعم الكنيسة الكاثوليكية ضد المسلمين واليهود بعد سقوط الأندلس.. إن قتل الأبرياء جريمة بشعة لا يمكن تبريرها إطلاقا وهي تنسف شرعية أي قضية حتى لو كانت عادلة..

منذ أعوام فزت بجائزة برونو كرايسكي في الأدب وتسلمتها من مستشار النمسا (رئيس الوزراء)، فألقيت كلمة أمام الحضور (وكلهم أجانب) قلت فيها إن الرسول، (صلى الله عليه وسلم)، علمنا الحق والعدل والحرية والمساواة، وحكيت لهم كيف كان الرسول (صلى الله عليه وسلم) يسجد للصلاة فإذا قفز على ظهره حفيداه الحسن والحسين يلهوان، ظل ساجدا حتى يفرغا من اللعب.. ثم قلت: كان الرسول يوقف صلاته لئلا يزعج الأطفال فهل يعقل أن رجلا بهذه الرقة يوافق على قتل الأبرياء بقنبلة في مطعم أو محطة قطار؟!. أذكر أن الحضور صفقوا طويلا، وجاء إلي كثيرون يسألونني عن مصادر جيدة ليقرءوا فيها عن الرسول الكريم وأعماله. قبل أن نلوم الغربيين على خوفهم من الإسلام علينا أن نسأل أنفسنا أي صورة قدمناها لديننا..؟!

ثانيا: النوابغ والمبدعون

النظام في العالم الغربي، غالبا، يعطيك الفرصة للتفوق ويمنحك حقك في التقدير حتى ولو كنت قادما من ثقافة أخرى. لدينا علماء كثيرون بارزون في الغرب، لكن

حكوماتنا فشلت في الاستفادة من خبراتهم ونجاحهم ولدينا في مصر والعالم العربي مبدعون كبار لا يعرفهم الغرب لو ترجمت أعمالهم وقدمت بطريقة صحيحة فسينالون التقدير الذي سيحسن كثيرا من صورتنا. إن فيلما واحدا على مستوى عالمي سيفيد العرب والمسلمين أكثر بكثير من الخطب الرنانة التي نلقيها على أنفسنا ولا يسمعها سوانا. السؤال: من الذي أفاد الإسلام أكثر؟! أحمد زويل ونجيب محفوظ أم أسامة بن لادن وأيمن الظواهري..؟ هل الأفضل أن نقدم ثقافتنا إلى العالم عن طريق النوابغ في العلوم والآداب أم نقدمها عن طريق مجموعة من القتلة؟!

ثالثا: حقوق الإنسان

قطعت الإنسانية شوطا كبيرا حتى توصلت إلى مجموعة من الحقوق الأساسية للبشر تشكل جوهر الحضارة، كل من يعتدي على حقوق الإنسان يتحول إلى همجي. الغريب أن الإسلام قدم حقوق الإنسان قبل الغرب بقرون، لكن بعض المسلمين يعتدون الآن على هذه الحقوق.. لدينا مشايخ متطرفون يعتبرون أن من حق الزوج أن يضرب زوجته ليؤدبها، وهم يحاولون تجميل هذه الفكرة قائلين إن ضرب الزوجة يجب ألا يكون مبرحا. إن ضرب الزوجات يخرجنا فورا من دائرة الحضارة، لأن المرأة إنسان وضربها يهدر كرامتها، ويقضي على احترامها لنفسها. .

هناك مشايخ ينادون بزواج البنات، بمجرد بلوغهن حتى ولو كن في سن العاشرة. هذه الدعوة الشاذة المنحرفة تعتبر أن المرأة مجرد أداة جنسية بلا أحاسيس ولا إرادة ولا إدراك، مجرد ماكينة جنس يستعملها الرجل لقضاء لذته حتى لو كانت طفلة بريئة.. إن كل من يعاشر طفلة جنسيا مجرم ومريض نفسيا، وبالتالي يجب أن يقبض عليه ويحاكم ثم يعالج في السجن وقد أثبتت دراسات موثوقة أن الرسول الكريم قد تزوج السيدة عائشة وهي في التاسعة عشرة أو نحوها، لا في سن التاسعة كما يشاع.. بعض المتطرفين يصرحون باحتقارهم الآثار المصرية الفرعونية العظيمة وبكراهيتهم الشديدة للفنون، وهم عاجزون عن الخيال وتذوق الفن وهم يحرمون الموسيقي، ولديهم من الجهالة ما يدفعهم إلى اعتبار الممثلين فاسقين والممثلات عاهرات.. كل هذه الآراء المتخلفة الهمجية عندما تترجم وتذاع في أنحاء العالم إنما تؤكد بكل أسف الصورة السيئة للإسلام في أذهان الغربيين.

رابعا: ما نقدمه للعالم

معظم الدول العربية والإسلامية تعيش عالة على الغرب. هذه حقيقة مؤسفة. لقد توقفنا عن إضافة أي شيء إلى الإنسانية منذ قرون. لدينا آلاف العلماء النوابغ لكنهم إما يعملون في جامعات الغرب وإما أنهم في بلادهم عاجزون عن العطاء بسبب الاستبداد والفساد والبيروقراطية. الدول العربية كلها لا تقدم شيئا للعالم لا صناعة ولا زراعة ولا بحثًا علميًا ولا أي شيء. حتى الدول النفطية الثرية يقوم حكامها بوضع ثرواتهم في البنوك الغربية وبدلا من أن يعملوا على إحداث نهضة حقيقية بأموال النفط يشتري كثيرون منهم مجهود الآخرين، فيستقدمون الناس من كل الجنسيات ليعملوا بدلا منهم بينما يستمتعون بحياة فارغة إلا من اقتناص اللذات... كيف يحترمنا العالم ونحن في ٢٢ دولة عربية عاجزون عن صناعة أي شيء يفيد الإنسانية؟!. المتطرفون الذين يلعنون الغرب من فوق المنابر يصيحون في ميكروفونات مصنوعة في الغرب ويؤدون الصلاة على سجاجيد مصنوعة في الصين ويعيشون حياتهم كلها يستعملون أدوات الحضارة الغربية التي يعادونها. لن يحترمنا العالم إلا إذا قدمنا بحثا علميا جادا وقمنا بتصنيع احتياجاتنا لنساهم بجدية وفاعلية في التقدم الإنساني.

لقد قدم الإسلام إلى الإنسانية حضارة عظيمة اشترك في بنائها المسلمون والمسيحيون واليهود، وقادت الدنيا لمدة سبعة قرون، وأسست لقيم المحبة والعدالة والرحمة لكن بعض المسلمين يسيئون إلى دينهم بأنفسهم. إذا أردنا أن نصلح صورة الإسلام فيجب أن ندرك أن الصورة لن تنصلح إلا بإصلاح الأصل. يجب أن نعمل ونتقدم ونحترم الحقوق الإنسانية حتى يحترمنا العالم.

الديمقراطية هي الحل

١ من أكتوبر ٢٠١٢

فن تلبيس الحذاء

سأحكي واقعتين:

في عـام ١٩٤٨، ذهب الملك فاروق ومعه رئيس وزراء مصر محمود فهمي النقراشي إلى احتفال لاستطلاع هلال شهر رمضان. طبقا للبروتوكول كان رئيس الوزراء جالسا بجـوار الملـك بينما جلس الشـماشرجي (خـادم الملك) بجـوار السـائق. بمجرد وقوف السـيارة كان الواجـب أن يقفـز منهـا الشـماشرجي ويفتح البـاب لينزل جلالـة الملك. اكتشـف الشـماشرجي أن مقبـض البـاب عطلان وحـاول أن يفتح الباب فلـم يتمكن. مرت لحظات وصار الموقف محرجا. السيارة واقفة والملك لم ينزل. بجوار السيارة وقف ضابط في الحرس الملكي ولواء في البوليس. صرخ اللواء في الضابط الشاب:

- افتح الباب لمولانا الملك.

فإذا بالضابط يرد بصوت عال:

- افتح الباب سيادتك. أنت أقرب.

أنهى الملك الموقف المحرج وفتح الباب بنفسه ونزل إلى الاحتفال. ذلك اليوم لم يكن هناك حديث في القصر الملكي إلا عن ضابط الحرس الذي رفض علانية أن يفتح الباب لجلالـة الملـك. كان العاملـون في القصر متأكدين أن مسـتقبل هذا الشـاب قـد انتهى.. سـيفصلونه قطعا من الخدمة وربما يحاكم عسـكريا ويقضي شهورا أو أعواما في السجن الحربي. في اليوم التالي ما إن دخل الضابط الشاب إلى القصر حتى استدعاه قائد الحرس الملكي إلى مكتبه ودار بينهما الحوار التالي:

القائـد : لمـاذا خالفت أوامر لـواء البوليس ورفضـت أن تفتح باب السـيارة لجلالة الملك..؟!

الضابط : السيد اللواء كان أقرب مني للسيارة الملكية فقلت له افتح الباب سيادتك.

القائد : ولماذا لم تفتح الباب لجلالة الملك بنفسك ...؟!

الضابط : يافندم أنا ضابط حرس ملكي ولسـت شـماشرجي. مهمتي حراسة الملك وليست فتح الأبواب.

تأمـل القائد الضابط الشـاب ثـم اصطحبه إلى مكتب كبير اليـاوران وتركه ينتظر في الخـارج. وبعـد قليل خـرج قائد الحـرس إلى الضابط الشـاب وربت عـلى كتفه وطلب منـه أن ينـصرف إلى عمله ولم يعاقبه. هذه الواقعة الحقيقية كان بطلها الغريب الحسـيني الحارس الخاص للملك فاروق وقد أوردها في مذكراته (كتاب اليوم صفحة ٤٨).. هنا نرى معاني كثيرة: ها هو ذا ضابط شـاب يعتز بكرامته ويرفض أن يكون خادما للملك نفسـه، وهو مسـتعد لافتـداء الملك بحياته لكنـه يرفض أن يفتح له البـاب، ثم ها هو ذا قائد الحرس ومن بعده كبير الياوران يتفهمان تماما حرص الضابط على كرامته فيصرفانه بدون عقاب.

الواقعـة الثانيـة حدثت منذ أيام وشـاهدت تسـجيلا لهـا في برنامج الأسـتاذ الكبير إبراهيم عيسـى : فقد ألقى مرشد الإخوان المسلمين الدكتور محمد بديع درسا دينيا على حشد من الإخوان في المسجد وفي لحظة خروج المرشد تزاحم حوله مجموعة من الإخوان راحوا ينحنون أمامه وقام أحدهم بتلبيس المرشد الحذاء. كل من يشاهد تسجيل الواقعة يلاحظ أن المرشد لم يعترض وترك قدمه للشاب ليضع فيها الحذاء مما يدل على أن المرشد يقبـل هـذه المعاملة ويرتـاح إليها. نلاحظ أيضا مهارة الشـاب في تلبيس المرشـد الحذاء ولعلـه بـدأ بفك الرباط حتى يتسـع فم الحذاء لمقدمـة القدم ثم أمسـك بمؤخرة الحذاء وفردها جيدا لئلا تنبعج تحت قدم المرشد وفي ضربة واحدة بارعة أدخل الحذاء في القدم الكريمـة وعقـد الرباط بسرعـة وكفاءة.. العجيب أن الشـاب بدا فخـورا مزهوا وكأنه نال شرفا كبيرا أو كأنه يقول: هل هناك أسـمى من أن يلامس المرء قدم المرشـد الكريمة (حتى ولو من فوق الشراب) ويضعها في الحذاء ويربطه بيديه..؟!

هاتـان الواقعتـان تقدمان منطقين متناقضـين: أن الضابط الشـاب الذي رفض فتح البـاب يعتـبر أن ولاءه للملـك لا يمنعه من احترام نفسـه وهو يصر عـلى المحافظة على كرامتـه مهـما يكـن الثمن. أما الشـاب الذي ينحنـي ليقوم بتلبيس المرشـد الحـذاء فهو خاضـع مسـتمتع بخضوعه وهو لا يفهـم الفـرق بين الولاء والإذلال وهو يعتبر نفسـه أقـل من المرشـد بكثير لدرجـة أنه لا يتحرج مـن أداء مهمة قد يرفضها الخـدم. المفهوم الأول يصنع من الضابط الشاب شخصية قوية محترمة ويجعله قادرا على التفكير المستقل واتخاذ القرار، والمفهوم الثاني يصنع من حامل الحذاء تابعا ذليلا لا يمكن أن يكون رأيا أو يفكر بطريقة مستقلة عن سيده المرشد.. إن جماعة الإخوان المسلمين تقوم على السمع والطاعة العمياء والولاء المذل إلى درجة تلبيس الأحذية.

الجماعة لها عقل واحد هو مكتب الإرشاد الذي يرأسه المرشد أما الآلاف من شباب الجماعة للأسـف فليسـوا سـوى أدوات لتنفيذ إرادة المرشـد ولا يحق لهم الاعتراض أو النقـد أو حتـى التعبـير عن أفـكار مخالفة لأوامر المرشـد. الإخوان جميعـا يقولون نفس الرأي في أي موضوع ويتخذون نفس الموقف في أي حادثة.

إذا رضي عنك المرشـد سـيرضى عنـك الإخوان جميعـا فورا ويمتدحـون حكمتك ووطنيتـك وشـجاعتك، وبعد ذلـك المديح الكثيف بأيـام أو سـاعات إذا اختلفت مع المرشـد وأغضبتـه فإن الإخـوان سـينهالون عليك باللعن والشـتم أنـت وأهلك وكل مـن يؤيدك وسيكتشـفون أنك عميل غربي وعدو فاسـق للإسـلام كاره لـشرع الله. إذا اختلفت مع المرشـد فأنت قطعا مخطئ لأن رأي المرشـد هـو الصواب ولا صواب غيره عند الإخوان والدفاع عن آراء المرشد واجب مقدس.. نلاحظ أن كل الذين انشقوا عن جماعة الإخوان هـم من أصحاب الشخصيات القيادية القوية التي لم تتحمل هذه الطاعة المذلـة، ونلاحـظ أيضا أن هؤلاء المنشـقين بمجـرد خروجهم عن الجماعة قـد تعرضوا إلى هجوم كاسـح مقذع من الإخوان لم يراع حتى الزمالة السـابقة ولا التاريخ المشـترك وبعضهـم صاحب فضـل حقيقي على الإخوان مثل الدكتـور عبد المنعم أبو الفتوح. إن مفهوم الولاء المطلق بطريقة الإخوان يعطل بلا شك قدرة الإنسان على التفكير الخلاق المستقل ويجعله أقرب إلى التابع منه إلى عضو الجماعة أو الحزب.

إذا اخترنـا أقـرب المقربـين إلى الدكتـور البرادعـي أو حمدين صباحـي أو عبدالمنعم أبوالفتوح، ثم اقترحنا عليه أن يقوم بتلبيس الحذاء لرئيس حزبه فلا شـك أنه سـيرفض وسـيغضب من وقاحة الطلب، بل إن أحدا من هذه الشـخصيات الكبيرة لن يقبل أبدا أن يقوم شـخص بتلبيسـه الحذاء.. قد يقول قائل: من حق الإخوان المسـلمين أن يقبلوا يد المرشـد ويلبسوه الحذاء كما شـاءوا.. أليس هذا شأنهم وحدهـم..؟! الإجابة أن ذلك كان شـأنهم وحدهم في الماضي لكنهم الآن يحكمون مصر فلم يعد ذلك شـأنهم بل شأن المصريين جميعا.

لدينا رئيس من الإخوان المسـلمين اضطر ملايين المصريين إلى انتخابه ليس حبا فيه ولا اقتناعـا بزعامتـه ولا انبهارا بنبوغه ولا انحيازا لأفكاره، وإنما انتخبه الناس ليمنعوا إجهاض الثورة وعودة النظام القديم على يد أحمد شـفيق لا أكثر ولا أقل.. هذا الرئيس المنتخب أمضى حياته كلها في تنظيم الإخوان المسلمين.. أليس من حقنا أن نسأل رئيس مصر هل يوافق أن يقوم شاب بتلبيس الحذاء للمرشد؟ وهل يرى الرئيس في هذا التقليد إذلالا وانتقاصا من كرامة حامل الحذاء أم أنه يعتبره أمرا عاديا..؟! وإذا كان يعتبره أمرا عاديا فما معنى الكرامة في نظر الرئيس مرسي..؟!

بعد أن مرت مائة يوم من حكم الرئيس مرسي اكتشفنا ثلاث حقائق:

أولًا: أن الرئيـس رجـل يعـد ولا يفي بوعـوده . فقد وعد المصريين بإعادة تشـكيل اللجنة التأسيسـية للدسـتور حتـى تكون متوازنة وتعـبر عن كل أطيـاف المجتمع بدلا من سـيطرة الإخوان عليها .. ووعد الرئيس برعاية مصابي الثورة والقصاص للشـهداء والافـراج عـن معتقلي الثورة جميعا، وغير ذلـك وعود كثيرة لم ينفـذ الرئيس منها وعدا واحـدا.. الغريـب أنـه لا يبـدو على الرئيـس أدنى خجل أو حـرج من جـراء تخليه عن الوعود التي قطعها على نفسه على الملأ بإرادته الحرة.

ثانيـا: أن الرئيـس مرسي لا يمتلك رؤية سياسـية أبعد من حسـني مبـارك. لم يفعل الرئيس شيئا لإجراء تغيير حقيقي في بنية نظام مبارك. لقد اختار وزراء من فلول النظام السابق وأبقى لواءات الداخلية المسؤولين عن قتل وتعذيب آلاف المصريين في مناصبهم وهـو مثل مبارك ينحاز للأغنياء ضد الفقراء وقد تفاوض من أجل الحصول على قرض مـن صندوق النقد الدولي بدون أن يعلن للشـعب شروط القـرض تماما كما كان مبارك

يفعل، لقد عين وزيرا للإعلام من الإخوان ليقمع المعارضين وسيطر على الصحافة القومية بواسطة مجلس الشورى الذي قام بتعيين رؤساء تحرير تابعين للإخوان وسمح الرئيس مرسي بمحاكمة المصريين وحبسهم بتهمة إهانة الرئيس وهي تهمة وهمية شاذة لا توجد في أي دولة محترمة، وترك المصريين يهانون داخل مصر وخارجها تماما مثل مبارك. يبدو الأمر الآن وكأننا بعد الثورة قد استبدلنا بالرئيس مبارك الرئيس مرسي بدون أي تغيير في الأفكار أو السياسات.

ثالثا: الرئيس مرسي عضو في جماعة الإخوان المسلمين وهي تنظيم غير قانوني غامض لا يعلم أحد مصادر تمويله ولا لائحته ولا نظام عمله. من حقنا أن نسأل هل يتخذ الرئيس مرسي قرارات الدولة بعيدا عن إرادة المرشد أم أنه ينفذ تعليمات المرشد في إدارة الدولة..؟!. لدينا إشارات كثيرة مقلقة: فالقيادي الإخواني خيرت الشاطر يلتقي بالمسؤولين في الدول الأجنبية ليناقش معهم مشروعات مشتركة مع مصر ولا يسأله أحد بأي صفة يتفاوض باسم مصر وهو لا يتولى منصبا رسميا يخول له ذلك.. وعندما قرر الرئيس مرسي إقالة المشير طنطاوي والفريق عنان (وهذا إنجازه الوحيد حتى الآن) صرح القيادي الإخواني عصام العريان قائلًا:

- «إن الرئيس قد اتخذ قرار الإقالة بدون موافقة المرشد الذي كان معتكفا في أواخر رمضان».

معنى ذلك ببساطة أن المرشد لو لم يكن معتكفا لكان أدلى بدلوه في قرار سياسي بهذه الخطورة ولعله يقبله أو يرفضه فهل كان الرئيس يقدر عندئذ على مخالفة أوامر المرشد..؟! إن واجب الرئيس مرسي يفرض عليه إجبار جماعة الإخوان المسلمين على توفيق أوضاعها والخضوع للقانون والكشف فورا عن مصادر تمويلها.. إن المصريين بعد أن قاموا بثورة عظيمة دفعوا ثمنها دما وقدموا من أجلها آلاف الشهداء لن يقبلوا أبدا التفريط في حقوقهم الإنسانية التي يستمر إهدارها الآن تحت حكم الإخوان كما أهدرت تحت حكم مبارك. الثورة مستمرة حتى تحقق أهدافها كاملة.

الديمقراطية هي الحل.

٨ من أكتوبر ٢٠١٢

عن هيبة الدولة ورموز الوطن

حدث ذلك منذ سنوات طويلة..

كنت حديث التخرج أعمل نائبًا (طبيبًا مقيمًا) في قسم جراحة الفم بجامعة القاهرة، وكنت أتدرب على إجراء الجراحات. ذات يوم كنت أجري جراحة في فم أحد المرضى عندما مر مدرس بالقسم معروف بشراسته. انتظر المدرس حتى انتهيت من الجراحة ثم قال لي:

- الطريقة التي أجريت بها الجراحة غلط.

دخلت مع المدرس في مناقشة علمية طويلة دافعت فيه عن وجهة نظري لكنه أصر على أن ما فعلته خطأ. أثناء الحديث لمحت أحد أساتذة القسم فطلبت منه أن يتدخل ليحكم بيننا. عرضت للأستاذ وجهتي النظر (بدون أن أحدد من منا يتبنى أي رأي). فوجئت بالأستاذ يتطلع نحو المدرس ويسأله:

- إنت رأيك إيه..؟

قال المدرس رأيه فقال له الأستاذ:

- إنت رأيك صح.

أحسست بالقهر والغضب. وفي اليوم التالي أحضرت معي كتابا شهيرًا في الجراحة وذهبت إلى مكتب الأستاذ وما إن رآني ومعي المرجع حتى قال ساخرًا:

ـ إنت جايب لي الكتاب عشان تثبت رأيك.. ؟! أنا عارف إن رأيك صح.

- لكن حضرتك قلت إن رأيي غلط؟

تطلع إليَّ الأستاذ وقال بلهجة من يلقي بحكمة عميقة:

- أنت مازلت نائبًا، وهو مدرس أكبر منك بعشر سنوات على الأقل. لا يمكن أقول له إنه غلطان قدامك. لازم أحتفظ له بالهيبة.

لم أجد فائدة في الحديث مع الأستاذ فشكرته وانصرفت. بعد شهور سنحت لي الفرصة فسافرت للدراسة في جامعة إلينوي بالولايات المتحدة وأسعدني الحظ بالعمل مع واحد من أهم علماء الهيستولوجي (علم الأنسجة) في العالم هو الدكتور دنيس ويبر. كنا مجموعة بحثية من طلبة الماجستير والدكتوراه يشرف علينا الدكتور ويبر الذي جمعنا بعد شهر وقال:

- اسمعوا. أريد أن أستمع إلى أفكاركم. إذا كان هناك ما يضايقكم في العمل أو كنتم تعتقدون أنني قد ارتكبت أخطاء أرجوكم قولوا لي.

كان الموقف فوق قدرتي على الاستيعاب فلذت بالصمت.. أما زملائي فقد اشتدوا في نقد الدكتور ويبر، وراح كل واحد منهم يدلل على نقده بأمثلة عملية في عملنا البحثي. ظل العالم الكبير هادئًا يسجل كل الملاحظات، وفي النهاية قام بالرد عليها واحدة واحدة وشرح لنا خطة العمل بالتفصيل واعترف ببعض التقصير وتعهد بإصلاحه.. ثم شكرنا وأنهى الاجتماع. ظللت أيامًا أراقب علاقة الدكتور ويبر بالطلبة الذين انتقدوه بقسوة فوجدت معاملته الطيبة لهم لم تتغير.

هاتان الواقعتان أتذكرهما معًا. في جامعة القاهرة الأستاذ دائمًا على حق حتى لو أخطأ حفاظا على هيبته أمام الأطباء الشبان، وفي جامعة إلينوي يطلب منك أستاذ كبير أن تقول ملاحظاتك السلبية على عمله ثم يستمع ويشرح ويعترف بتقصيره ويعد بإصلاحه.

هذا هو الفرق بين الاستبداد والديمقراطية. لو أنك بحثت في كل وسائل الإعلام الغربية عن كلمة «هيبة الدولة» فلن تجدها أبدًا لأن الهيبة الوحيدة للقانون. أما في مصر فإن مصطلح الهيبة شائع ومتكرر وهو يخفي دائمًا ظلمًا وتعسفًا.. هيبة الدولة معناها الاستبداد بحياة المواطنين وهيبة الشرطة معناها قمع المواطنين وضربهم وتعذيبهم وتلفيق التهم لهم إذا اعترضوا.

هيبة القضاة معناها ألا تجرؤ على أن تنقد قاضيًا حتى لو اشترك في تزوير الانتخابات أو ثبت أن لـه علاقة بأمن الدولة. هيبة الرئيس معناها أن يحاكم ويسجن أي شخص بتهمة إهانة الرئيس، بل إن مفهوم الهيبة ينتقل كالعدوى. بعد أن صار رئيس مصر من الإخوان، انتقل الإحساس بالهيبة إلى قياديي الإخوان فصاروا يتعاملون مع خلق الله باستعلاء وغطرسة. منذ أيام أجرى القيادي الإخواني عصام العريان مداخلة تليفزيونية مع مذيعة من أفضل الإعلاميين المصريين هي جيهان منصور، ولما احتدم النقاش اتهم «العريان» المذيعة بالرشوة وأكد أنها تقبض من جهات ما لتهاجم الإخوان.

لا يوجد في العالم الديمقراطي ما يسمى «هيبة الدولة أو رموز الوطن».. هذه مصطلحات الاستبداد. في الديمقراطية لا توجد هيبة إلا هيبة القانون ولا يوجد رمز للوطن إلا المواطن نفسه، الإنسان الذي أنشئت الدولة أساسًا لحماية حقوقه وكرامته.. الحاكم في مجتمع الاستبداد هو رمز الوطن لأنه بمثابة شيخ القبيلة، فهو يعرف مصلحتنا أكثر منا ويقرر بالنيابة عنا وهو يأمرنا فنطيع وغالبا ما يكون ظالمًا وفاسدًا لكننا لا نجرؤ على محاسبته لأن ذلك يعد مساسًا بهيبة الدولة وتطاولًا على رموز الوطن.. في البلاد الديمقراطية الحاكم خادم الشعب بمعنى الكلمة، من حق أبسط مواطن ولو كان كناسًا في الشارع أن يحاسب الرئيس وأن يشتد في نقده فلا يعاقبه أحد، بل إن القانون في البلاد الديمقراطية يحمي المواطن العادي من السب والقذف ولا يحمي رئيس الدولة. لو أنك قلت لجارك أمام الشهود: «أنت كذاب وأفاك» يستطيع أن يقاضيك ويحصل على تعويض.. أما لو ظهرت في التليفزيون وقلت إن رئيس الوزراء أفاك وكذاب فلن يعاقبك القانون لأنه يسمح بنقد المسؤول الحكومي مهما كان النقد قاسيًا ومقذعًا تحقيقًا للصالح العام.

في مصر يبدو الرئيس مرسي مستمتعًا بمحاكمة المصريين وحبسهم بتهمة إهانة الرئيس. هناك مواطن اسمه بيشوي البحيري يقضي عامين في السجن لأنه أهان الرئيس مرسي على موقع فيس بوك وكأن رئيس الدولة ذات مقدسة لا تمس. الرئيس مرسي نفسه تربى في جماعة الإخوان المسلمين التي ينشأ أعضاؤها على الطاعة المطلقة وتقبيل يد المرشد، ولقد رأينا في تسجيل فيديو كيف يتزاحم أعضاء الإخوان حتى يفوز المحظوظ منهم بوضع الحذاء في قدم المرشد الكريمة الطاهرة. من تربى في هذا الجو سوف يحمل ثقافة الاستبداد قطعًا.

بعد أن نجح الرئيس مرسي في تنحية المجلس العسكري عن السلطة دعا إلى القصر الجمهوري بعض الشخصيات العامة كنت بينهم. ذلك اليوم وجهت إلى الرئيس سؤالًا محددًا:

- لماذا قمت بتكريم المشير طنطاوي والفريق عنان بينما تطالب القوى الثورية بمحاكمتهما على المذابح التي حدثت في عهدهما..؟! وهل يعتبر تكريمك لهما نوعًا من الاتفاق معهما على الخروج الآمن بحيث تضمن لهما عدم ملاحقتهما قانونيًّا..؟!

عندئذ أجاب الرئيس مرسي بحماسة:

- أريد أن أؤكد لكم جميعًا أنه بعد الثورة لا يوجد أي شخص فوق المحاكمة حتى لو كان المشير طنطاوي أو الفريق عنان.

هذا ما قاله الرئيس أمام شهود كثيرين، وكالعادة فعل عكس ما يقول. في الأسبوع الماضي تدفقت البلاغات ضد المشير طنطاوي والفريق عنان تتهمهما بالكسب غير المشروع وتضخم الثروة بينما هما موظفان عموميان لهما رواتب ثابتة وتتهمهما أيضا بالمسؤولية عن قتل المصريين في المذابح التي حدثت في عهدهما.. كل هذه اتهامات جدية تستدعي المحاكمة لكن الجيش أصدر بيانا يدين فيه إحالة طنطاوي وعنان إلى المحاكمة ويعتبر ذلك تعديًا على هيبة القوات المسلحة وإهانة لرموز الوطن..

أما الرئيس مرسي فقد تملّكه الخوف وأعلن في اليوم التالي أنه لن يسمح أبدًا بإهانة رموز الجيش ولا قياداته الحالية أو السابقة.. كما أكد الرئيس أنه يريد أن يطمئن الجيش على مخصصاته وميزانيته ومشروعاته التي لن يمسها أحد.. إن المنطق الذي يقدمه بيان الجيش وهو يرفض محاكمة طنطاوي وعنان يعني ببساطة أن المصريين ليسوا سواء أمام القانون. مادمت ضابطًا كبيرًا في الجيش فمن حقك أن تفعل ما تشاء وليس لأحد أن يحاسبك لأنك أصبحت رمزًا للوطن. من حق أي قائد للجيش، إذن، أن يأمر جنوده فيقتلوا المتظاهرين ويلقوا بجثثهم في القمامة ويسحقوهم بالمدرعات ويهتكوا أعراض البنات ويسحلوهن في الشوارع. وليس من حقنا أن نحاسب أحدًا على هذه الجرائم حفاظًا على هيبة الجيش.

من حق قائد الجيش أن يقتني القصور والأراضي الشاسعة ويراكم ثروة ضخمة ولا يجرؤ أحد على سؤاله «من أين لك هذا؟!»، لأنه صار رمزًا للوطن لا تجوز مساءلته..

في مصر التي يعيش نصف سكانها تحت خط الفقر تنشئ القوات المسلحة مشروعات بالمليارات لا نعرف عنها شيئًا. أموال طائلة نرى آثارها على بعض قادة الجيش ولا نعرف أبدًا حجمها ولا مصدرها ولا طريقة توزيعها وكأن الجيش قد صار دولة داخل الدولة. إن احترامنا واعتزازنا بالقوات المسلحة ثابت وعميق لكن حماية المخطئين لأنهم عسكريون سلوك ظالم لا يمكن قبوله في دولة محترمة. إذا كان الرئيس مرسي يرى في محاكمة المشير طنطاوي والفريق عنان مساسًا بهيبة الجيش فلماذا يوافق على محاكمة أحمد شفيق الذي كان قائدا للطيران وبالتالي يعتبر رمزا للوطن مثل طنطاوي..؟! وإذا كان ذلك منطق مرسي فلماذا يوافق على محاكمة مبارك؟.. ألا يعتبر أيضًا رمزًا للوطن؟! وهل يجوز محاكمة جمال وعلاء مبارك؟.. ألا يعتبران أيضًا رمزين (ولو صغيرين) للوطن مثل أبيهما؟..

فلنتعلم من الآن فصاعدا أن الوطن ليس له رموز. رمز الوطن الوحيد هو المواطن. الدولة ليس لها هيبة لكنها تستمد هيبتها من قوة القانون وليس من حماية القتلة والفاسدين..

إن صورة الرئيس مرسي الآن أوضح من أي وقت مضى. الرئيس مرسي رجل يعد ولا يفي أبدًا، وهو يقول كلامًا جميلًا ويأتي بأفعال قبيحة. الرئيس مرسي مصر على إبقاء الإخوان المسلمين تنظيمًا خارج القانون وفوق المحاسبة. إننا لا نعرف ميزانية الإخوان ولا نعرف إذا كانوا يتلقون تمويلًا من داخل مصر أو خارجها، بل إننا لا نعرف إن كان الرئيس مرسي يتخذ قراراته بنفسه أم أنه يتلقى تعليماته من مرشد الإخوان الذي قد يكون الحاكم الفعلي لمصر.. بل يتضح الآن لنا ما هو أخطر: لقد عقد الرئيس مرسي اتفاقًا للخروج الآمن مع المجلس العسكري ضمن فيه عدم ملاحقة أعضائه قضائيًا.. وهكذا تنكر الرئيس لدماء الشهداء وأعطى عفوًا لا يملكه إلى من لا يستحق.. مرة أخرى تخلى الإخوان عن الثورة وباعوا مبادئها من أجل السلطة.

لقد قامت الثورة المصرية من أجل الحق والعدل.. لن تسمح الثورة بأن يكون أحد فوق المحاسبة مهما يكن منصبه في الدولة.. الثورة مستمرة حتى تتحقق أهدافها كاملة.

الديمقراطية هي الحل.

٢٢ من أكتوبر ٢٠١٢

هل المرأة إنسان؟

أعرف فتاة في العشرينيات محجبة ترتدي دائما ثيابا محتشمة، كانت تمشي في الشارع في عز النهار فإذا بشاب يتحرش بها بشراسة. حاولت أن تدفعه لكنه كان أقوى منها واستمر في التحرش بها، لكن رجل الشرطة لحسن حظها كان يقف قريبا فقبض على الشاب واقتاده إلى قسم الشرطة.. في طريقها إلى القسم فوجئت الفتاة بأن كل من قابلتهم، رجالا ونساء، يحاولون إقناعها بالتنازل عن المحضر الذي ستحرره ضد المتحرش حرصا على مستقبله، بل إن امرأة من الذين شهدوا الواقعة احتدت على الفتاة الضحية وقالت بغضب:

- حرام عليك. خلي الولد يعتذر لك وسيبيه يمشي بدل ما تضيعي مستقبله!

هؤلاء المواطنون يدركون أن الشاب تحرش بالفتاة، وهم لا شك لديهم بنات وأخوات لا يقبلون أن يتحرش بهن أحد. لكنهم جميعا يعتقدون أن الأمر لا يستدعي تحريك دعوى قضائية ضد المتحرش، بل إنهم يعتبرون الحفاظ على مستقبل الشاب أهم بكثير من عقابه على الجريمة التي ارتكبها. لو كان هذا الشاب سارقا أو قاتلا هل كان المواطنون سيتسامحون معه بالقدر نفسه؟! لو كان هذا الشاب قبطيا أو بهائيا أو شيعيا وقال ما اعتبروه نقدا غير مقبول للإسلام هل كانوا سيتسامحون معه أم أنهم كانوا سيوسعونه ضربا ويصرون على محاكمته؟! الإجابة معروفة والمصريون غالبا لا يتسامحون في أي نوع من الجرائم ما عدا التحرش الجنسي. إنهم يتسامحون مع المتحرش ويعتبرونه «عيل وغلط» ويقولون «حصل خير» و«الموضوع مش مستاهل».

تسامح المصريين مع التحرش الجنسي لا يرجع إلى طيبة القلب وإنما يرتبط بنظرتهم للمرأة.. نقول إن المرأة نصف المجتمع وإنها الأخت والابنة والزوجة إلى آخر هذه الصياغات المستهلكة التي نكررها ليل نهار لكننا في الواقع قلما نحترم المرأة فعلا. المواطنون الذين طالبوا الفتاة بالتسامح مع المتحرش لا يعتبرون التحرش جريمة حقيقية. كل ما فعله الشاب في نظرهم أنه لمس جسد امرأة. إنهم لا ينظرون إلى الفتاة باعتبارها إنسانة أهينت مشاعرها وأهدرت كرامتها عندما تم التحرش بها. إنها في نظرهم جسد تم الاحتكاك به من فوق الثياب مرة أو مرتين وانتهى الأمر، ومادامت البنت تحتفظ بغشاء البكارة فهي بخير لأن الرجل الذي سيتزوجها سيضمن أن أحدا لم يستعملها جنسيًّا قبله.

إن التحرش الجنسي هو التطبيق العملي لاحتقارنا للمرأة. نحن لم نعد نحترم المرأة في مصر.. وأقول لم نعد نحترمها لأن المرأة في مصر شهدت ثقافة احترام حقيقية على مدى عقود. المرأة المصرية كانت رائدة في التعليم والعمل والعمل العام حتى تسربت إلى مصر القراءة الوهابية للإسلام (المدعومة بأموال النفط) التي تختصر المرأة في وظائف جسدها، ونشأت أجيال من المصريين لا يرون في المرأة إلا أداة للمتعة يجب تغطيتها وفصلها عن الرجال حتى لا يقع أحد في غوايتها.

ونحن نرى الآن مشايخ السلفيين الوهابيين وهم يرفضون تحديد سن الزواج للمرأة في الدستور، لأنهم يعتبرون أن من حق الرجل أن يتزوج بالمرأة حتى لو كانت طفلة في العاشرة مادامت تطيق المعاشرة كما قال أحد شيوخهم. هؤلاء لا يفكرون أن الزواج يحتاج إلى نضج ذهني ونفسي لا يمكن أن يتوافر في طفلة حتى ولو بلغت جسديا.. المرأة بالنسبة إليهم ماكينة لذة من حق الرجل أن يستعملها مادامت لن تتلف أو تتعطل.

إنني أسأل القراء الرجال: عندما ترى امرأة لأول مرة ماذا يثير انتباهك أكثر ذكاؤها وتعليمها.. أم صدرها وسيقانها؟! الإجابة معروفة. لقد تم نزع الطابع الإنساني عن المرأة وهذا السبب الأساسي في انتشار ظاهرة التحرش في مصر. خلال الأعياد تظهر جماعات من الشبان، يجوبون الشوارع كالحيوانات الهائجة ليتحرشوا بأي امرأة يصادفونها.. وفقًا لدراسة أجراها المركز المصري لحقوق

المرأة في عام ٢٠٠٨ وشملت ١٠١٠ امرأة، تبين أن ٩٨ في المائة من النساء الأجنبيات و٨٣ في المائة من المصريات تعرضن للتحرش الجنسي.. هذه الظاهرة الهمجية غريبة تماما عن المجتمع المصري وعادة ما يحاول البعض تفسيرها بحجج غير مقنعة :

يقولون مثلا إن التحرش يحدث نتيجة لارتداء النساء ملابس مثيرة.. هذا المنطق العجيب يلوم الضحية ويعتبر الجاني مضطرا لارتكاب الجريمة. إن ارتداء المرأة ملابس تكشف عن ذراعيها مثلا لا يبرر إطلاقا الاعتداء عليها ولا ينزع عنها الحق في المعاملة المحترمة لأن الفرق بين الإنسان والحيوان هو أن الإنسان يستطيع السيطرة على شهواته. كما أن تبرير التحرش بارتداء أزياء مثيرة يقدم منطقا يصلح لتبرير الجرائم جميعا. بنفس المنطق لماذا نلوم من يسرق أموال الآخرين؟! إنه فقير لم يستطع مقاومة إغراء المال. ولماذا نلوم من يسرق سيارة فاخرة؟ إنه تمنى مثل هذه السيارة لكنه حرم من اقتنائها فلما رآها أمامه لم يستطع مقاومتها فسرقها.

مهما ارتدت المرأة من ملابس فإن التحرش بها جريمة همجية وضيعة. الغريب أن معظم النساء في مصر مسلمات محجبات فلا مجال للحديث أصلا عن أزياء مثيرة. زي المرأة لا علاقة له إطلاقا بانتشار التحرش، وعلى من يجادل في ذلك أن يجيب عن هذا السؤال:

خلال عقود من الزمن حتى السبعينيات من القرن الماضي كانت المرأة المصرية غير محجبة، وكانت النساء يرتدين ثيابا حديثة تكشف عن أجزاء من أجسادهن ويذهبن إلى الشواطئ وينزلن البحر وقد ارتدين المايوه الذي يكشف عن سيقانهن، وبالرغم من ذلك لم يكن هناك تحرش... لماذا صرنا نتحرش بالمحجبات والمتنقبات بينما لم نكن نتحرش بالنساء في السبعينيات وما قبلها وهن يرتدين الفساتين القصيرة (الميني جيب)؟!

الإجابة أننا كنا نحترم المرأة ونعتبرها إنسانا لا جسدا. كنا ننظر إلى المرأة باعتبارها إنسانا حدث أنه أنثى كما أن الرجل إنسان حدث أنه ذكر.. لا يمكن أن نحترم المرأة ونعتبرها كائنا له عقل وإدراك ومشاعر ثم نتحرش بها. من يتحرش بالمرأة يعتبرها جسدا يملكه الزوج أو الأب، وحيث إن المتحرش لا يستطيع أن يشتري جسدا بعقد

زواج ليفرغ فيه شـهوته فإنه بمجرد أن يجد فرصة للمس نسـاء الآخرين والإفلات من العقاب لن يتردد في التحرش بهن.

تفسـير آخـر شـائع للتحرش هـو أنه نتيجـة اختلاط الرجـل بالمرأة. هـذا أيضا غير صحيح... لقد عرف المجتمع المصري اختلاط الرجل بالمرأة على مدى سـنوات طويلة ولم يكـن هناك تحـرش. إن المجتمعات المغلقة التي تمنع النسـاء مـن الاختلاط بالرجال تزيـد فيها نسـبة التحرش على المجتمعـات المختلطة.. عندما يمنـع المجتمع الرجل عن رؤية النسـاء والتعامل معهن في المدرسـة والجامعة والعمل فعادة ما ينشأ الرجل جاهلا بالطريقـة الصحيحـة لمعاملة المرأة لأنـه لم يتعود أن يراها زميلة لـه يحترمها وإنما تتحول المـرأة في نظـره إلى أداة متعـة محجوبة عنه ومن هنا غالبا ما يتحـرش بها ليقتنص المتعة في أول فرصة..

نراجع هنا إحصائية أشرفت عليها وكالة الأنباء العالمية «رويترز» فنجد أن السعودية تحتـل المركـز الثالث من بين ٢٤ دولـة في قضايا التحرش الجنسي في مواقع العمل. وقد بينـت الدراسـة التي شـملت ١٢ ألـف امرأة مـن دول مختلفة أن ١٦ في المائة من النسـاء العاملات في السـعودية يتعرضن للتحرش الجنسي من قبل المسؤولين في العمل. وهكذا تكشف الدراسة أن نسبة التحرش في السعودية (١٦٪) أعلى بكثير من الولايات المتحدة حيث كانت النسبة (٨٪) وأعلى من إسبانيا (٦٪) وألمانيا (٥٪) وبريطانيا (٤٪) بينما تأتي فرنسا والسويد في ذيل القائمة حيث لا تزيد نسبة التحرش بالنساء في العمل على (٣٪). وهكذا يتأكد لنا أن المجتمعات المنفتحة تشهد تحرشا أقل بكثير من المجتمعات المغلقة..

بالطبع سـيثور أتباع الإسلام السـياسي ويتساءلون مسـتنكرين: كيف تكون الدول الغربيـة التي تسـمح بالعلاقات الجنسـية خارج الـزواج أقل في التحـرش من مجتمعاتنا الإسـلامية حيث الناس متدينون بطبيعتهم؟! الإجابة أن التسامح مع العلاقات خارج الزواج لا يعني إطلاقا التسـامح مع التحرش والجرائم الجنسية.. المجتمع الغربي يعطي كل إنسـان رجـلا أو امـرأة الحق في أن يمارس الجنس متزوجـا كان أو غير متزوج، وهو يعتـبر أن العلاقات الجنسـية من شـؤون الحياة الخاصة لا يجوز محاسـبة النـاس عليها أو تقييمهـم على أساسـها. المجتمع هناك يقيـم المرء بعمله وتعامله مـع الآخرين ويترك له حياته الخاصة ملكا له وحده.

أما حكاية أننا في مصر شعب متدين بطبيعته فعلينا أن نعيد النظر فيها، كيف تتعرض ٨٣ في المائة من النساء في مصر إلى التحرش ثم نزعم بعد ذلك أننا شعب متدين؟! نحن من أكثر الشعوب حرصا على مظاهر التدين ومن أقلهم عملا بمبادئ الدين.. كان المصريون قبل التأثير الوهابي أقل اهتماما بمظاهر الدين وأكثر عملا بمبادئه، أما الآن فنحن قد أخذنا من الدين الشكل والإجراءات وتركنا جوهر الدين.. مصريون كثيرون يحرصون على الصلاة والصيام والحج ويؤدون العمرة، لكنهم في المعاملات المالية لا يتصفون بالأمانة، وهم يكذبون وينافقون رؤساءهم في العمل ويسكتون عن الحق ويفعلون كل ما يحقق مصالحهم بغض النظر عن مدى مشروعيته الأخلاقية.

التحرش الجنسي أحد أعراض مرض ثقافي أصاب المجتمع المصري هو احتقار المرأة. هو اعتبار المرأة أنثى أولًا وقبل أي شيء آخر. هو اختصار المرأة في جسدها وعدم الاهتمام بمشاعرها وعقلها وكفاءتها كإنسان. هو اعتبار المرأة وسيلة متعة، للرجل أن يحصل عليها بعقد الزواج أو يختلس متعته منها في الأماكن المزدحمة.

المدهش أنه خلال الثورة المصرية عادت لنا نظرتنا المتحضرة للمرأة. ملايين النساء اشتركن في الثورة، وعلى مدى ثلاثة أسابيع لم يشهد ميدان التحرير أو ميادين الثورة في المحافظات حادثة تحرش واحدة، وكأن مصر عندما ثارت عادت إليها تلقائيا كل صفاتها الحضارية..

لا يمكن أن نمنع التحرش الجنسي إلا إذا استعدنا احترامنا للمرأة. إلا لو رأيناها إنسانا مساويا للرجل في الإمكانات والحقوق والأحاسيس والكرامة. عندئذ فقط لن نتربص بجسد المرأة ولن نحملق في سيقانها وإنما سنكتشف ما هو أهم بكثير: أنها إنسانة.

الديمقراطية هي الحل.

٥ من نوفمبر ٢٠١٢

قبل أن تقطعوا أيدينا!

«هل أنت مسلم؟! إذا كنت مسلما لماذا تعارض تطبيق شرع الله؟! إن من يرفضون تطبيق الشريعة ليبراليون وشيوعيون، عملاء الغرب وأعداء الإسلام، فهل أنت منهم؟!».. هذه الأسئلة هي التي يتوجه بها الإخوان والسلفيون إلى الناس (خصوصا البسطاء منهم) لكي يؤثروا في عواطفهم الدينية ويحشدوهم في مظاهرات ويدفعوهم إلى اتخاذ المواقف التي تحقق المكاسب السياسية لجماعات الإسلام السياسي..

والحق أن هذه الطريقة في مناقشة الشريعة غير أمينة، إذ إن أي مسلم قطعا يجب أن يطبق شريعة الإسلام. لكن يجب أولًا أن نشرح للناس الفرق بين الشريعة والفقه. الشريعة هي المبادئ الثابتة التي أنزلها الله علينا. الفقه هو العلم الذي يمكّننا من فهم الشريعة وتطبيقها على حياتنا اليومية. الشريعة إلهية ثابتة لا تتغير أبدا، لكن الفقه إنجاز بشري يتغير بتغير الزمان والمكان. شريعة الإسلام بالتأكيد تدعو إلى الحق والخير والعدل والمساواة. إن ما يدعو الإخوان والسلفيون إلى تطبيقه ليس مبادئ الشريعة التي أنزلها الله، وإنما أحكام فقهية كتبها بشر مثلنا، يصيبون ويخطئون، وكثير من هذه الأحكام كانت مناسبة للمجتمع في القرن العاشر لكنها لم تعد ملائمة للمجتمع في القرن الحادي والعشرين.

إن الإخوان والسلفيين يسيطرون على لجنة كتابة الدستور من أجل تطبيق الأحكام الفقهية القديمة بأي وسيلة. بعد أن اتفق الليبراليون والأقباط والإسلاميون على المادة الثانية التي تؤكد أن مبادئ الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع.. عاد الإخوان والسلفيون ووضعوا مادة في مسودة الدستور تقول:

«مبادئ الشريعة تشمل أدلتها الكلية وقواعدها الأصولية والفقهية ومصادرها المعتبرة في مذاهب أهل السنة والجماعة».

هذه المادة ببساطة تحيل مبادئ الشريعة إلى الأحكام الفقهية وتدفع بمصر إلى خطر محقق. ولقد بحثت عن أحد المصادر المعتبرة في مذاهب أهل السنة والجماعة فلم أجد خيرا من كتاب «فقه السنة» للمرحوم الشيخ سيد سابق «١٩١٥ - ٢٠٠٠»، (صادر عن دار الفتح للإعلام العربي في ثلاثة أجزاء). هذا الكتاب باعتراف الجميع من أهم كتب الفقه وأرفعها مكانة، أضف إلى ذلك أن الشيخ سيد سابق كان من القيادات التاريخية لجماعة الإخوان المسلمين، حتى إن كتاب فقه السنة قد صدر بمقدمة كتبها المرحوم الشيخ حسن البنا (مؤسس جماعة الإخوان المسلمين) أشاد فيها بالكتاب واعتبره إنجازا عظيما يستحق به مؤلفه ثوابا من الله. فلا يستطيع أحد من الإخوان أو السلفيين أن يجرح في كتاب «فقه السنة»... عرض الشيخ سيد سابق في كتابه لمذهب الجمهور من أهل السنة والجماعة في شتى نواحي الحياة. أعتذر هنا لأنني سوف أستعمل كلمة كافر للإشارة إلى المواطن القبطي، فهكذا فعل معظم الفقهاء، وهكذا فعل الشيخ سيد سابق نفسه.. فيما يلي بعض الأمثلة من الكتاب:

أولًا: إذا افترضنا أن لصًا مسلمًا سرق صيدلية مملوكة لصيدلي قبطي.. في هذه الحالة إذا كان الشهود على واقعة السرقة أقباطا فإنه لا تجوز شهادتهم لأن رأي جمهور الفقهاء يؤكد أنه لا تقبل شهادة غير المسلم على المسلم... يقول الشيخ سابق في «الجزء الثالث صفحة ٣٨٠»:

«يشترط في قبول الشهادة أن يكون الشاهد مسلما، فلا تجوز شهادة الكافر على المسلم إلا في الوصية أثناء السفر (عند الإمام أبي حنيفة)».. أي أنه إذا كان المسلم مسافرا وحضره الموت ولم يجد إلا قبطيا ليبلغه بوصيته، هذه الحالة الوحيدة التي تقبل فيها شهادة القبطي على المسلم. فيما عدا ذلك لا تقبل شهادة القبطي على المسلم إطلاقا.. نستطيع أن نتخيل الفوضى التي سوف يحدثها هذا الحكم الفقهي إذا طبق في مصر.. سيكون بإمكان أي مسلم أن يعتدي على أملاك الأقباط وكنائسهم وهو مطمئن إلى أن كل الذين سيشهدون على ارتكابه الجريمة من الأقباط الكفار، وطبقا لرأي جمهور الفقهاء، لا يجوز قبول شهاداتهم على المسلم حتى لو ارتكب جريمة.

ثانيا: شرب الخمر محرم على المسلمين وعقوبته الجلد ثمانين جلدة (بعض الفقهاء قالوا أربعين جلدة فقط).. هذا الحكم معروف إلا أن الفقهاء يذهبون إلى وجوب تطبيق حد الخمر على غير المسلمين أيضا.. يكتب الشيخ سابق (الجزء الثاني صفحة ٤٩٣) «لا يشترط الإسلام في تطبيق حد الخمر، فالكتابيون الذين يتجنسون بجنسية الدولة المسلمة.. مثل الأقباط في مصر.. وكذلك الكتابيون الذين يقيمون مع المسلمين (مؤقتا) مثل الأجانب.. هؤلاء يقام عليهم الحد إذا شربوا الخمر في دار الإسلام...».

لنا أن نتخيل ماذا سيحدث إذا طبقنا هذا الحكم.. فالقبطي الذي يشرب البيرة سوف يقبض عليه ويجلد ثمانين جلدة. هل لنا أن نتفاءل بمستقبل السياحة في مصر؟! عندما ندعو السائح الأوروبي أو الأمريكي لزيارة مصر يجب أن نحذره لأنه لو أحضر زجاجة نبيذ معه إلى مصر وشرب منها مع الأكل مثلما يفعل في بلاده قد يقبض عليه ويجرد من ثيابه ويتم جلده وفقا لهذا الحكم الفقهي. كم من الأجانب على استعداد لخوض هذه المخاطرة من أجل قضاء إجازتهم في مصر؟!

ثالثا: القذف هو الاتهام بالزني والخوض في الأعراض بالسوء.. هذه جريمة في الفقه الإسلامي وعقوبتها الجلد ثمانين جلدة، لكن الغريب أن جمهور الفقهاء اعتبروا إسلام المجني عليه شرطا أساسيا لإقامة الحد على من قذف في حقه.. يقول الشيخ سابق في كتابه «الجزء الثاني صفحة ٥٣٥»

«الإسلام شرط في المقذوف (المجني عليه). فلو كان المقذوف من غير المسلمين لم يقر الحد على قاذفه عند جمهور العلماء، وإذا كان العكس فقذف النصراني أو اليهودي المسلم فعليه ما على المسلم: ثمانون جلدة».

من يستطيع أن يتحدث بعد ذلك عن حقوق المواطنة والمساواة أمام القانون؟ إذا سب القبطي المسلم يتم جلده ثمانين جلدة، وإذا سب المسلم القبطي لا يجوز جلده. وكأن الكرامة الإنسانية حكر على المسلمين فقط، أما الأقباط فهم مخلوقات بلا عرض ولا كرامة..

رابعا: الدية غرامة مالية على من ارتكب القتل الخطأ أو شبه العمد.. لكن هذه الدية، طبقا لرأي جمهور الفقهاء، تختلف باختلاف الجنس والدين.. دية المرأة المسلمة المقتولة

نصف دية الرجل المسلم المقتول ودية القبطي المقتول نصف دية الرجل المسلم المقتول، أما دية المرأة القبطية المقتولة فتبلغ نصف دية المرأة المسلمة المقتولة (أي ربع دية الرجل المسلم المقتول).. هذا حكم جمهور الفقهاء كما يؤكد الشيخ سابق في كتابه «الجزء الثالث صفحة ٦٠ و٦١».. ونحن إذا طبقنا هذا الحكم الفقهي نكون قد اعترفنا بأن الحياة الإنسانية ليس لها القيمة ذاتها عند الناس جميعا، فحياة الرجل المسلم أغلى من حياة المرأة المسلمة، وحياة القبطي أرخص من حياة المسلم، وحياة المرأة القبطية أرخص من الجميع (لأن بها العيبين فهي امرأة وقبطية). هل يمكن قبول هذا المفهوم ونحن في القرن الواحد والعشرين؟..وهل تتحمل الدولة المصرية العقوبات الدولية التي ستنهال عليها إذا طبقت هذا الحكم الذي يخالف كل معاهدات حقوق الإنسان التي وقعت عليها الحكومات المصرية المتعاقبة؟!

خامسا: في جريمة القتل يجب تطبيق القصاص على القاتل وبالتالي ينفذ فيه حكم الإعدام.. إلا أن من شروط القصاص أن يكون المقتول مسلما، أما إذا كان المقتول كافرا قبطيا، فإن القاتل لا يطبق عليه القصاص.. يقول الشيخ سابق في كتابه «الجزء الثالث صفحة ٢٥».

«من شروط القصاص أن يكون المقتول مكافئا للقاتل حال جنايته، بأن يساويه في الدين والحرية، فلا قصاص على مسلم قتل كافرا أو حر قتل عبدا، لأنه لا تكافؤ بين القاتل والمقتول.. بخلاف ما إذا قتل الكافر مسلما أو قتل العبد حرا فإنه يقتص منهما»..

بعض الفقهاء خالفوا هذا الرأي، لكن الرأي الغالب عند جمهور الفقهاء من أهل السنة والجماعة أن المسلم لا يقتل بغير المسلم، ولو أننا طبقنا هذا الحكم الفقهي فإن المصري المسلم إذا قتل قبطيا بالرصاص أو ضربه حتى مات، لا يجوز في هذه الحالة إعدام القاتل المسلم، لأن القاعدة أنه لا يقتل المسلم إذا قتل غير المسلم.. ماذا تكون حالة المجتمع إذا تم تطبيق هذا الحكم الفقهي؟ وكيف ندعي بعد ذلك أننا نعيش في دولة يتساوي فيها المواطنون إذا كان المسلم لا يجوز إعدامه إذا قتل قبطيا، بينما يعدم القبطي إذا قتل مسلما؟!

هذه بعض نماذج من أحكام فقهية، يريد الإخوان والسلفيون أن يطبقوها في مصر. وكلها من صنع فقهاء عاشوا واجتهدوا لاستنباط هذه الأحكام لتوافق المجتمعات القديمة، لكنها لو طبقت اليوم في مصر لقضت على المجتمع قضاء مبرما لا رجعة فيه ولقامت في مصر حرب أهلية أو لتم تقسيم مصر بين المسلمين والأقباط كما حدث في السودان....

أكرر أننا لسنا ضد الشريعة الإسلامية، لأن شريعة الله هي العدل والحق، لكننا ضد تطبيق أحكام فقهية قديمة كانت مناسبة من ألف سنة لمسلمين عاشوا في مجتمعات تختلف ظروفها تماما عن ظروفنا اليوم. إذا أردنا أن نطبق الشريعة الإسلامية بشكل صحيح، يجب أن يجتهد فقهاؤنا أولًا من أجل استنباط أحكام فقهية جديدة تناسب عصرنا الحديث، أما أن نتعسف في الدين وعلى أنفسنا، ونطبق أحكاما فقهية قديمة، فنحن نسعى بذلك إلى تمزيق المجتمع وتدمير بلادنا وندفع مصر إلى الوراء عدة قرون.. فيأيها المتطرفون المتلهفون على قطع الأيدي والرجم والجلد.. أتمنى أن تراجعوا أنفسكم وتفكروا مرة واحدة في أن تطبيق الشريعة هدفنا جميعا، لكن الأحكام الفقهية القديمة لم تعد تناسب العصر الذي نعيش فيه. إنكم بتطرفكم وجمود أفكاركم تسيئون للإسلام وتدفعون بنا إلى كارثة محققة، وواجبنا، مسلمين وأقباطا، أن نمنعكم من ذلك. وسوف نمنعكم بإذن الله ونحمي بلادنا من تطرفكم. لن نعترف بالدستور المشوه الذي تفرضونه على المصريين. الثورة مستمرة حتى تتحقق الدولة المدنية الحديثة. سوف نتقدم نحو المستقبل ولن نعود أبدا إلى ظلام الماضي.

الديمقراطية هي الحل.

١٩ من نوفمبر ٢٠١٢

من يعالج الرئيس؟

تــم عقد الاجتــماع في فيلا مرشــد الإخوان. جــاء الرئيس مــرسي والمهندس خيرت الشــاطر مبكــرا قبــل أذان الفجــر. كانا متوضئـين فأمهما فضيلــة المرشــد وأدوا الصلاة وجلسوا يرددون التسابيح والأدعية، ثم دعاهما المرشد إلى الإفطار. كانت المائدة عامرة: فول مدمس وبيض مسلوق وبيض أومليت وفطير مشلتت ساخن وعسل أبيض وعدة أنواع من الجبن، أهمها جبن قريش فلاحي طازج. أكل الثلاثة بشهية ثم ذهبوا إلى حجرة مكتب المرشد الفخمة حيث بدءوا الاجتماع فورا وهم يحتسون القهوة.. قال المرشد:

- أريد أن أستمع إلى تقييمكما للموقف..

بادر الشاطر قائلا:

- بالنســبة للموقــف الــدولي: الإدارة الأمريكية تدعمنا وقد اتصلــوا بي وقالوا إنهم ســيصدرون تصريحا ضد العنف الذي حدث أمام القصر الرئاسي، فقلت لهم أهم شيء أن يكــون البيــان عامًّا وليــس فيه إدانة للإخــوان. الأمريكان وافقوا. بالنســبة للموقف بالداخل..شباب الإخوان جاهزون للتعامل مع أي تجمعات ضد الرئيس.

لمس المرشد نظارته وقطب جبينه وقال:

- هل أعداد الشباب كافية..؟!

ضحك الشاطر وقال:

- طبعا. شباب الإخوان وحوش. الواحد منهم يضرب عشرين عيل من العلمانيين.

بدا الرضا على المرشد وقال:

- وأنت يا مرسي ما رأيك..؟

تنحنح الرئيس وقال:

- يا فضيلة المرشد سيادتك دائما ترى ما لا نراه. ربنا سبحانه وتعالى يلهمك الصواب للإسلام وللمسلمين.

ابتسم المرشد بعطف وقال:

- أنا حاسس يا مرسي إنك عاوز تقول حاجة!

قال الرئيس مرسي بصوت خافت:

- يا فضيلة المرشد أنا الحقيقة لم أكن أتوقع أن الإعلان الدستوري يتسبب في كل هذه المظاهرات.. حاولت أمتص الغضب وأعلنت الإعلان الدستوري الجديد. لكن المظاهرات ما زالت في كل مكان.

قاطعه المرشد بحدة:

- هذا غضب الباطل يا مرسي. نحن على حق وهم على باطل. لقد مكننا الله من حكم مصر أخيرا. لن نسمح للعلمانيين كارهي الدين بتولي السلطة أبدا. مصر الآن تدخل عصر الخلافة المباركة.

هز الشاطر رأسه مؤيدا وقال:

- إنهم يحاربون شرع الله. والله لن نترك الدستور لهم أبدا ولو متنا جميعا دونه. عارف مين عاملين كل هذه الضجة. فلول مبارك على شوية أقباط وشيوعيين ملحدين. كلهم بلا قيمة. إحنا حنكسب أي انتخابات وأي استفتاء مهما عملوا. الناس في مصر عاوزة الدين. الدين معنا. مهما كان موضوع الاستفتاء الناس بتشوف الدين فين وتؤيده.

ابتسم الرئيس مرسي وتمتم:

- طبعا. طبعا.

قلب المرشد في الأوراق أمامه وقال:

– الشرطة متقاعسة يا مرسي عن حماية مقرات الإخوان.

قال الرئيس:

– لقد عقدت اجتماعا مع وزير الداخلية وقد وعدني خيرا بإذن الله.

بان الغضب على المرشد وصاح:

– كلام فارغ. تم حرق أكثر من عشرين مقرًّا للإخوان المسلمين.. وزير الداخلية إما فاشل وإما متواطئ.

سأل الرئيس مرسي:

– هل ترى يا فضيلة المرشد أن نعين وزيرا آخر للداخلية؟

مسح المرشد بكفيه على وجهه (وهذه عادته عندما ينفعل) ثم تنهد وقال:

– لا. أي تعديل وزاري الآن سيعطي رسالة سلبية، وقد يثير عداوة لواءات الداخلية. ننتظر قليلا وما إن تهدأ الأمور يجب أن يتغير هذا الوزير. الآن. لقد أعد إخوانكم خطة لتأمين المقار.. أريد أن أستمع إلى ملاحظاتكما.

مد المرشد يده بنسختين من الخطة إلى الرئيس مرسي والشاطر.. راحا يطالعان الخطة. ساد الصمت ثم قال الشاطر:

– الأعداد المطلوبة كبيرة. سنضطر لاستدعاء الاحتياطي.

هز المرشد رأسه وقال:

– افعل ما تراه ضروريا.

استمر الرئيس مرسي في القراءة ثم مد يده بالورق إلى المرشد وقال:

– أظن هناك خطأ في اسم مسؤول طنطا.

تناول المرشد النسخة لكنه تطلع إلى يد الرئيس وقال:

- أنت انجرحت يا مرسي...؟

نظر الرئيس مرسي إلى يده اليمني فلاحظ بقعة دم. عندئذ بان الانزعاج على وجهه وقال:

- غريبة. أنا مش فاكر إني انجرحت..

قال الشاطر مطمئنا:

- تلاقيك خبطت في حاجة وانت مش واخد بالك.

- لا. دي بقعة غريبة فعلا.

كانت مساحتها مثل قطعة نقود كاملة الاستدارة في منتصف راحة الكف تماما، وكان الدم جافا ولونه داكنًا. نهض الشاطر بسرعة وخرج من المكتب ثم عاد حاملا قطنًا طبيًّا وزجاجة مطهر. تناول الرئيس قطعة القطن وغمسها في المطهر وراح يدعك بقعة الدم بقوة عدة مرات لكنها لم تُزَل. استأذن الرئيس وهرع إلى الحمام ووضع يده اليمنى تحت الماء الساخن وراح يدعك يده بالصابون لكن بقعة الدم ظلت كما هي. لم تتأثر بشيء. عندئذ أحس الرئيس بجزع. استأذن من المرشد وركب سيارته وطلب من السائق أن يتجه بسرعة إلى المستشفى الخاص الذي يملكه طبيب صديقه وزميله في مكتب الإرشاد. عندما أخبر السائق أفراد الحراسة بالأمر جاءوا يطمئنون على صحة الرئيس لكنه أخفى يده اليمني وابتسم بصعوبة وأكد لهم أن الأمر بسيط وأنه بخير والحمد لله.

بعد نصف ساعة دخل الرئيس على عجل إلى مكتب الطبيب وبادره قائلا:

- أنا لقيت على إيدي بقعة دم مش عارف جات منين.

ارتدى الطبيب قفازا جراحيا وكشف على الرئيس ثم أمسك بيده ووضعها تحت المصباح الطبي وراح يفحصها بعناية، وفي النهاية غمس قطنة في محلول طبي له رائحة نفاذة وأخذ يدعك بقعة الدم بقوة لكنها ظلت ثابتة لم تتأثر.

ألقى الطبيب بالقطنة جانبا وقال:

- يـا دكتور مرسي حالتك غريبة فعلا. الدم لا ينزف من جرح عندك. الدم لازق في يدك ومش بيطلع.

ردد الرئيس بصوت مضطرب:

- أنا مستغرب جدا.

- وأنا أيضا، الحالة بالنسبة لي غير واضحة.

- والعمل..؟!

- العمل أنك تستحمل لغاية الصبح. أنا راح أكلم أستاذ أوعية دموية في ألمانيا لأني بصراحة أول مرة أشوف حالة زي كده.

هنا انفعل الرئيس قائلا:

- ما أقدرش أنتظر. أنا عندي اجتماع مع الوزراء السـاعة السـابعة، وبعد كده عندي خطاب لازم أسجله في التليفزيون. لا يمكن أتعامل مع الناس ويدي عليها دم.

بدا الأسف على وجه الطبيب ثم أطرق وقال بصوت خافت:

- سـيادة الرئيـس ما باليـد حيلة. الحالة غريبة وسـوف نعمل تحاليـل كثيرة هنا وفي الخارج حتى نفهم ما حدث ليدك.

أحـس الرئيـس أنـه لا فائدة مـن الحوار. شـكر الطبيـب وتوجـه إلى مكتبه في قصر الاتحاديـة. بعـد ذلـك مـضى النهار كـما كان مخططـا. مقابـلات مع مسـؤولين مصريين وأجانب ثم اجتماع مجلس وزراء، وبعد ذلك خطبة في التليفزيون سجلها لتذاع في اليوم التـالي. خـلال كل هذه المقابـلات كان الرئيس يضم يـده اليمني ويبعدهـا عن نظر من يحدثه حتى لا يلاحظ بقعة الدم.

عندمـا عـاد الرئيـس إلى بيتـه كان من الصعـب أن يخفـي الأمر عـن زوجته. حكى لهـا فانزعجـت وتناولت يده وراحـت تقلبها ثم حاولـت إزالة بقعة الـدم فوضعتها في المـاء السـاخن ودعكتهـا بقطعة من الليف وحجـر «خفاف» الذي يسـتعمل في تنظيف الكعوب، إلا أن البقعة لم تتأثر. ظلت مستديرة، داكنة، راسخة في منتصف كف الرئيس

كأنها تسخر من محاولات إزالتها. يئست زوجة الرئيس من إزالة البقعة فانسحبت وهي تتمتم وتستغفر الله ثم عكفت على قراءة القرآن، وقد تملكها حزن جعل الدموع تنسال على وجهها..

أخذ الرئيس حماما ساخنا حاول أثناءه ألا يفكر في البقعة، لكنه رغما عنه كان يتطلع إليها بين الحين والآخر، ويتمنى أن تكون زالت أو حتى انكمشت قليلا لكن البقعة ظلت كما هي. طوال الليل لم يستطع الرئيس أن ينام. انتابته هواجس سوداء. إنه لا يخاف الموت لأنه قدر الله. إذا كانت بقعة الدم عرضًا لمرض خطير فإن أجله سينتهي في موعده. إنه يخاف من انتشار الخبر. إذا استمرت هذه البقعة على يده سيلاحظها الجميع وستكون فرصة لخصومه من أجل الهجوم والتجريح. استغرق الرئيس في التفكير وعاد فتذكر كل ما حدث في اليوم السابق، فلم يجد أنه اختلط بشخص مجروح ولم يلامس الدم بأي شكل من الأشكال.

ما إن سمع أذان الفجر حتى توضأ وصلى ثم أمر بإيقاظ سائقه وأفراد الحراسة وارتدى ثيابه وتوجه إلى فيلا المرشد فوجد عنده خيرت الشاطر.. سلم الرئيس بسرعة عليهما وألقى بنفسه على المقعد.

تطلع إليه المرشد وابتسم وقال:

- أخبارك إيه. إن شاء الله تكون يدك خفت.

قال الرئيس مرسي بصوت خافت:

- يا جناب المرشد أنا تعبت. بقعة الدم على يدي لا تزول أبدا. الدكتور قال إنها حالة غريبة أول مرة يشوفها.

صمت المرشد قليلا، وبدا كأنه يفكر ثم قال:

- أظنك أحسن تسافر تشوف دكتور في أمريكا أو أوروبا.

لم يبد الرئيس متحمسا للفكرة. قال بصوت خافت:

- يا فضيلة المرشد. أنا خايف يكون ربنا بيعاقبني على الناس اللي ماتت.

سأل الشاطر بنبرة مستنكرة:

- ربنا يعاقبك ليه..؟!

رد المرشد بحزم:

- الناس اللي ماتت كان منهم شباب إخوان.

قال الرئيس:

- طبعا يا فضيلة المرشد. ربنا يرحمهم ونحسبهم شهداء بإذن الله، لكن أنا حاسس إني السبب. لو كنا تصرفنا بطريقة مختلفة كان ممكن الشهداء يعيشوا.

بدا المرشد وكأنه يكظم غيظه وقال بصوت عال:

- يا دكتور مرسي، افهم.. القرارات اللي أخذناها كانت ضرورية من أجل تمكيننا وإحباط مخطط العلمانيين أعداء الإسلام.

قال الشاطر:

- كنت عاوزنا نسيبهم يستولوا على الحكم يا مرسي..؟!

هز الرئيس رأسه وقال:

- لا طبعا. عندكم حق.

ابتسم المرشد وقال بهدوء:

- كل ما نأخذه من قرارات لإرضاء الله ورسوله. نحن لسنا طلاب سلطة مثل غيرنا، والحمد لله.

هز الرئيس مرسي رأسه وسكت، ثم تطلع إلى يده اليمني. كانت بقعة الدم لا تزال كما هي.

الديمقراطية هي الحل.

١٠ من ديسمبر ٢٠١٢

حوار غاضب في المقر السري

هـذا المقر السري لا يعرفه إلا الرجل الأول وبعض المقربين منه، وهو عبارة عن قبو كبير في عمارة على أطراف منطقة التجمع الخامس. القبو له مدخل منفصل يمنع سكان العمارة من رؤية الداخلين إليه وله مخارج تمكن المجتمعين من الهرب في أي لحظة.. يستعمل الرجل الأول المقر في اجتماعاته السرية المهمة. استعمله مثلا عندما تفاوض مع عمر سليمان، نائب مبارك، من أجل إنهاء الثورة وفض المتظاهرين في «التحرير» مقابل امتيازات طلبها لجماعته. واستعمله عندما عقد صفقة الخروج الآمن لأعضاء المجلس العسكري.. بالأمس فتح الرجل الأول المقر السري وأضاء النور ثم عبر ردهة طويلة، والرجل الثاني يمشي خلفه، ولما دخلا إلى الحجرة الرئيسية جلس الرجل الأول إلى المكتب، وجلس الرجل الثاني على المقعد أمامه ثم دار بينهما الحوار التالي:

رجل ١: أنا جبتك هنا لأجل نتكلم في المصيبة.

رجل ٢: فعلا مصيبة.

رجل ١: كيف تطلع نتيجة الاستفتاء في عشر محافظات أن نصف المصريين رافضين الدستور.

رجل ٢: أنا فعلًا مستغرب.

رجل ١: مستغرب لأنك فاشل.

رجل ٢: أنا أرفض هذا الوصف.

رجل ١: أنت فعلًا فاشل. هذه الحقيقة. إحنا اخترناك لمنصبك ويبدو أننا أخطأنا في الاختيار.

رجل ٢: أنا لم أسع إلى هذا المنصب وإنما فضيلتك كلفتني به. لا أستطيع أن أكمل الحوار بهذا الشكل. سأستأذن الآن وأرجع لما تكون أعصاب فضيلتك هدأت.

رجل ١: اقعد.

رجل ٢: أنا مُصر أستأذن.

رجل ١: وأنا مُصر إنك تقعد. لا تغضب. أنت تعلم كم أحبك في الله. سامحني على كلامي العنيف لكن الموقف صعب.

رجل ٢: أنا أتقبل من فضيلتك أي شيء لكن يعز عليّ اتهامي بالفشل. يشهد الله أنني لم أقصر.. عملنا الترتيبات كلها وأنا راجعتها بنفسي.. استمارات الاستفتاء عملناها من غير أختام. إخواننا دخلوا كمراقبين في معظم اللجان.. الأخوات لفوا على ستات البيوت وقدموا مساعدات عينية ومالية. صرفنا مبالغ كبيرة على مساعدات الناخبين الفقراء. زيت وسكر وأرز وكروت شحن. جبنا موظفين من عندنا بدل القضاة في لجان كثيرة.. استأجرنا آلاف الأتوبيسات لنقل الناخبين بعد الاتفاق معهم.. خطة العمل الموضوعة نفذناها بكل دقة.

رجل ١: أمال إيه اللي حصل..؟!

رجل ٢: اللي حصل مفاجأة. حاجة غريبة ما لهاش تفسير.. ملايين الناس نزلت وهي مُصرة ترفض الدستور.

رجل ١: الأقباط طبعًا.

رجل ٢: مش أقباط فقط. ملايين الناس العاديين للأسف. كانوا مشحونين ضدنا بطريقة عمري ما شفتها. ناس بتكرهنا فعلًا. حاولنا نزهقهم. تركناهم في طوابير ساعات ومع ذلك فضلوا واقفين مُصرين على دخول اللجان وحرروا محاضر وعملوا مشاكل.

رجل ١: أنا مش قادر أصدق. كيف يرفضنا نصف المصريين ونحن نمثل الإسـلام. إحنا الإسـلام. معقول المصريين يرفضوا الإسـلام..؟!. معقول المصريين ما يصدقوش خطباء المساجد وهم بيقبلوا أيديهم..؟!

رجـل ٢: الحمـد لله ما زالـت لرجـال الدين قداسـة. لـولا خطباء المسـاجد لكانت النتيجة أسوأ. يجب ألا ننسى أن النتيجة جاءت نعم للدستور.

رجـل ١: نعم بأغلبية قليلة جـدًّا إذا وضعناها مع الترتيبـات والمبالغ التي أنفقناها. يتبين أننا في حالة إخفاق مزري.

رجل ٢: دعاية الإعلام المغرض عملت تأثير سيئ.

رجل ١: أنا استدعيتك لأجل نأخذ قرارات. لازم نستعرض الموقف ونضع الحلول. لن نمشي من هنا قبل أن نتفق على ما يجب عمله.

رجل ٢: تحت أمرك.

رجـل ١: أنـا جبـت لك ملخـص لتعليقـات الصحف الأجنبيـة. ابقـى اقرأها على مهلك. الإعلام الغربي كله بيقول إننا انهزمنا سياسـيًّا من نتيجة الاسـتفتاء. إحنا بنقدم أنفسـنا للعـالم على أننـا أغلبية وأن الشـعب في يدنا نقـدر نحركه كما نريـد في أي وقت. بنقول للعالم إن الليبراليين ليس لهم أي وجود في الشارع.. بعد نتيجة الاستفتاء لا يمكن أحد يصدقنا. إذا كان نصف الشـعب صوّت ضدنا يبقى الليبراليين عندهم شـعبية زينا بالضبط. انت مقدر خطورة الموقف..؟!

رجل ٢: مقدر.

رجـل ١: في الداخـل عندنا مشـكلة أخرى خطيرة. كنا بنقنع شـبابنا إن كل إنسـان يرفـض الدسـتور يبقى علماني وضـد الديـن. الآن لازم تحصل لهم بلبلة وتشـكك لأن نصف الشعب رفض الدستور.

رجـل ٢: فعـلًا هناك إحباط بين شـبابنا من نتيجة الاسـتفتاء. الصبـح أحد قيادات الشـباب سـألني: معقـول نصـف الشـعب المصري بقـى ضـد الديـن..؟!. ماعرفتش أرد عليه.

رجل ١: لو شبابنا فضل في حالة تخبط ممكن يفقد ثقته فينا.

رجل ٢: ربنا يستر.

رجل ١: أنا وضعت خطوط عامة لمهمات يجب أداؤها من هنا لغاية يوم الاستفتاء الثاني.. المعركة حياة أو موت. لو طلعت النتائج زي الدور الأول تبقى بالنسبة إلينا ضربة ساحقة لن نفيق منها قبل سنوات.

رجل ٢: أنا جاهز لتنفيذ كل ما تأمر به فضيلتك.

رجل ١: أولًا لا بد من محاربة الإعلام الفاسد المضلل.

رجل ٢: اتخذنا عدة إجراءات في هذا الموضوع. . وزير الإعلام بدأ فعلا في استبعاد كل العناصر التي لديها مواقف عدائية منا. بالنسبة للقنوات الخاصة إحنا بنراجع تراخيصها وموقفها القانوني. أول ما نلاقي مخالفة بنتخذ إجراء قانوني ضدهم فورا.

رجل ١: كل ده مش كفاية.. لا بد من تقويم الإعلاميين المنحرفين بكل الطرق.

رجل ٢: أنا متفق مع فضيلتك. هم ليسوا فقط منحرفين وإنما معادون للإسلام كارهون لشرع الله. إحنا بعتنا رسالة قوية لهؤلاء. طبعًا فضيلتك سمعت عن الاعتصام الأخير والهجوم على جريدة الوفد. أول الغيث قطر بإذن الله.

رجل ١: بصراحة أنا تابعت الاعتصام ما عجبنيش. أولًا المعتصمون ضربوا شخصيات مشهورة وهاجموا جريدة الوفد علنًا فأعطوا للناس فكرة أننا بلطجية وده أكبر خطأ. إذا كنتم عاوزين تأدبوا واحد يبقي لازم الحادثة تكون بعيدة عنا. ثانيًا الرجل اللي قاد الاعتصام ده أنا غير مقتنع به أساسًا.

رجل ٢: أظنه رجلا مخلصا ولا أزكي على الله أحدا.

رجل ١: حتى لو كان مخلصا للأسف ضرره أكثر من نفعه لأنه أهوج وبيرتكب حماقات. في كل مرة يدعو الناس إلى اعتصام وبعدين يرجع بيته ينام ويسيبهم ينضربوا.

رجل ٢: هو بيقول إن ركبته بتوجعه ما يستحملش نومة الشارع.

رجل ١: طبعا ركبته لازم توجعه من وزنه الثقيل. واضح إنه بياكل بعنف. إزاي وهو في الاعتصام يذبح كل يوم خروف عشان ياكله مع أصحابه. قل له لما يعتصم مش ضروري ياكل لحم ضاني. يبقى ياكل الطواجن دي في بيته ولما يعتصم كفاية عليه سندوتشات. لما الشعب الجعان يشوفهم كل يوم بياكلوا خروف يقوم يتعاطف معهم على أي أساس..؟!

رجل ٢: الإخوة على اتصال به وأنا هأنقل له ملاحظات فضيلتك.

رجل ١: اسمع. أنا عاوزك تجيب من الأمن تقارير عن أصحاب الصحف والقنوات الفضائية. كلهم رجال أعمال وحتلاقي عليهم مخالفات. حد يتصل بهم ويبقي الكلام واضح.. إما أن يوقفوا الهجوم علينا وإما نتقدم ببلاغات، وطبعًا النائب العام حيحيلهم للمحاكمة.

رجل ٢: فكرة ممتازة.

رجل ١: المهم تنفذها بسرعة. موضوع آخر مهم في الدورة الثانية من الاستفتاء لازم نضاعف عدد الشباب. لازم يكونوا في كل لجنة.

رجل ٢: مجلس حقوق الإنسان طلّع تصاريح لعدد كبير من الإخوان حتى يحضروا داخل اللجان مع إن ده مخالف للقانون. لو زودوا التصاريح حيكون موقفهم محرج.

رجل ١: قل للإخوان في المجلس إن دي رغبتي. لازم يطلعوا ضعف التصاريح. أي مشكلة إحنا حنتعامل معها.

رجل ٢: حاضر.

رجل ١: الموضوع الثالث الترتيبات على الأرض. لازم نضاعف المجهود. الأخ فهد بعث لنا اليوم اتنين مليون دولار.

رجل ٢: محتاجين أكثر بكثير.

رجل ١: اعتبر الميزانية مفتوحة.. الناس كلها لازم تنزل تؤيد الدستور.. لازم نوصل لكل بيت.. لازم نساعد الفقراء.. سنوزع عليهم احتياجاتهم كلها وهم عمرهم ما يخذلونا.. اصرف ولا تهتم بالتكاليف.

رجل ٢: سأتخذ الإجراءات لمضاعفة الكميات.

رجل ١: إحنا عندنا خريطة لكل دائرة في مصر.. لو قدرنا نحشد الناس الصبح بدري في أول اللجنة. يبقى أخذنا الأصوات المطلوبة. بعد كده اللي هاييجي خليه يستنى في طوابير. بالطريقة دي نحقق أغلبية بإذن الله.

رجل ٢: بإذن الله. هل تكلفني فضيلتك بأي مهمة أخرى.

رجل ١: عاوزك تقول كلمة في التليفزيون ترحب فيها بالنتيجة وتقول إنك مستعد تقبل اختيار الشعب مهما كان. عاوزين الإخوة الكتاب والإعلاميين الشرفاء يهيئوا الرأي العام إن الدستور في أي بلد ممكن يتم إقراره بأغلبية ضئيلة.

رجل ٢: بدءوا فعلًا في التمهيد جزاهم الله خيرًا.

رجل ١: همتك وربنا معنا. سأتولى بنفسي الاتصال بالأمريكان. سأتصل بهيلاري كلينتون اليوم أو غدًا على أقصى تقدير. سأشرح لها أننا ما زلنا الأغلبية وما زال بمقدورنا السيطرة على الشارع. لازم أؤكد لها أن اتفاقنا ساري وإحنا بننفذه. لو ما أثبتناش قوتنا قدام الأمريكان سيتخلون عن دعمنا في أي لحظة.

رجل ٢: بالتوفيق إن شاء الله.

رجل ١: لا تغضب إن كنت تكلمت معك بعصبية.

رجل ٢: فضيلتك تعلم أنني لا يمكن أغضب منك. أستأذن من فضيلتك لأن لديّ اجتماع في القصر.

رجل ١: تفضل. بالتوفيق إن شاء الله.

كان هذا نص الحوار الذي دار بين الرجلين في المقر السري.

عزيزي القارئ.. من الرجل الأول ومن الرجل الثاني.؟!.. إذا توصلت إلى الإجابة الصحيحة برجاء إرسالها على عنواني الإلكتروني ولك هدية قيمة.

الديمقراطية هي الحل.

١٧ من ديسمبر ٢٠١٢

كيف تكذب وتحتفظ بوضوئك؟

الواقعة مسجلة بالفيديو:

وزير الإعلام الذي ينتمي إلى الإخوان المسلمين ذهب يوم الاستفتاء ليدلي بصوته، ولما كانت طوابير الناخبين أمام الباب الرئيسي ممتدة لمسافات طويلة، دخل الوزير إلى اللجنة الانتخابية من باب خلفي، وأدلى بصوته في لحظات، بينما الناخبون ينتظرون في الخارج لساعات حتى يدخلوا اللجنة. أثناء خروج الوزير سألته صحفية شجاعة:

– لماذا لم تدخل اللجنة من الباب الرئيسي مثل بقية المواطنين؟!

أجاب الوزير بلا تردد:

– أنا دخلت من الباب الرئيسي ولم أدخل من الباب الخلفي.

هكذا كذب الوزير أمام الكاميرات والصحفيين بلا أدنى حرج. هذا الكذب من وزير في بلد «ديمقراطي» كان سيشكل فضيحة ربما تؤدي للإطاحة به، لكننا في مصر التي يحكمها الآن مرشد الإخوان فسوف يظل الوزير الإخواني في منصبه مادام المرشد راضيا عنه. الغريب أن الوزير متدين، وهو بالتأكيد يحرص على أداء الصلاة وهو غالبا كان متوضئا وهو يكذب. السؤال هنا: ألا ينقض الكذب الوضوء..؟ ألا يعلم الوزير المتدين أن الكذب حرام، وأن الله لن يقبل صلاته إذا كان كاذبا؟..

هذا السؤال لا يختص به الوزير الكاذب فقط وإنما كل قيادات الإخوان المسلمين، بمن فيهم محمد مرسي. فهم يقولون ما لا يفعلون ويعدون ولا يوفون بوعودهم إطلاقا، وهم مستعدون لعمل أي شيء من أجل الاحتفاظ بالسلطة. أكاذيب الإخوان

بلا حصر وآخرها الاستفتاء الذي تم تزويره بوقاحة لتمرير دستور الإخوان. كل أنواع الانتهاكات حدثت في هذا الاستفتاء، بدءا من منع الأقباط من التصويت إلى الورقة الدوارة إلى إرهاب الناخبين وشراء أصوات الفقراء إلى التصويت الجماعي وقطع الكهرباء عن اللجان، حتى يتسنى تزوير النتائج.. كل ذلك فعله من يسمون أنفسهم الإخوان المسلمين دون أن يفكروا لحظة أن الكذب والتضليل وتزوير إرادة الشعب تصرفات تتعارض مع أبسط قواعد الإسلام.

جرب يا عزيزي القارئ أن توجه النقد لمرشد الإخوان على «فيس بوك» أو «تويتر» وسوف تنهمر عليك شتائم فاحشة يقذفك بها شباب متدين خصصه مكتب الإرشاد لمهمة سب معارضي الإخوان على الإنترنت.

كيف يكون كذابا شتاما من يقدم نفسه على أنه أخ مسلم، بينما الإسلام يحضنا على الاستقامة والصدق وحسن المعاملة؟! ما سر هذا التناقض الصارخ بين العقيدة والسلوك؟! إن أتباع الإسلام السياسي (الإخوان والسلفيين والجهاديين) لا يفهمون الدين، مثلما يفهمه المسلم العادي. إنما يقوم فهمهم للدين على الأسس الآتية:

أولا: التبعية المطلقة للمرشد

لا يعترف الإخوان والسلفيون بغير ما يقوله مرشد الإخوان وشيوخ السلفية.. عضو الإخوان يبايع المرشد على السمع والطاعة والمطلوب من الأخ المسلم ليس فقط أن ينفذ تعليمات المرشد وإنما أن يقتنع بها. قد ينفذ الجندي تعليمات قائده وهو غير مقتنع، لكن أن تطلب من آلاف الناس أن يقتنعوا بكل ما ينطق به إنسان مثلهم، وأن يؤيدوا كل ما يفعله ويعتبروه عين الصواب، معنى ذلك أنك تلغي عقولهم تماما وتنزع منهم قدرتهم على التمييز وتجعلهم أدوات طيعة في يد المرشد يحركهم كما شاء.

كثيرون من هؤلاء الشبان متعلمون، ومنهم مهندسون وأطباء، لكنهم في حالة تبعية ذهنية مطلقة لشيخهم تفقدهم القدرة على التمييز أو التفكير المستقل، والدليل على ذلك مثلا ما يفعله الشيخ حازم أبو إسماعيل بأتباعه. هذا الرجل شغل الرأي العام بجنسية والدته التي تبين أنها أمريكية على عكس ما قال، وهو يدعو أتباعه كل مرة

إلى الاعتصام ثم يتركهم، ويعود إلى منزله حيث ينعم بالدفء والوجبات الشهية التي يعشقها، ويتركهم يتلقون الضربات من الشرطة. لا يجرؤ أحد من أتباع «أبو إسماعيل» على مراجعته في هروبه المتكرر أو مناقشته في جنسية والدته، لأن ما يفعله في نظرهم هو الصواب المطلق.

مثل آخر، عندما خرج المرشد من المسجد فانحنى الإخوان على قدمه، وتنافسوا على شرف تلبيسه الحذاء. إن الإحساس بالضآلة، الذي يجعل من الإنسان فخورا بأنه يحمل حذاء إنسان مثله، ويضعه في قدمه الكريمة ـ يدلنا على مدى خضوع الإخوان لمرشدهم وعجزهم عن التفكير لأنفسهم.

ثانيا: الفهم الحصري للدين

مع الإخوان والسلفيين لا مجال للنقاش أو عرض وجهات النظر المختلفة في الدين.. الإسلام عندهم هو ما يقوله الشيخ أو المرشد فقط لا غير. الغريب أن معظم تعليقاتهم على الإنترنت تحتوي على أخطاء لغوية جسيمة، مما يدل على أنهم لا يقرءون، وأن ثقافتهم سمعية، يجلسون تحت قدمي الشيخ ليسمعوا كلامه ويرددوه. لا جدوى من مناقشتهم، لأنهم سيرفضون أي رأي لم يقله شيخهم حتى لو جاء من كبار العلماء، ولو ألححت عليهم في النقاش، فسيتعاملون معك بعدوانية.. لقد بنوا حياتهم على أن كلام الشيخ هو الحق، فلو قلت ما يشككهم في ذلك، فسيهاجمونك دفاعا عن تصوراتهم التي لو اهتزت، فسيكون عليهم أن يعيدوا النظر في حياتهم كلها.

ثالثا: شيطنة المخالفين

مرشد الإخوان وشيوخ السلفية يقومون عادة بنزع الطابع الإنساني عن خصومهم. الإخوان والسلفيون لا يعتبرون معارضيهم أفرادا لكل منهم حياته الإنسانية، وإنما يتم وضعهم جميعا تحت عنوان جامع وسلبي: «العلمانيون» «أتباع الغرب» «أعداء الشريعة». إنهم لا يعتبرون من يعارضهم سياسيا صاحب رأي مختلف، وإنما هو فاسق أو كافر أو عميل للصهيونية. هذا التحقير من المعارضين يسهل بالطبع الاعتداء على حقوقهم..

فـإذا اعتبرت أنك الوحيد الذي تملك الحقيقة المطلقة، بينما المعترضون عليك عملاء وأعـداء للديـن، فلا يمكن منطقيا أن تعترف لهم بحقوقك نفسـها، لأنك أفضل منهم. أنت تحمل رسالة الله بينما هم أتباع الشيطان. أنت طاهر تنفذ إرادة الله، بينما هم أنجاس وأعداء للإسلام، وبالتالي فإن الاعتداء على حقوقهم مباح وربما يكون ضروريا في لحظة ما. رأينا ذلك عندما استدعى «مرسي» ميليشيات الإخوان ليعتدوا على المعتصمين أمام القصر الجمهوري..

هنا برز التناقض بين العقيدة والسلوك: مجموعات من الملتحين الذين لا يسـمحون لأنفسـهم بـأي تقصير في الصـلاة يرتكبون جرائم مشـينة بلا أدنى إحسـاس بالذنب.. يضربـون البنـات، ويعتدون عـلى المعتصمين، ويعذبونهم ببشـاعة ويضربون بوحشـية مواطنا ذنبه الوحيد أنه مسيحي. إن فهم الدين عند الإخوان والسلفيين يجعلهم في حالة حـرب مع كل من يختلف معهـم، وفي الحرب كل شيء مباح، بـدءا من الكذب وتزوير الانتخابات إلى الضرب والتعذيب.

رابعا: البحث عن المؤامرة الكبرى

ذهبت السفيرة الأمريكية في القاهرة لتفقد الاستفتاء فاجتمع حولها شباب الإخوان والسـلفيين، وراحـوا يهتفـون بغضـب: إسـلامية إسـلامية.. هـؤلاء الشـباب أقنعهم شـيوخهم بأن هناك مؤامرة كبرى على الإسـلام تتزعمها أمريـكا، ولأنهم تابعون ذهنيا لمشـايخهم فمن الصعب عليهم أن يكتشـفوا أن الحقيقة عكس ذلك.. الولايات المتحدة ليست مشغولة بالإسلام إطلاقا، وإنما ما يشغلها ضمان مصالحها وأمن إسرائيل.

أمريـكا ترحب بالحكم الإسـلامي مادام سـيحفظ مصالحها، والأمثلـة كثيرة: أكبر حليـف للولايـات المتحدة منذ نصف قرن هو النظام السـعودي الـذي يعتبره الإخوان والسـلفيون نموذجا لنظام الحكم الإسـلامي. كما أن حركة طالبان قد أنشـأتها أساسـا المخابـرات الأمريكيـة، وفي باكسـتان تم تنصيـب الجنرال ضياء الحق بتمويل سـعودي لكـي يكـون حاكـما تابعا للولايـات المتحدة. وقـد فهم الإخـوان هذه المعادلـة ففتحوا قنـوات مـع الإدارة الأمريكية منذ أيام مبارك، وقد سـعى «مرسي» لضمان أمن إسرائيل

عـن طريق نفـوذه لدى حماس، ومـن يطالع الصحـف العالمية يجد كثيرا من المسـؤولين الغربيين يمدحون «مرسي» بالطريقة نفسها التي كانوا يمدحون بها «مبارك».

الإدارة الأمريكية تفضل أن يكون حاكم مصر ديكتاتورا متعاونا يسـيطر على شـعبه ويحقـق مصالح أمريكا، وهي لا تريد قيام نظام ديمقراطي في مصر، لأنه سيجعل منها دولة عملاقة تتحكم في مصير المنطقة كلها وقد تهدد إسرائيل. هذه حقيقة ساطعة لكن شـيوخ الإسلام السـياسي مسـتمرون في إقناع أتباعهم بأن الولايات المتحدة تتآمر ضد الإسـلام، بينما هم يسـعون إلى لقاء المسـؤولين الأمريكيين وإرضائهم بكل طريقة.. إن وجود مؤامرة كبرى ضد الإسـلام بقدر ما هي فكرة وهمية بقدر ما هي مهمة للشـيوخ، إذ تمكنهم من شحذ المشاعر الدينية للشباب وإعدادهم لتنفيذ أوامرهم.

هذه الأسـس الأربعة للإسلام السـياسي تغير معنى الدين من النقيض إلى النقيض. بدلا من أن يكون الدين وسيلة لتحقيق العدل والحرية والمساواة يتحول إلى أداة كراهية الآخرين واحتقارهم والاعتداء على حقوقهم وحياتهم. لذلك تحول أول رئيس مصري منتخب إلى ديكتاتور يعطل القانون، ويفرض دسـتورا مشـوها عـلى المصريين، ويجري اسـتفتاء مزورا، ويرسـل بلطجية لمحاصرة المحكمة الدسـتورية لإرهـاب القضاة حتى لا يحكمـوا ببطـلان الدسـتور. على أن هـذا التحول المؤسـف لـ«مرسي» كانـت له آثار إيجابيـة، فقد اجتمعت القـوى الوطنية والثورية لأول مرة وتوحـدت لإنقاذ الدولة من جماعـة الإخوان التي تسـعى لاختطافها.. لقد كان وصول الإخـوان إلى الحكم اختبارا مؤجـلا لمصر، وكان لا بـد لهـا أن تجتـازه.. كان أمـام الثـورة عقبـات ثـلاث: مبارك، والعسكر، والإخوان..

وقد نجحت الثورة في خلع مبارك ومحاكمته ونجحت في التخلص من حكم العسكر ولم يتبـق إلا الإخـوان الذين فشـلوا في اختبار الحكم، وانكشـفت صورتهـم القبيحة في شهور قلائل.. لو استوقفت الآن أي مصري في الشارع مهما تكن درجة تعليمه، وسألته عـن رأيه في الإخوان، فسـتجده مدركا الفرق بين الإسـلام الحقيقي وإسـلام الإخوان الذي يسـمح بالكذب والتزوير والعدوان على الناس. كل يوم يفقد الإخوان شـعبيتهم حتـى صـار أي واحد من قياداتهـم (بمن في ذلك مرسي نفسـه) عاجزا عـن الظهور في

أي مـكان عـام حتى لا تلاحقه الهتافـات العدائية من المارة... إن الجرائـم التي ارتكبها الإخوان خلال شـهور أفقدتهم شـعبيتهم، وكلما أحسـوا بذلك ازدادوا عنفا وشراسة. أتوقـع في الفترة المقبلة المزيـد من إجراءات القمع والاعتـداءات والاغتيالات ضد كل من يعارض الإخوان.

واجبنا الآن إسـقاط الدسـتور المشوه اللقيط بكل الطرق السلمية. الاستفتاء المزور تـم على دسـتور باطل أنتجته لجنة تأسيسـية باطلة غير قانونيـة كاد القضاء يحكم بحلها للمـرة الثانيـة، لولا أن عطـل «مرسي» أحكام القضـاء في إعلانه الديكتاتـوري. الثورة مسـتمرة حتى يسـقط حكم الإخـوان تماما كما سـقط مبارك، عندئذ سـتنطلق مصر إلى المستقبل الذي تستحقه.

الديمقراطية هي الحل.

٢٤ من ديسمبر ٢٠١٢

من أين تنفقون؟

عزيـزي القارئ إذا كنت تعمل طبيبًا أو مهندسًـا ولديك عيادة أو مكتب خاص... هـل يجوز مثلا أن تتصـل تليفونيا آخر العام بمصلحة الضرائب وتخبرهم بأنك خسرت في عملـك هـذا العام وبالتالي لن تدفع الضرائب، أم أن القانـون يلزمك بأن تقدم دفاتر مصروفاتـك وإيراداتك لتراجعها مصلحة الضرائـب وتثبت أرباحك وتقدر الضرائب المستحقة عليك؟ هـل يجوز أن تعتبر تقديم حسـاباتك للضرائب انتهـاكا لأسرارك؟ هـل يمكـن أن ترفـض حق مصلحـة الضرائب في أن تعرف كم كسـبت مـن عملك؟! هذه الأسـئلة إجابتها بديهية: من حق الدولـة أن تعرف أرباح المواطنين في أعمالهم حتى تقدر الضرائب المستحقة عليهم وتحصلها منهـم.. إذا كان هذا حق الدولة على المهنيين الذين يكسـبون لينفقوا على أولادهم فما بالكم بالسياسيين الذين يعملون بالعمل العام ويترشـحون للمجالـس النيابيـة، والذين يتم اختيارهـم لمناصب الدولـة العليا؟ أليس مـن حق الدولة ومن واجبها أن تراقب تمويل هؤلاء السياسـيين وأحزابهم وجمعياتهم؟ أليس من حق المواطن أن يعرف مصدر تمويل من سـيكون نائبا عنه في البرلمان أو رئيسـا للوزراء أو رئيسا للجمهورية؟

إن كشف مصادر تمويل الأحزاب والسياسيين حق أصيل للدولة ومواطنيها. في مصر ظهـرت عندنـا حالة غريبة بعد الثـورة. الأحزاب المصرية كلهـا تخضع لإشراف الدولة وتعلن عن مصادر تمويلها وتنشر ميزانياتها في الصحف إلا جماعات الإسـلام السياسي، فالمسـؤولون عنها يرفضون بشـدة أن يعلنوا عن مصادر تمويلهم بينما هم ينفقون ملايين الجنيهـات أمام أعيننا كل يوم. الإخوان والسـلفيون يشـترون مئـات المقار في محافظات

مصر بأموال مجهولة المصدر. يكفي أن نعرف أن الإخوان المسلمين لديهم ١٣٧٥ مقرا في أنحاء مصر، بل إن مقر الإخوان الرئيسي في المقطم وحده تم بناؤه بتكلفة ٣٠ مليون جنيه. أثناء الانتخابات نرى الإخوان والسلفيين وهم يوزعون آلاف الأطنان من المواد الغذائية مجانا على الفقراء من أجل شراء أصواتهم بل إنهم أحيانا يدعمون سعر أنابيب البوتاجاز بطريقة تعجز الدولة عنها. ثمة أدلة قاطعة نراها كل يوم تؤكد أن ميزانية الإخوان والسلفيين تقدر بمئات الملايين من الجنيهات، لكنهم لا يقولون أبدا من أين يحصلون على هذه الأموال الطائلة.

لقد طالبنا قيادات الإخوان والسلفيين مرارا بالكشف عن مصادر تمويلهم، وفي كل مرة ينتابهم الغضب ويردون علينا بسيل من الشتائم والاتهامات. إذا طالبت بحقك كمواطن في معرفة مصدر تمويل الإخوان والسلفيين، فستتحول فورا في رأيهم إلى علماني فاسق معاد للإسلام ورافض لشرع الله وعميل للغرب والصهيونية العالمية.. إنهم يتحدون الدولة ويضربون بقوانينها عرض الحائط عندما يرفضون الكشف عن تمويلهم.. قال أحد قيادات الإخوان مرة: «نعم عندنا مليارات الجنيهات ولن نقول من أين حصلنا عليها. لا دخل لأحد بأموالنا. موتوا بغيظكم!».

هذا المنطق شاذ ومرفوض لأننا لا نتحدث عن مخالفة بسيطة، بل جريمة سياسية وجنائية. السؤال هنا: هل الدولة مهملة وغافلة عن تمويل الإخوان والسلفيين أم أنها متغافلة ومتواطئة معهم؟ ثمة مؤشرات على تواطؤ واضح من الدولة.. قبل الثورة كانت الجمعيات السلفية تستأذن وزارة التضامن الاجتماعي من أجل الحصول على تمويل من شخصيات وجمعيات خليجية، وكانت وزارة التضامن كثيرا ما ترفض السماح للجمعيات بقبول التمويل لأسباب أمنية، بمعنى أن جهات الأمن كانت تكتشف أن هذا التمويل سيستعمل لأغراض سياسية فتوصي وزارة التضامن برفضه.. بعد تنحي مبارك تحالف الإخوان والسلفيون مع المجلس العسكري لتبادل المنافع.

العسكر كانوا يحتاجون إلى فصيل منظم يدعمهم ويضمن لهم استمرار امتيازاتهم، والإخوان والسلفيون كانوا يريدون الانتخابات أولا حتى يحصلوا على الأغلبية في البرلمان ليكتبوا دستور مصر على هواهم بعيدا عن بقية القوى الوطنية.. نتيجة لهذا

التحالف تجاهل المجلس العسكري تماما مراقبة مصادر تمويل الإخوان والسلفيين. في يوم ٢١ فبراير ٢٠١١ وافقت وزارة التضامن الاجتماعي على تمويل ورد من الخليج إلى جمعية سلفية بمبلغ ٢٩٦ مليون جنيه، وهو مبلغ هائل لا يتفق إطلاقا مع أهداف الجمعية الخيرية، وقد فشل المسؤولون عن الجمعية في تفسير أوجه إنفاق هذا المبلغ، فقالوا إنهم أنفقوا ٣٠ مليون جنيه في أغراض كفالة اليتيم ورعاية الفقراء. أما بقية المبلغ فقال المسؤولون عن الجمعية إنهم أنفقوه في «أغراض تنموية مختلفة»، وهو كما نرى مصطلح مبهم ومطاط ولا يحتاج المرء لذكاء كبير ليدرك أن هذه الأغراض التنموية المختلفة ليست بعيدة عن دعم الأحزاب السلفية أثناء الانتخابات.. نذكر هنا أن هذا المبلغ الهائل (٢٩٦ مليون جنيه) ورد من شخصيات خليجية معروفة، وأنه دفعة واحدة من التمويل المستمر لجمعية سلفية واحدة فقط. ولنا هنا أن نقدر حجم المليارات التي تنهمر على الإخوان والسلفيين، بينما ظلت الدولة المصرية طوال الفترة الانتقالية تغمض عينيها حتى لا يحرج المجلس العسكري حلفاءه من الإخوان والسلفيين.

مرة واحدة حاولت الدولة المصرية أن تراقب تمويل الإخوان والسلفيين عندما شكل وزير العدل الأسبق المستشار محمد الجندي لجنة قضائية للتحقيق في التمويل الخارجي، لكن المدهش أن هذه اللجنة بعد أن كشفت عن مبلغ الـ٢٩٦ مليون جنيه الذي حصلت عليه الجمعية السلفية المذكورة قررت اللجنة فجأة إغلاق ملف تمويل جماعات الإسلام السياسي إلى الأبد، وحصرت جهودها في مراقبة تمويل منظمات المجتمع المدني، وأحالت المسؤولين عنها إلى المحاكمة الشهيرة التي تم تهريب المتهمين الأمريكيين فيها بإيعاز من المستشار عبد المعز (الذي قام مرسي بتكريمه بعد ذلك). الباب مفتوح إذن على مصراعيه لأموال ضخمة تنهمر على الإخوان والسلفيين من مصادر لا يريدون الكشف عنها أبدا. وهم يستعملون هذا المال كما شاهدنا جميعا من أجل شراء أصوات الفقراء والمحتاجين. وقد حدث هذا التمويل الضخم برضا المجلس العسكري. ثم وصل الإخوان إلى السلطة فصار الوضع أكثر تعقيدا لأنه لا يمكن أن نتصور أن مرسي سيأمر بمراقبة تمويل الجماعة التي ينتمي إليها والتي دفعت به إلى السلطة.

نحن لا نتهم أحدًا بالخيانة ولا نشكك في وطنية أحد، لكن القضية خطيرة فعلا ولا يمكن السكوت عليها وذلك للأسباب التالية:

أولًا: في الـدول الديمقراطية جميعًا يتم تجريم أي تمويل خارجي لأغراض سياسـية. هذا التجريم قاطع دون أي استثناء، وإذا ثبت أن أحد السياسيين تلقى أموالا من الخارج ليستعملها في حملته الانتخابية فإن مصيره المحتوم سيكون العزل من منصبه والسجن. المجـال يضيق عن ذكـر القضايا التي تم فيها التحقيق مع مسـؤولين في دول ديمقراطية لاتهامهم بتلقي أموال من الخارج لأغراض سياسـية.. نحن إذن بصدد جريمة سياسـية وجنائية انتبهت لخطورتها الدول الديمقراطية جميعا ولا يمكن أن نقبل ارتكابها في مصر إذا كنا نريد أن نبني ديمقراطية سليمة.

ثانيـا: تدفـق أمـوال مجهولـة المصدر على الإخوان والسـلفيين ينسـف مبـدأ مهما في الديمقراطيـة: تكافـؤ الفـرص. الانتخابـات النزيهـة لا تتحقـق فقط بانعـدام التزوير، وإنما تتحقق عندما يمنح المرشـحون كلهم فرصة عادلة متسـاوية لكي يعرضوا برامجهم وأفكارهـم وتتحقـق عندما يختار الناخب مرشـحه بحرية بعيدا عن الرِّشـا الانتخابية، وتتحقق عندما يعرف الناخب مصدر أموال كل مرشـح وكيف حصل عليها. لا يمكن قبـول نتائـج أي انتخابـات إذا اسـتمر الإخوان والسـلفيون في إنفـاق ملايين لا نعرف مصدرها من أجل استغلال فقراء مصر وشراء أصواتهم الانتخابية. في ظل هذه الظروف حتـى لـو لم يحدث تزوير في صناديق الانتخاب فلن تكـون الانتخابات ديمقراطية أبدا، لأنها لن تعبر عن إرادة الشـعب الحقيقية وإنما سـتعبر عن استغلال الإخوان والسلفيين لحاجة الناس من أجل الوصول إلى السلطة بأي طريقة وأي ثمن.

ثالثا: إن اسـتعمال أحزاب الإسلام السياسي أموالًا مجهولة المصدر يقضي على سيادة الدولـة وكرامتها ويعرضها للخطر لأنه يسـمح لأطراف خارجيـة بالتحكم في مجريات الأمور في مصر... نتمنى هنا أن نعي درس لبنان ونتذكر ما حدث لهذا البلد العظيم منذ السـبعينيات عندمـا تدفقت الأموال من أطـراف خارجية لتعيد تشـكيل لبنان كما تحب الأطراف الممولة حتى انتهى لبنان إلى الحرب الأهلية. نحن لا نتهم الإخوان والسلفيين بالعمالة لا سمح الله، لكننا مع احترامنا لهم نتساءل: إذا كان الإخوان والسلفيون لديهم مصـادر مشروعة للتمويل فلماذا لا يعلنون عنها ولماذا يرفضون الكشـف عن ميزانيتهم للـرأي العـام وإخضاعها لرقابـة الدولة؟ وإذا افترضنـا أن تمويل الإخوان والسـلفيين

يتدفـق عليهم من هيئـات أو حكومات في الخليج فهل نحن من السـذاجة بحيث نعتبر هذه الهيئات الممولة جمعيات خيرية؟ هناك مثل أمريكي يقول:

«I PAY I SAY» أنا أدفع أنا آمر...

من المنطقي أن تكون للهيئات الممولة للإخوان والسـلفيين أهداف سياسـية تحرص عـلى تحقيقهـا في مـصر؟! إذا افترضنـا أن هـذه الأمـوال تتدفـق على جماعات الإسـلام السـياسي من دول خليجية فلا بد أن ندرك أن بعض العائلات الحاكمة في الخليج تتخذ موقفـا عدائيا من الثورة المصرية منذ بدايتها حتى اليوم.. هذه الأنظمة الخليجية ترى في الثورة المصرية خطرا داهما على استقرارها في الحكم. وهم يعلمون أن الثورة لو نجحت في مصر وأقامت دولة ديمقراطية سـليمة فإن النموذج الذي سـتقدمه مصر سـيؤدي في النهايـة إلى سـقوط أنظمة خليجيـة عديدة.. هل نتصور مثلا أن هـذه الأنظمة الخليجية تمول جماعات الإسـلام السـياسي من أجل إنجـاح الثورة أم أنها تدفع هـذه الملايين من أجل إحكام قبضة الإسلاميين على السلطة مما يبعد عنها خطر الثورة؟!

إن الكشـف عـن مصـادر تمويل الإخـوان والسـلفيين واجب وحق أصيـل للدولة وللمواطـن في مـصر.. إذا كانت الثـورة تنضج وتتعلم من أخطائهـا، فلا يمكن دخول انتخابـات البرلمـان القادمـة ونحن لا نعـرف من ينفق عـلى من، وإلا فـإن ما حدث في الانتخابات من قبل سيحدث من جديد وسوف نرى أصوات الفقراء يشتريها الإخوان والسلفيون عيانا جهارا بأموال لا نعرف مصدرها. قبل أن يغضب الإخوان والسلفيون منا عليهم أن يضربوا نموذجا في النزاهة والاسـتقامة ويكشفوا للرأي العام عن مصادر تمويلهـم.. قبـل أن تشـترك القوى الوطنيـة في أي انتخابـات قادمة يجـب عليها أن تجد إجابة لهذا السـؤال: ما هي مصادر تمويل الإسـلام السـياسي في مصر..؟! أيها الإخوان والسلفيون من أين تنفقون؟

الديمقراطية هي الحل.

٣١ من ديسمبر ٢٠١٢

أن تكون مسلمًا في بريطانيا

أن تكـون مسـلمًا في بريطانيا معنـاه أن تدرك مبكرا أنك مختلـف. عندما تخرج وأنت تلميـذ مـن الفصل في حصـة الدين تطـاردك نظرات الفضول والدهشـة مـن زملائك الصغـار، عندمـا تذهـب لتأخـذ درس الدين في مكان آخـر مع بضعة تلاميذ مسـلمين مثلـك، بعـد ذلك سـتصاحب التلاميذ المسـلمين وتحتمي بهم حتى لا يسـخر أحد من دينك أو يسيء معاملتك.

أن تكـون مسـلما في بريطانيـا يعنـي أن كثيريـن لا يحبـون ديانتـك ولا يعترفون بها، وبالتالي ما إن تنطق باسـمك الذي يدل على دينك حتى تصفعك غالبا ردود فعل سلبية تـتراوح بـين المعاملة الباردة والكراهية الصريحة. أن تكون مسـلما في بريطانيا معناه أنك إضـافي، هامـشي، زائد عن الحاجة، مشـكوك في أمـرك، نادرا ما ينتبـه أحد إلى حقوقك وكرامتك. معناه أنك سـتضطر إلى الدراسـة والعمل في أعيادك الدينية لأن الدولة، ذرًّا للرمـاد في العيون، تعـترف لك بعيد واحد فقط وتعتبره عطلة رسـمية، أما بقية أعيادك الدينية فهي بالنسبة للدولة أيام عادية لا تعيرها أي اهتمام خاص.. تذكر كم مرة ذهبت يوم العيد إلى محاضرة مهمة أو اجتماع في العمل. كم مرة فسدت بهجة العيد على أولادك لأن لديهم يوم العيد امتحانا.. أن تكون مسلما في بريطانيا معناه أن تبذل كل مجهودك في الدراسة وأنت تعلم أنك غالبا لن تحصل على الدرجة النهائية حتى لو كانت من حقك.

أثناء الامتحانات الشـفوية في الجامعة ما إن يقرأ الممتحن اسـمك المسـلم حتى يربد وجهـه ويعطيك درجة أقل من زملائك. حتى لو حصلت على أعلى الدرجات فسـوف تتحايـل إدارة الجامعـة لتمنع تعيينك معيدًا لأنك مسـلم. الذين يمنعونك من حقك في

التعيين غالبا متدينون يؤدون فرائض دينهم لكنهم ببساطة يعتبرونك كافرا ولا يمكن أن تتمتع بنفس حقوقهم. أن تكون مسلما في بريطانيا يعني أن تعد نفسك للهجرة في أي وقت، عليك أن تختار أسماء أولادك ودراستهم بحيث تلائم البلد الذي قد تضطر للهجرة إليه إذا تعرضت لاعتداء من المتطرفين. أن تكون مسلما في بريطانيا معناه أنك لن تصل أبدا إلى مناصب عليا في الدولة. مهما بلغت كفاءتك فلن تكون أبدا رئيسا للجمهورية أو رئيسا للوزراء أو قائدا للجيش أو مديرا للمخابرات، لماذا..؟! لأنك مسلم وبعض رجال دين الأغلبية يعتقدون أن الله قد حرم تعيينك في المناصب العليا، كما أن الدولة في بريطانيا، بصراحة، لا تثق بك تماما. أنت في نظر الدولة مشروع خائن قد يتصل بالأعداء في أي لحظة لأن الأعداء لهم دينك نفسه.

أن تكون مسلما في بريطانيا معناه أن تعاني بشدة من أجل بناء مسجد تمارس فيه دينك. سوف يمنعك من بناء المساجد الدولة والمتطرفون. الدولة تضع قوانين مقيدة تجعل من بناء المساجد مهمة صعبة للغاية وتمنع تجديد أو ترميم أي مكان في المسجد (حتى لو كان دورة مياه) إلا بعد أخذ موافقات عديدة من السلطات.. أضف إلى ذلك أن المتطرفين في بريطانيا يعتبرون بناء أي مسجد اعتداء صارخا على دينهم وكرامتهم.. ما إن تشرع في بناء المسجد حتى يهب مئات المتطرفين فيهاجموه ويحرقوه ويعتدوا عليك وعلى أهلك وأولادك وهم يلعنونكم لأنكم كفار، كل هذا سيحدث لأنك تريد بناء مكان لعبادة الله وسوف يتركهم رجال الشرطة يفعلون ما يريدون ثم يصلون متأخرين ليكتبوا محضرا بعد فرار الجناة.. أن تكون مسلما في بريطانيا معناه أنك معرض في أي لحظة للتهجير من الحي الذي تسكنه.. يكفي أن يرسل إليك المتطرفون تهديدا بالقتل ويمهلوك يوما أو يومين حتى تغادر. عندئذ سيكون عليك أن تأخذ أهلك وأولادك وتترك بيتك إلى أي مكان بعيد. وإذا ذهبت تستنجد برجال الشرطة سيقولون لك:

- ننصحك بأن تغادر بيتك لفترة لأننا بصراحة عاجزون عن حمايتك.

إذا كنت مسلما في بريطانيا فأنت معرض في أي وقت لمذبحة، قد تدهسك مدرعات الجيش إذا تظاهرت من أجل حقوقك وقد تكون خارجا من المسجد مع زملائك يوم العيد فيهجم عليكم المتطرفون ويقتلونكم أو قد يتشاجر تاجر مع زبون (ويكون

أحدهما مسلما) في الحي الذي تسكنه فيتحول الأمر فورا من نزاع تجاري إلى حرب دينية. عندئذ سيهجم المتطرفون على بيوت المسلمين ويحرقونها وقد يقتلونكم، وسوف يأتي رجال الشرطة متأخرين كالعادة ويقبضون على بعض المهاجمين ولكن مهما بلغ عدد قتلى المسلمين فإن القتلة غالبا سيأخذون أحكاما مخففة أو تتم تبرئتهم.

إذا كنت مسلما في بريطانيا وشاء حظك العاثر أن تسكن في قرية أو منطقة عشوائية فقيرة.. فيكفي جدا أن يقف أحد الجيران تحت نافذتك ويصرخ:

- هذا الكافر يشتم ديننا على «فيس بوك».

هذه الجملة ستكون إشارة الهجوم لجيرانك المتطرفين الذين سيحاصرون بيتك ثم يعتدون عليك وعلى أسرتك وهم يصيحون بشعاراتهم الدينية. سيحدث ذلك مع أنك لم تهاجم دينهم على «فيس بوك»، كما أن كثيرين من المعتدين عليك لا يعرفون معنى «فيس بوك» أساسًا. بعد كل مذبحة جديدة سيخرج المسؤولون في الدولة ليغطوا دماء الضحايا الأبرياء بالكلمات الجميلة وقبلات المودة.. سيقولون إن التحقيقات ستأخذ مجراها وإن المجرمين لن يفلتوا من العدالة، ثم يؤكدون أن هذا الحادث المؤسف لن يؤثر أبدا على الوحدة الوطنية، وأن المسلمين يعيشون في بريطانيا في منتهى الأمان والانسجام.. أن تكون مسلما في بريطانيا معناه أن تتعود على سماع إهانات لدينك في كل مكان، في التليفزيون والشارع والمترو، سوف تشاهد رجال دين الأغلبية وهم يؤكدون أن دينك أنت المسلم ضلال وكفر ويحذرون أتباعهم من التعامل معك والاختلاط بأسرتك أو الترحم على موتاك حيث إن الرحمة لا تجوز عليكم أنتم المسلمين لأن مآلكم حتما إلى جهنم وبئس المصير.. بل إنهم سيمنعون أتباعهم من تهنئتك في أعيادك الدينية لأن هذه التهنئة ستكون دليلا على اعترافهم بدينك الذي هو كفر صريح. أن تكون مسلما في بريطانيا معناه أن تشاهد أحد المتطرفين وهو يمزق كتابك المقدس أمام الكاميرات ويقول إنه سيدفع أحد أحفاده إلى التبول عليه. عليك أن تتقبل هذه الإهانة العلنية وسوف يطلق سراح هذا المتطرف بعد محاكمة شكلية وسوف يتجمع أنصاره خارج المحكمة لينهالوا على دينك بالمزيد من السخرية والتجريح.

في بريطانيا من حق أي شخص أن يطعن في دينك لأنك مسلم، أما لو انتقدت أنت دين الأغلبية فسيقبض عليك فورا ويلقى بك في السجن أعواما طويلة بتهمة

ازدراء الأديان. هنا ستكتشف أن ازدراء الأديان في بريطانيا يقتصر على من يطعن في دين الأغلبية، أما دين الأقلية فهو مستباح تماما من الممكن لأي شخص أن يطعن فيه ويسخر منه ويمزق كتابه المقدس بدون أي مشكلة.. أن تكون مسلما في بريطانيا يحتم عليك أن تسأل عن دين الفتاة قبل أن تقع في حبها حتى لا تنتهي قصة حبك بمأساة. لو أحببت فتاة على غير دينك فإن آلاف المتطرفين سيعتبرون حبك اعتداء جسيما على شرفهم لا يغسله إلا الدم. سيهاجم المتطرفون بيتك وبيوت المسلمين في الحي ويحرقونها ويعتدون بالضرب عليك وقد يقتلونك، كل ذلك لأنك تجرأت على حب فتاة من دينهم مع أنهم لا يعرفون فتاتك ولا تهمهم في شيء ولو أنهم قابلوها في الأحوال العادية في الشارع قد يتحرشون بها جنسيا. لكنك في رأيهم مسلم كافر لا يجوز لك أبدا أن تنجس فتاة من دينهم...

أن تكون مسلما في بريطانيا ستُمنع من التعبير عن معتقداتك في الأماكن العامة. ستركب المترو فتجد كثيرا من الركاب يقرءون من كتابهم المقدس بصوت عال جدا لكنك لو فعلت الشيء نفسه فستجد الركاب يعترضون عليك وقد يضربونك. ستجد الآخرين يقسمون بمقدساتهم الدينية بينما لو أقسمت أنت بإلهك فسينزعج مستمعوك ولذلك سوف تمتنع عن القسم وتكتفي بكلمة «صدقني»... سوف تجد الآخرين يضعون شعاراتهم الدينية في كل مكان على السيارات والشرفات ومداخل البيوت وفي المصاعد لكنك لو وضعت شعاراتك الدينية مثلهم ستحاصرك نظرات الكراهية والاحتقار. أن تكون مسلما في بريطانيا معناه أن ترى قطاعا من المواطنين يطالبون بتطبيق شريعة دينهم عليك، وإذا اعترضت وحاولت أن تفهمهم أن لك دينًا آخر، وبالتالي من غير المعقول أن يطبقوا عليك شريعة دين لا تؤمن به – فسيردون عليك قائلين:

– بريطانيا بلدنا وسوف نطبق شريعتنا وإذا لم يعجبك فاذهب إلى أي بلد آخر.

إذا كنت مسلما في بريطانيا فعليك أن تتقبل أن تكون حرية العقيدة في اتجاه واحد فقط... إذا تحول مواطن مسلم إلى دين الأغلبية فإن الدولة تهنئه وتفرح به وتذلل له العقبات جميعا، أما إذا حدث العكس وتحول مواطن إلى دين الأقلية فعليه أن يهرب إلى الخارج بأقصى سرعة لأنه لو بقي في بريطانيا فقد يقتله المتطرفون طبقا لما يعتبرونه واجبا دينيا.

أخيرا، لو كنت مسلما في بريطانيا. فأرجوك ألّا تحزن من كل هذا الظلم ولا تكره بلادك ولا تتركها. تذكر كم كانت بريطانيا بلادنا جميلة ومتسامحة قبل أن تغزوها الأفكار المتطرفة المدعومة بأموال النفط. تذكر أننا في بريطانيا عشنا دائما معا، أكلنا وشربنا واجتزنا لحظات السعادة والأوقات الصعبة ودافعنا عن الوطن بأرواحنا ودمائنا. تذكر أنه مقابل كل متطرف هناك عشرة أشخاص متسامحين نشئوا على احترام عقائد الآخرين، وهؤلاء يعانون من اعتداءات المتطرفين مثلك تماما.. لا تهاجر من بريطانيا التي تحبها. ابق فيها ودافع عنها. اثبت مكانك وضع يدك في يدنا حتى نحرر بلادنا المتحضرة من العصابة المتطرفة الهمجية التي تسعى الآن للاستيلاء عليها.

* * *

عزيزي القارئ حدث في المقال السابق خطأ مقصود.

من فضلك استبدل بكلمة «بريطانيا» كلمة «مصر» واستبدل بكلمة «مسلم» كلمة «قبطي» واستبدل بكلمة «مسجد» كلمة «كنيسة».. ثم اقرأ المقال من جديد لتعرف معنى أن تكون قبطيا في مصر الآن... بعد ذلك أتمنى أن تتصل بكل الأقباط الذين تعرفهم لتهنئهم بعيد الميلاد المجيد.

الديمقراطية هي الحل.

٧ من يناير ٢٠١٣

حوار بين شاب ثوري ومواطن طيب

تم الحوار مصادفة. كان الشاب الثوري جالسا على مقهى في وسط البلد وقد وضع على المائدة أمامه لافتات تحمل شعارات سياسية وعلى المائدة المجاورة جلس رجل خمسيني أصلع راح يشرب الشاي بالنعناع ويدخن الشيشة في تلذذ واضح.. تطلع الرجل إلى الشاب ثم سأله بأدب:

- لا مؤاخذة.. ممكن أعرف إيه اللافتات دي..؟!

- دي لافتات حنرفعها يوم الجمعة ٢٥ يناير في المظاهرات بمناسبة الذكرى الثانية للثورة

- هو انت من شباب الثورة..؟!

- أنا واحد ضمن عشرين مليون مصري قاموا بالثورة.

- بصراحة أنا ماشتركتش في الثورة. اتفرجت عليها في التليفزيون. أنا واحد من اللي بيقولوا عليهم حزب الكنبة. كنت ضد مبارك طبعا وفرحت لما تنحى لكن عمري ما مشيت في مظاهرة.. باقولك إيه يابني مش كفاية علينا مظاهرات؟!. إحنا عاوزين استقرار. عاوزين عجلة الإنتاج تدور.

- الاستقرار لا يمكن يحصل إلا لما الناس يحسوا بالعدل.. ثم إن التظاهر السلمي من حقوق الإنسان. كل الدول الديمقراطية فيها مظاهرات يوميا واقتصادها لم يتأثر. نظام الإخوان زي نظام مبارك بيرمي فشله على شماعة المظاهرات.

- طيب ممكن تقول لي الهدف من مظاهرات يوم الجمعة..؟!

- سنتظاهر لأن شيئا لم يتغير بعد عامين من الثورة، بل على العكس تغيرت أشياء كثيرة إلى الأسوإ، حكم الإخوان زي نظام مبارك. نفس الاستبداد والظلم والقمع والغلاء والفقر والبطالة.. الاعتداء على القضاء ومحاولة استغلاله. إرهاب الكتاب والصحفيين ومحاكمتهم بتهم زائفة مثل إهانة الرئيس وازدراء الأديان. المحاكمات العسكرية للمدنيين. الاعتقال والتعذيب في الأقسام. هات لي شيئًا واحدًا تغير عن أيام مبارك.

- لكن الرئيس مرسي بقى له ستة أشهر فقط في الحكم وهو بيقول اصبروا وأعطوني فرصة.

- اسمع يا حاج. الإنسان لما يوعد مش المفروض يوفي بوعده..؟!

- طبعا.

- لو أنا وعدتك عشر مرات وكل مرة أخلف وعدي. هل لو وعدتك بعد كده تصدقني..؟!

- لا طبعا لو صدقتك أبقى عبيط.

- أهو انت قلت بنفسك. الشعب المصري مش عبيط. على فكرة أنا في الانتخابات الرئاسية برغم إني ضد الإخوان عصرت على نفسي ليمونة وانتخبت مرسي ضد شفيق. قلت لنفسي الإخوان مهما كانت عيوبهم حيبقوا أرحم من نظام مبارك لكن للأسف طلعوا الاتنين حاجة واحدة.. كنت أتمنى أن يكون الرئيس مرسي كما وعد رئيسا لكل المصريين لكنه أثبت أنه رئيس للإخوان فقط وبقية المصريين لا يهمونه في قليل أو كثير.

- الإخوان بيقولوا لازم ننتظر أربع سنين قبل ما نحكم على الرئيس مرسي.

- بص يا حاج. افترض إني اتفقت معاك إني أوصلك بسيارتي إلى الساحل الشمالي ثم أخذتك في الاتجاه العكسي إلى طريق الصعيد. هل ضروري إنك تنتظر لغاية لما نوصل الصعيد عشان تعترض...؟!

فكر الرجل قليلا ثم قال:

- لا طبعا. لازم أطلب منك ترجعني فورا لطريق الساحل اللي اتفقنا عليه يا إما تنزلني من السيارة.

- هي دي حالة مصر بالظبط.. مرسي بدل ما ينفذ وعوده بينفذ تعليمات مكتب الإرشاد وهو غير مهتم بأي حاجة إلا مصلحة الإخوان. مرسي يعمل على تمكين جماعته من الدولة بحيث يستحيل بعد ذلك خلعهم من الحكم. لا يمكن ننتظر أربع سنوات حتى يتم تنفيذ مخطط مكتب الإرشاد.. إما أن يعدل مرسي أو يرحل.

- ما تنساش إنه رئيس منتخب.

- صحيح الرئيس مرسي منتخب لكنه أخل بشروط انتخابه. أنت تنتخب الرئيس وفقا للقانون فإذا جاء هذا الرئيس ودهس القانون بقدمه وحصن قراراته ضد القانون وسمح بحصار المحكمة الدستورية العليا حتى لا تصدر أحكاما ضد اللجنة التأسيسية الباطلة التي شكلها.. إذا فرض الرئيس المنتخب علينا نائبا عاما بالمخالفة للقانون وإذا طلب هذا النائب العام من المحامي العام حبس مواطنين أبرياء حتى لا يحرج الرئيس يبقى نثق إزاي في النائب العام أو في الرئيس نفسه.. إذا فرض الرئيس على الشعب دستورا لا يمثل إلا جماعة الإخوان عن طريق استفتاء مزور.. إذا فعل الرئيس المنتخب كل ذلك فلا بد أن يفقد شرعيته قطعا لأن الشرعية مستمدة من احترام القانون والحاكم عندما يهدر القانون يبقى غير شرعي.

- ممكن أسألك سؤال وما تزعلش مني..؟!..

- تفضل.

- هو انت علماني شوية..؟!

- قصدك إيه بالظبط بكلمة علماني..؟!

- بصراحة إمام الجامع اللي باصلي فيه بيقول إن كل اللي بيعارضوا الرئيس مرسي من العلمانيين الرافضين لشرع الله وأعداء الإسلام.. بس انت شكلك ابن حلال.

ابتسم الشاب وقال:

- إذا كان المسلمين الأوائل انتقدوا تصرفات أبوبكر وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما يبقى إحنا مش من حقنا نعارض مرسي؟! كلمة علماني معناها فصل الدين عن

السياسة يعني ممكن تبقى علماني ومسلم ملتزم. حضرتك طبعا تعرف سعد زغلول ومصطفى النحاس وجمال عبد الناصر..؟

- دول زعماء مصر العظام.

- كلهم كانوا علمانيين. مش معنى كده إنهم ضد الدين، بالعكس كانوا بيعتزوا بإسلامهم لكن كان رأيهم إننا لا يمكن نبني دولة ديمقراطية حديثة على أساس ديني.

سكت الرجل وبدا عليه التفكير، بينما قال الشاب:

- إحنا الحمد لله مسلمين ونريد تطبيق شرع ربنا لكن المصريين ما كانوش كفار قبل ما يحكمهم الإخوان. معظم القوانين الموجودة في مصر مطابقة للشريعة الإسلامية وهذا رأي وزير العدل أحمد مكي وهو ينتمي فكريا إلى الإخوان المسلمين، بالإضافة إلى أن الإخوان هدفهم الأساسي السلطة وليس الشريعة.

- إزاي..؟

- فيه مشروع اسمه الصكوك الإسلامية، سمعت عنه..؟

- بصراحة ما ركزتش فيه.

- الإخوان عاوزين يؤجروا مصر مفروشة. أي واحد أجنبي يدفع يبقى من حقه يمتلك أي شيء في بلدنا حتى لو كان السد العالي أو قناة السويس.

- يا نهار أسود.

هكذا هتف الرجل بانزعاج وشرح له الشاب مشروع الصكوك الإسلامية ثم قال:

- مشروع الصكوك الإسلامية رفضه مجمع البحوث الإسلامية وأكد أنه مخالف للشريعة ومع ذلك الإخوان مصممين على تنفيذ المشروع بالرغم من مخالفته للشريعة.. يبقى الإخوان يهمهم تطبيق شرع الله..؟

- أعوذ بالله. بصراحة أشكرك لأنك شرحت لي الوضع. فعلا المفروض تحاولوا بكل طريقة توقفوا المشروع ده لأنه خطير.. إزاي نبيع بلدنا ياناس..؟!

- الصكوك الإسلامية واحدة من كوارث كتيرة عملها حكم الإخوان في ٦ شهور... الإخوان اعتدوا على حقوق المصريين وفرضوا عليهم دستور المرشد بالعافية عن طريق استفتاء مزور. بعد عامين من الثورة لسه المصريين بيموتوا في القطارات، والعمارات بتقع عليهم لأنها بدون ترخيص، لسه بيتحاكموا عسكريا وبيتعذبوا في الأقسام.. لسه المصري في الخارج مالوش قيمة ولا كرامة.. نجلاء وفا وأحمد الجيزاوي وغيرهم كتير اتحبسوا واتجلدوا ظلم في السعودية. مرسي قلب الدنيا عشان ١١ إخواني اعتقلوا في الإمارات بينما المعتقلين المصريين في كل دول الخليج ولا بيسأل عنهم مرسي ولا بيعمل لهم حاجة.

- لماذا لا تغيرون حكم الإخوان عن طريق الانتخابات..؟!

- أي انتخابات ديمقراطية في العالم لها شروط من أهمها الشفافية وتكافؤ الفرص.. أين هي الشفافية والإخوان والسلفيون ينفقون ملايين أثناء الانتخابات من أموال مجهولة المصدر وهم يرفضون خضوع ميزانيتهم لإشراف الدولة؟ إذا لم نعرف من أين ينفق الإخوان والسلفيون فلا شرعية لأي انتخابات. ثم أي انتخابات.. هذه التي تجري وفقا لقانون يضعه مجلس الشوري الباطل بناء على تعليمات مكتب الإرشاد؟

- يعني انت رأيك نقاطع الانتخابات..؟!

- لقد أعلنا عن شروط لنزاهة الانتخابات لو لم تتحقق سنقاطعها.

- كلامك مقنع لكن تفتكر إن المظاهرات ممكن تجيب نتيجة..؟!

- المظاهرات دي هي اللي خلعت مبارك وحاكمته ووضعته في السجن.

- يعني انتم عاوزين تخلعوا مرسي..؟!

- إحنا عاوزين حقنا.. حقنا نعمل دستور يعبر عن المصريين كلهم. حقنا إننا نتعامل بكرامة واحترام. حقنا أن يكون فيه عدل وحرية. حنستمر في الثورة لغاية لما نحقق أهدافها. لازم مرسي يحترم الشعب المصري ويلغي الدستور المشوه ويعطي المصريين حقهم في كتابة دستورهم. أما إذا رفض مرسي ذلك فلا بد أن يرحل.

سكت الرجل المسن وتأمل الشاب لحظة ثم قال برود:

- انت عندك كام سنة..؟!

- عندي ٢٨ سنة وخريج هندسة القاهرة قسم مدني دفعة ٢٠٠٧.

- طيب يا ابني انت شاغل نفسك في المظاهرات والاحتجاجات وبتعرض نفسك للخطر. ممكن تنضرب أو تموت لا قدر الله أو على الأقل يعتقلوك ويعذبوك.. ما فكرتش إنك تسيبك من وجع القلب ده وتشوف لك عقد عمل في الخليج.. تروح هناك تكسب وتكون نفسك وترجع بعد كام سنة تعيش في ملك.

ابتسم الشاب بحزن ثم نظر بعيدا كأنما يبحث عن كلمات مناسبة وقال:

- بص يا حاج أنا اشتركت في الثورة من أول يوم وشفت الشباب بيموت جنبي. أنا شلت على كتفي ده شهداء وشفت ناس كتير فقدوا عيونهم من الخرطوش.. كان القناصة بيضربونا بالرصاص. دائرة الليزر كانت بتلف علينا وكل مرة تقف تنطلق رصاصة في دماغ واحد منا ويقع وسطنا. أنا كان ممكن أموت في أي لحظة لكن ربنا أراد للشهداء إنهم يموتوا وسابني عايش لأجل أقوم بالمهمة اللي استشهدوا من أجلها. الشهداء ماتوا وهم بيحلموا بالعدل والحرية والكرامة وأنا حاستمر في الثورة لغاية لما أحقق حلمهم.

ساد الصمت لحظة ثم قال الرجل المسن:

- بصراحة انت وزمايلك شباب شجعان وعندكم حق تتظاهروا.

- إذا كنت مقتنع بكلامنا يبقى تنزل معانا يوم الجمعة.

- أنا عمري ما مشيت في مظاهرة.

ضحك الشاب وقال:

- ولا يهمك. انزل معايا المظاهرة وأنا حاخلي بالي منك.

ضحك الرجل والشاب وراحا يتفقان على موعد ومكان اللقاء في مظاهرات الجمعة.

الديمقراطية هي الحل.

٢١ من يناير ٢٠١٣

لماذا يقتل «مرسي» المصريين؟

لا يستطيع محمد مرسي أن يزعم أن الملايين الذين يطالبون بإسقاطه فلول نظام مبارك أو ليبراليون ويساريون معادون للإسلام السياسي. الحق أن أصوات الإخوان قد عجزت وحدها عن إنجاح مرسي في انتخابات الرئاسة والذين أوصلوه إلى مقعد الرئاسة في الجولة الثانية هم ثمانية ملايين مصري كلهم من خارج الإخوان، بالإضافة إلى عدد كبير من الثوريين الليبراليين واليساريين الذين قاموا بتدعيمه حتى لا يعود النظام القديم على يد منافسه شفيق.

كل ما يتردد عن مؤامرة ليبرالية يسارية إذن محض هراء، كما أن تصوير ملايين المعارضين للإخوان باعتبارهم فلولا للنظام البائد كذبة غبية. فلو كان نظام مبارك يملك ملايين المؤيدين لما سقط أصلا.. كل هذه أساطير يخدع بها الإخوان أنفسهم وأتباعهم ليخفوا حقيقة أنهم باتوا مكروهين من الشعب المصري الذي خدعوه وقمعوه وقتلوه. في اليوم التالي لتنصيبه رئيسًا دعا مرسي القوى الثورية إلى اجتماع في القصر الرئاسي حضرته فوجدت ممثلين لكل أطياف العمل الوطني من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين وأثناء الحوار الذي دار بيننا قبل لقاء مرسي لمست عند الجميع بلا استثناء تفاؤلا بأول رئيس مصري مدني منتخب واستعدادًا صادقًا لمساعدة الرئيس حتى ينجح وتتحقق نهضة مصر على يديه... لكن الرئيس مرسي انحدر إلى الفشل بسرعة لم يتوقعها أنصاره وخصومه على السواء. بعد أسابيع قليلة فوجئ المصريون بأن مرسي رئيس منتسب غير متفرغ، رئيس غائب عن الواقع منفصل عن الأحداث وكأنه خارج لتوه من مغارة أو كأنه يعيش في واقع افتراضي ذهني بعيد عن الحياة اليومية. اتضح للجميع

أن مرسي ليس صاحب قرارات الرئاسة وإنما تأتي إليه من مكتب الإرشاد معدة سلفا ليفض غلافها ثم يقرأها وكأنها صادرة عنه.

اكتشف المصريون أنهم لم ينتخبوا رئيسا لمصر بل مندوبا للإخوان المسلمين في الرئاسة.. هناك فيديو وصورة يعبران عن هذه الحالة. الفيديو يصور بعض الإخوان المسلمين وهم ينحنون على الأرض ليتسابقوا من أجل تلبيس مرشد الإخوان حذاءه بينما يقف فضيلته مادًّا قدمه الكريمة لأتباعه حتى ينجزوا مهمتهم الجليلة.. وصورة نرى فيها مرسي وهو يشب على قدميه ليقبل رأس خيرت الشاطر (حاكم الإخوان الفعلي). هكذا هي علاقة مرسي بمرشده بديع ورئيسه الشاطر. خاب أمل المصريين في رئيسهم المرؤوس ثم تضاعفت خيبة الأمل عندما بدأ الرئيس يتنصل من وعوده واحدا تلو الآخر، لا يتسع المجال هنا لاستعراض وعود مرسي الزائفة فقد تعود على أن يعد ولا يفي بوعوده وهو لا يخجل إطلاقا من أن يقول شيئا ويعمل عكسه.. ثم اكتشف المصريون أن مشروع النهضة الذي طنطنت له آلة الإخوان الإعلامية ليس إلا كلاما في الهواء. فقد مرسي مصداقيته بسرعة بالغة.

وشيئًا فشيئًا اتضح المشهد: الإخوان ومن ورائهم السلفيون والإرهابيون التائبون (الجهاد والجماعة الإسلامية) لا يعتبرون وصول مرسي للحكم فوزا ديمقراطيا بمنصب الرئيس، بل هو في رأيهم نصر إلهي على أعداء الإسلام (الذين هم بقية الشعب المصري) وبالتالي فقد قرروا استعمال الديمقراطية باعتبارها سلما خشبيا يصعدون به إلى السلطة ثم يركلونه بعيدا حتى لا يلحق بهم أحد. إن ما يسعى الإخوان لتحقيقه هو ببساطة إعادة ترتيب أوضاع الدولة المصرية بحيث يظلون إلى الأبد في الحكم، وهم يريدون استعادة الخلافة الإسلامية. هنا يكفي أن يقرأ الإنسان قليلا عن الفظائع التي ارتكبها الاحتلال العثماني لمصر والجرائم الوحشية التي قامت عليها الدولة الأموية والدولة العباسية ليعرف أن الحكم الإسلامي الرشيد، طيلة ١٥ قرنا، لم يوجد إلا لمدة ٣١ عاما (٢٩ عاما للخلفاء الراشدين وعامان لعمر بن عبدالعزيز).. الخلافة الإسلامية فكرة قد تكون جميلة لكنها قطعا غير قابلة للاستعادة لأنها لم توجد أساسا، لكن مشايخ الإسلام السياسي يحشدون أتباعهم تحت شعار الخلافة مستغلين جهلهم بالتاريخ وعواطفهم

الدينية الجياشة. الخلافة الإسلامية مثل طواحين الهواء التي حاربها «دون كيشوت» في رواية سرفانتس وهو يتخيل أنه يقهر جيوش أعداء وهميين لا يوجدون إلا في خياله.

الإخوان إذن يرتبون للبقاء في السلطة إلى الأبد ولذلك فقد تحول مرسي إلى ديكتاتور وأصدر إعلانا غير دستوري ليعطي نفسه صلاحيات مطلقة تمكّنه من فعل أي شيء يريده ودمر النظام القضائي بأن حصّن نفسه وقراراته من أي ملاحقة قضائية وقد سمح مرسي لأتباعه بمحاصرة المحكمة الدستورية العليا حتى تنتهي اللجنة التأسيسية الباطلة من كتابة الدستور الباطل الذي تم إعداده في مكتب الإرشاد.

سقط القناع عن وجه مرسي فذهب المصريون في احتجاجات سلمية أمام قصر الاتحادية فإذا بخيرت الشاطر يرسل بميليشياته المسلحة ليهاجموا المعتصمين في الاتحادية ويقبضوا عليهم ويعذبوهم ببشاعة. وسقط شهداء من المعتصمين والإخوان ذنبهم جميعا في رقبة مرسي ورئيسه الشاطر.. تصاعدت المقاومة ضد الديكتاتور الجديد لسبب بسيط: أن المصريين قاموا بثورة قدموا خلالها آلاف الشهداء وعشرات الألوف من المصابين، ولا يمكن بعد كل ذلك أن يقبلوا استبدال ديكتاتور بآخر. على أن استبداد الإخوان لا يشبهه إلا فشلهم في إدارة الدولة.. فبعد مذبحة الأطفال في حادثة قطار أسيوط فشل مرسي في اتخاذ أبسط الإجراءات من أجل منع تكرار المذبحة فتوالى سقوط الشهداء في قطارات الموت ثم ارتفعت الأسعار واستمر الكساد وظل مرسي يتوسل لصندوق النقد الدولي حتى يمنحه قرضا وقدم الشاطر مشروع الصكوك الإسلامية الذي يؤدي إلى بيع مصر لمن يدفع أكثر.. وهنا حدثت المفاجأة، فقد رفض مجمع البحوث الإسلامية مشروع الصكوك لأنه مخالف للشريعة الإسلامية، ورغم ذلك ظل الإخوان مصممين على تنفيذ المشروع المخالف للشريعة التي يتشدقون بها، وهذا دليل على أن الاستمرار في الحكم عند الإخوان أهم من الدين ذاته. هكذا انكشف الإخوان أمام الشعب بانتهازيتهم وكذبهم وفشلهم وعجزهم فلم يعد أمامهم إلا القمع. كان الحل أن يستعمل مرسي وزيرا للداخلية يعيد سياسات حبيب العادلي الإجرامية ويقتل المصريين بوحشية حتى يعيدهم إلى قفص الخوف والإذعان.

من يشاهد قتل المصريين في الأيام الأخيرة لا بد أن يتساءل: هل قتلت إسرائيل خمسين فلسطينيا في يوم واحد؟! هل قتلت إسرائيل الفلسطينيين بالرصاص وهم

يشـيعون موتاهـم إلى قبورهـم؟.. لقد تفوق الإخوان المسـلمون عـلى إسرائيل في القتل لكـن الفـرق أن إسرائيل تقتل مـن تعتبرهم أعـداء إرهابيين بينما مـرسي يقتل مواطنين مصريين كثيرون منهم انتخبوه للرئاسة بل احتفلوا بفوزه وهم لا يعلمون أن مرشحهم الفائز هو الذي سيقتلهم رميًا بالرصاص...

لماذا يقتل مرسي المصريين..؟!.. الإجابة التقليدية: لأنهم يهاجمون منشـآت الدولة.. ألا يمكـن الدفـاع عن المنشـآت دون قتل النـاس؟ ألا يحدد القانون إجـراءات متدرجة للتعامـل مـع المتظاهريـن بـدءا مـن قنابل الغـاز وخراطيـم المياه ثـم الإنـذار وإطلاق الرصـاص في الهـواء وأخيرا إطلاق الرصاص على أطـراف المتظاهرين حتى يتم منعهم دون قتلهـم..؟ هـل كان صعبا على ضباط الشرطة أن يصوبـوا بنادقهم إلى أقدام الناس بدلا من صدورهم ورؤوسـهم..؟! ألا يمكـن أن نحافظ على أرواح مواطنين مصريين ثـم نقبـض عليهم ونحاكمهـم كما يحدث في أي دولـة محترمة..؟ عشرات الشـهداء من المدنيين وشـهيدان من الشرطة سقطوا في يومين وسالت دماؤهم لتلطخ أيدي الإخوان إلى الأبـد. مرسي يقتل المصريين على أمل إدخالهـم في حظيرة الإخوان التي عاش عمره فيهـا لكـن الثورة بـددت الخـوف إلى الأبـد. المصريون مهـما قتلهم مرسي فلـن يذعنوا ولن يخافوا.

بعـد أن قتل مواطنيه يخرج علينا مرسي ليلقي بيانا عقيما ركيكا فلا يعتذر عن إزهاق الأرواح ولا يسـعى إلى اجتيـاز المحنـة التي تسـبب فيهـا وإنما يرفع أصبعـه في وجوهنا مهددا بالمزيد من القتل، ولا ينسى مرسي أن يشكر رجال الشرطة القتلة وكأنه يدعوهم إلى قتـل المزيـد من المصريين. المؤسـف أن هذه الاسـتهانة بأرواح المصريـين تصدر عن مرسي الذي يقدم نفسه باعتباره رجلا متدينا يقرأ القرآن ويصلي في الجوامع ويتكلم عن الدين ويطلق لحيته تأسـيًا برسول الله صلى الله عليه وسلم. لقد أثبت مرسي أن الإسلام الحقيقـي العظيم الذي نعتنقه ونعتز به يختلف إلى حد التناقض مع الإسـلام الذي يتبناه الإخوان المسلمون.

بعـد التهديـد والوعيـد ينهي مرسي بيانه البائـس بدعوة للحوار. ما هـو هذا الحوار وما فائدته بعد أن نفذ مرسي تعليمات مكتب الإرشـاد كلها فينا بدءا من تعطيل القانون

إلى فرض دستور الإخوان على مصر كلها إلى تزوير الاستفتاء إلى القتل المتواصل للمصريين.. علام نتحاور يا أخ مرسي؟ ولماذا..؟

الحق أن مرسي لا يحتاج إلى الحوار وإنما إلى التقاط صورة للحوار. لقد فقد الإخوان المسلمون سمعتهم ومصداقيتهم في الداخل والخارج وهم يحتاجون إلى تزيين صورتهم القبيحة باجتماعات زائفة شكلية يقدمون فيها أنفسهم للعالم باعتبارهم منفتحين على القوى الثورية. يا مرسي:

لو أردت إنقاذ نفسك من المحنة التي أوقعت مصر فيها فعليك أولًا أن تعود إلى الحق وتلغي الدستور المشبوه الذي فرضته على المصريين دون إرادتهم. إذا أردت أن تنقذ نفسك من مصير مبارك فعليك بمحاكمة قتلة المصريين سواء كانوا من الشرطة أو الجيش أو المدنيين.. لن يتحقق الاستقرار إلا بالعدل ولن يتحقق العدل إلا بإرجاع السلطة إلى الأمة التي انتخبتك ووثقت فيك فانقلبت عليها وعطلت القانون وتحولت إلى ديكتاتور تمارس أعتى السياسات الفاشية الوحشية من أجل استقرارك في الحكم. إن الشهداء الذين سقطوا في مدن مصر المختلفة دماؤهم في رقبة مرسي. الغريب أننا نحاكم مبارك بتهمة قتل المتظاهرين بينما مرسي يرتكب نفس الجرائم وما زال يملك من الجرأة ما يجعله يخرج علينا ليهددنا بالمزيد من القتل.

يا مرسي: أنت وجماعتك تنتمون إلى الماضي والثورة تنتمي إلى المستقبل، لا أنت ولا رئيسك الشاطر ولا مرشدك محمد بديع سيكون بمقدوركم أن تمنعوا المستقبل وتقضوا على الثورة. لقد تواطأتم على الثورة من البداية وكذبتم وعقدتم الصفقة مع العسكر على حساب الشهداء من أجل الاستئثار بالحكم إلى الأبد وبأي طريقة.. اقتل يا مرسي المصريين وأمعن في القتل، ولكن اعلم أن القتل لن يحميك من مصيرك ولن يقضي على الثورة. رسالتك وصلت يا مرسي وبقدر قتلك للمصريين فإن رد الثورة عليك سوف يصلك قريبا.. أقرب مما تتصور.

الديمقراطية هي الحل.

٢٨ من يناير ٢٠١٣

ست خطوات للتمكين

أولًا: ودّع ناخبيك وحدّد هدفك

بمجرد توليك السلطة يجب أن تخرج إلى الشعب.. هؤلاء الملايين الذين انتخبوك وفرحوا بفوزك وصاروا يتطلعون إليك بتفاؤل واعتزاز.. يجب أن تلقي عليهم نظرة وداع.. منذ الآن فصاعدًا يجب ألا تفكر فيهم.. حدد هدفك بدقة.. هدفك أن تبلغ مرحلة التمكين وتستولي على السلطة إلى الأبد.. لقد قضت جماعتك عقودًا تناضل من أجل السلطة حتى وصلت إليها أخيرًا.. يجب أن تبقى في الحكم ومن بعدك سيحكم أفراد جماعتك إلى الأبد.. لا تشغل نفسك بالاقتصاد ولا السياحة ولا التنمية، كل هذه موضوعات أقل أهمية سوف تجد لها حلولًا فيما بعد.. مهمتك الأولى الآن أن تغير تركيبة الدولة حتى يتحقق التمكين الدائم للجماعة.. اكتب الدستور الذي تريده جماعتك وافرضه على الناس بكل الطرق، ثم أصدر القوانين التي تحقق مصلحة جماعتك وتضر الآخرين.. إذا وقف القضاء في طريقك اضربه بقسوة.. ضع رجالك في مناصب القضاء وحاول أن تشتري من تستطيع من القضاة، أما من يرفض فسوف تجد مائة طريقة للقضاء عليه.. تذكر أن القاضي في النهاية رجل أعزل وأنت معك الدولة كلها.. إذا نكّلت بقاض واحد فسيرتدع عشرة قضاة.

ثانيًا: استعن بالأتباع والخدم

من أجل التمكين ضع أفراد جماعتك في كل الأماكن المهمة.. لا تترك منصبًا واحدًا مؤثرًا دون أن تمنحه لرجالك.. اترك المناصب غير المهمة لمسؤولين عاديين.. لا تحكم

على شخص بسابق أعماله ما دام خارج السلطة.. السلطة غواية كبرى كثيرًا ما تغير طباع البشر من النقيض إلى النقيض.. ها هي ذي أستاذة العلوم السياسية التي منحتها منصبًا تتحول إلى تابعة مطيعة لك تنحني أمامك وتردد كل ما تقوله وتدافع عن قراراتك وتختلق نظريات سياسية لتؤكد أنك حاكم عظيم.. ها هو ذا قاض اشتهر بالنزاهة ما إن تولى منصبًا حتى شرع في الدفاع عن القمع وانهمك في تفصيل القوانين التي تطلبها منه.. بالإضافة إلى هؤلاء المتحولين هناك خدم النظام السابق.. جيش كامل من الأفاكين المنافقين: أساتذة جامعة وصحفيون وكتاب وفنانون وسياسيون سيطاردونك بإلحاح بمجرد توليك الرئاسة.. كلهم خدموا النظام السابق ومستعدون لخدمتك فلا تردهم ولا تخسرهم.. استعن بهم فلديهم خبرة ستفيدك.. هنا يجب أن يكون تحت يديك مال يكفي للإنفاق على أتباعك.. لا بد من مصادر للتمويل من الخارج والداخل، حتى إذا أفلست الدولة فيجب أن يكون لديك أنت من المال ما يمكّنك من مكافأة رجالك حتى يتحقق التمكين.

ثالثًا: اغتصب وكن كفؤًا

هل تعلم أن عضلات الحوض عند المرأة من أقوى عضلات الجسم.. لا يمكن لأي شخص أن يغتصب المرأة إلا إذا توقفت عن المقاومة.. المغتصب الكفء يجب أن يسحق إرادة المرأة التي يغتصبها.. يجب أن تيأس الضحية من المقاومة ويتأكد لها أنه ليس أمامها اختيار سوى الاستسلام.. الفكرة نفسها يجب أن تنفذها في الشعب.. يجب أن يعلم الجميع أنك أشرس بكثير ممن سبقك.. يجب أن يفهم الناس أن من ينزل إلى الشارع ليعارضك سيدفع ثمنًا باهظًا.. يجب أن تتحول أي مظاهرة ضدك إلى مغامرة غير مضمونة.. عند اللزوم ادفع بأتباعك المسلحين إلى تأديب المعارضين وتعذيبهم بشرط ألا يتركوا دليلًا على علاقتك بهم.. إياك أن تعادي الشرطة لأنها أداتك في السيطرة.. بعض قيادات الشرطة قتلة مأجورون، ستجد منهم من إذا قبض مليون جنيه شهريًا يصير على أتم استعداد لأن يقتل مئات الناس.. هؤلاء جنودك الحقيقيون إياك أن تتخلى عنهم إذا أردت التمكين.. مهما استحكمت الأزمة الاقتصادية يجب أن تجد مالًا لتشتري لهم أحدث الأسلحة.. الدرع الواقية لرجل الشرطة أهم من رغيف

الخبز.. قنابل الغاز والرصاص والخرطوش أهم من الأكل.. إذا رزقك الله بوزير داخلية كفء وبلا قلب فسوف يريحك كثيرًا.. أعطه الضوء الأخضر.. اتركه يفعل ما يريد ووفر له الحماية.. عند أجهزة الأمن حيل لا تنتهي من أجل السيطرة على الشارع.. في كل مظاهرة سيدسون بعض أتباعهم لكي يلقوا بزجاجات حارقة حتى يبرروا بعد ذلك قتل المتظاهرين وخطفهم وسحلهم.. من يقبض عليه في المظاهرات يجب أن يتم تأديبه بحزم.. يجب أن تسحق كرامته تمامًا.. لو مات المعتقل من الضرب أو الكهرباء فيجب ألا يعاقب قاتله أبدًا حتى يحتفظ رجال الشرطة بحماسهم.. قتل المتظاهرين يجب أن يتم باحتراف وكفاءة.. طلقة واحدة في الرقبة أو الرأس.. لن يوجد دليل أبدًا على القاتل لأن التحريات سيقوم بها زملاؤه في الشرطة.. بالإضافة إلى ذلك سيتم تشكيل مجموعات من البلطجية المتخصصين في الاغتصاب والتحرش.. هؤلاء المتحرشون سيندسون في المظاهرات ثم يلتقطون إحدى المتظاهرات ويحيطون بها ويتظاهرون بحمايتها ثم يمزقون ملابسها ويعبثون بجسدها ويغتصبونها إذا سمحت الظروف.. الفائدة هنا مزدوجة: ستستعمل وقائع الاغتصاب في تشويه صورة المتظاهرين، وسوف يؤدي تكرار التحرش والاغتصاب إلى ترويع النساء حتى تتردد أي امرأة كثيرًا قبل أن تشترك في مظاهرة.. لن تنجح في التمكين إلا إذا خاف الشعب من التظاهر.. إذا عرف من يتظاهر أنه يخاطر فعلًا بحياته وكرامته، فعندئذ سوف يستسلم ويبقى في بيته.. أثناء الترويع يجب أن تجذب الشعب العادي بعيدًا عن المشاغبين.. الإنسان العادي لا يهمه من يحكم وإنما كل ما يهمه أن يعيش.. لا بد أن تجد قرضًا من أي جهة دولية حتى تزيد المعاشات والرواتب.. عندئذ سينصرف الناس العاديون عن المشاغبين فتتمكن من سحقهم.

رابعًا: لا تترك الحقيقة عارية بل غطِّها بالكلام

ابذل الوعود المريحة ولا تنفذ شيئًا.. لا تتوقف عن الكلام مهما يكن بعيدًا عما يحدث.. لا تترك فراغًا في المشهد.. يجب أن تعطي صورة مختلفة تمامًا عن الحقيقة.. كلما سقط قتيل في المظاهرات أعرب عن أسفك البالغ وتعازيك لأهل المتوفَّى، وتعهد بملاحقة الجناة وتقديمهم إلى المحاكمة على وجه السرعة.. مع كل مذبحة جديدة يصنعها وزير

داخليتـك اطلب من أتباعك تشـكيل لجنة عليـا لتقصي الحقائق لا تنتهـي أعمالها أبدًا.. إذا اتخـذت قرارًا بزيادة الأسـعار تحدث بحماس عن أهمية العدالـة الاجتماعية.. بعد أن تفرض دسـتور جماعتك على الشعب تكلم مؤكدًا ضرورة الإجماع الوطني.. لا تظن أن الكذب يضرك.. بالعكس.. الكذب إذا تكرر بكثافة سيؤدي إلى تشويش أذهان الناس حتـى يحتـاروا في أمـرك ولا يعرفـوا بالضبط ماذا حـدث ولا أين تقف.. بعـد أن تفعل كل ما تريده في الشـعب يجب أن تدعو الجميع إلى حوار وطني موسـع.. شـكل الحوار جميل وسـوف يعطيك في الداخل والخارج صورة الحاكم الديمقراطي.. دع المتحاورين يجتمعـوا ويتكلمـوا، وتظاهـر بالاهتـمام ثـم اجعلهم يصـدرون توصيـات لا تعمل بها بالطبع.. لا تنس المؤامرة.. يجب أن تكون هناك دائمًا مؤامرة ضدك.. سـتحقق التمكين إذا أقنعت الناس بأن أعداء الإسـلام والوطن يتآمرون ضدك.. حتى يقتنع الناس بأنك ضحية مؤامرة يجب أن تمتلك الإعلام.. اختر وزيرًا للإعلام من أتباعك.. السيطرة على إعـلام الدولة سـهلة للغاية.. الذين تعودوا على نفاق النظام السـابق سـوف ينافقونك مقابـل الاحتفـاظ بامتيازاتهـم.. القنـوات المواليـة لـك سـتتكفل بتشـويه معارضيـك وتستطيع دائمًا أن تتنصل منها لأنك لست مسؤولًا عنها.. كلف أجهزة الأمن بمراجعة تاريخ رجال الأعمال الذين يملكون القنوات والصحف الخاصة.. سـيجدون مخالفات يستطيعون أن يهددوا بها مُلّاك هذه القنوات حتى ينقطعوا عن معارضتك ويؤيدوك.

خامسًا: اعبد الله أمام الكاميرات

لا تنس استعمال الدين.. الدين قوة تؤثر في الناس بشدة.. يجب أن يصورك التليفزيون وأنت تؤدي الصلاة في المسجد.. سيراك ملايين الناس وأنت خاشع تبتهل إلى الله.. أثناء صلاة الجمعة يُستحسن أن تتأثر من خطبة الإمام فتبكي من خشية الله أمام الكاميرات، عندئذ سيقول الناس إنك رجل ورع تتقي الله في الشعب الذي تحكمه.. يجب أن يؤيدك المشـايخ.. هناك شـيوخ عنيدون مشاغبون، هؤلاء لا تسـتعن بهم واترك أمرهم للأمن حتـى يؤدبهم.. هناك مشـايخ آخرون على اسـتعداد للتعاون.. بعضهـم يعتبرون الدين مهنـة يؤدونهـا لمن يدفـع أكثر وبعضهم متهافتون عـلى متع الدنيا وبعضهـم نافق النظام السـابق وعلى اسـتعداد لمسـاندتك.. هؤلاء سـيقولون كل ما تريده وسـيحللون كل ما

تفعلـه إذا أجزلت لهم العطاء.. إياك أن تخسر هؤلاء المشـايخ لأنهـم يؤثرون على العامة ويملئون عقولهم بما شـاءوا.. سـينجح التمكـين لو أقنعت الناس بأنك لا تمثل نفسـك وإنـما تمثل الدين ذاته.. عندئذ سـيدافع عنك المتدينون ويعتقـدون أنهم بذلك يدافعون عـن الدين.. سـيتقبلون كل ما تفعلـه ويبررونه بحماس حتى لو سرقـت ميزانية الدولة كلها أو قتلت كل صباح مائة مواطن.. المشاعر الدينية تجعل أذكي الناس وأكثرهم وعيًا يـمارس خداعًا للنفس ويصدق أسـخف الأكاذيب وينكـر الحقيقة مهما تكن واضحة.. هؤلاء الطيبون سـتمنعهم عواطفهم الدينية من الاعتراف بظلمك واستبدادك، بل إنهم سـيعتبرون معارضيك أعـداء للدين ملاحدة ومنحلين وعملاء.. إذا سـحلت الشرطة فتـاة في مظاهـرة أو تـم التحرش بهـا أو حتى اغتصابها سـيلقون باللائمـة على الضحية ويقولون ما الذي أنزلها إلى المظاهرة، بينما مكانها الطبيعي البيت. وإذا سـحلت الشرطة رجـلًا أمام الكاميرات وشـهد العـالم كله على الجريمة سـيبررون السـحل ويقولون إن الرجـل كان يلقـي بزجاجات حارقة على المنشـآت، وسـيتعاطفون مع رجـال الشرطة لأنهم يعانون من ضغوط العمل..

هؤلاء المتحمسون لدينهم في شخصك لن يخذلوك أبدًا مهما فعلت.. سيدافعون عن كل ما تفعله حتى لو قتلت الشعب كله.

سادسًا: احتفظ بهدوئك واستعن بالزمن

مهما اشـتعلت الاحتجاجـات والمظاهرات اترك الأمر للشرطـة واحتفظ بهدوئك.. لا يمكـن أن يسـتمر التمرد إلى الأبد.. ما يرفضه الناس ويتظاهرون ضده اليوم سـوف يألفونـه غدًا.. مـا إن يتحقق التمكين وتفـرض جماعتك إرادتها حتى يعود الشـعب إلى بيت الطاعة كما تعود الزوجة إلى بيت زوجها مهما أوسعها ضربًا.

عزيزي القارئ: هل تنجح خطة التمكين؟!.. الإجابة في يدك وحدك.

الديمقراطية هي الحل.

٤ من فبراير ٢٠١٣

تمارين على رؤية الشمس

عزيـزي القـارئ.. تخيّل لـو أن صحيفة مصرية نـشرت واقعة موثقـة تؤكد أن أحد قيادات الإخـوان المسـلمين قد تحرش جنسـيًّا بأحد شـباب الإخـوان.. ماذا سيكون رد فعـل الإخـوان عندئذ؟!.. هل سيتحمسـون للكشـف عن هذه الجريمـة ويطالبون بمحاسـبة مرتكبها أم أنهم سـيرون أن الجريمة، حتى لو حدثت، فمن الأفضل التغطية عليها حفاظًا على سمعة جماعة الإخوان؟!.. هل سيشكر الإخوان الصحفي الذي نشر تفاصيل الجريمة أم أنهم سيعتبرونه فاسدًا وعميلًا لنظام مبارك والصهيونية العالمية؟!..

كل هـذه الأسـئلة تبـادرت إلى ذهني وأنـا أقرأ ما حـدث في الولايـات المتحدة هذا الأسبوع. منذ سنوات كشفت الصحافة الأمريكية فضيحة تورط فيها قساوسة كاثوليك قاموا باعتداءات جنسـية على أطفال تابعين للكنيسـة. ظلت الصحف الأمريكية تقاتل من أجل إثبات جرائم التحرش حتى اعتذرت الكنيسة في النهاية، وتم تقديم القساوسة المتهمين إلى المحاكمة، ثم وضعت الكنيسة نظامًا يمنع تكرار هذه الجرائم، وعينت أخيرًا محققًا خاصًا هو الأب روبرت أوليفر ليحقق في أي اعتداءات جنسـية داخل الكنيسـة.. افتتح الأب أوليفر عمله بمؤتمر صحفي وجه فيه الشـكر للصحافة الأمريكية، وقال ما معنـاه: «إن الصحافـة التي أصرت على أننا يجب أن نواجه هذه الفضائح قد أسـدت لنا خدمة. لقد ساعدتنا الصحافة على مواجهة الحقيقة بشفافية وأمانة».

هذا الكلام يعكس نضجًا نفسيًّا وعقليًّا، وينم أيضًا عن فهم عميق لرسالة الإعلام.. فلنقارن ذلك بتعامل الإخوان مع الإعلام. منذ وصول الإخوان إلى الحكم وهم يشنون حربًا ضروسًا على وسـائل الإعلام الخارجة عن سـيطرتهم. لقد تعرضت حرية التعبير

إلى تضييق شديد أيام مبارك، لكن القيود المفروضة على الإعلام في حكم الإخوان أسوأ من التي فرضها مبارك.. إعلاميون كثيرون أحيلوا إلى المحاكمة بتهمة إهانة الرئيس مرسي، وهي تهمة وهمية غير قانونية ومطاطة من الممكن أن تنطبق على أي شخص ينتقد الرئيس. تم تحويل إعلاميين محترمين، مثل الأستاذة دينا عبد الفتاح والأستاذ وائل الإبراشي للمحاكمة، لأنهم تجرءوا على استضافة أعضاء في جماعة «بلاك بلوك» التي تعارض حكم الإخوان. مع أن المعروف في الدنيا كلها أن استضافة أي شخص حتى لو كان خارجًا على القانون لا تترتب عليها أي مسؤولية قانونية على الإعلامي المضيف. على أن حرب الإخوان ضد الإعلام المستقل عنيفة وبلا هوادة. بإيعاز من مرسي، أو بموافقته، ذهب أولاد أبو اسماعيل لحصار مدينة الإنتاج الإعلامي واعتدوا على فنانين وإعلاميين، ثم اعتدوا على جريدة الوفد وأحرقوها ولم يحاسبهم أحد.

في الذكرى الثانية للثورة خرج ملايين المصريين في مظاهرات تندد بحكم الإخوان وتطالب بإسقاط الدستور الباطل وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وقد تصدت لهم الشرطة بقيادة وزير الداخلية الجديد، وأطلقت الرصاص الحي فسقط ٥٣ شهيدًا خلال أسبوع واحد، بخلاف مئات المعتقلين الذين تم تعذيبهم بطريقة بشعة رأينا مثالًا حيًّا عليها في مأساة المواطن حمادة صابر الذي ظهر على شاشة التليفزيون وهو يسترحم رجال الشرطة، بينما هم يسحلونه عاريًا ويهتكون عرضه وآدميته.. ثم خرج علينا رئيس الوزراء هشام قنديل وبدلًا من الحديث عن كل هذه الجرائم فوجئنا بالسيد قنديل يؤكد بحماس أهمية الرضاعة الطبيعية للأطفال، ويشدد على ضرورة تنظيف ثدي الأم عند الحلمة قبل بدء الرضاعة حتى لا يصاب الرضيع بنزلة معوية.. هذا الكلام العجيب تسبب في فضح رئيس الوزراء في العالم كله، وأكد ضرورة خضوع كبار المسؤولين لاختبارات طبية جادة من أجل قياس قدراتهم النفسية والعقلية قبل توليهم مناصبهم..

الغريب أن وزير الإعلام الإخواني أمر بإيقاف المخرج، الذي نقل المؤتمر الصحفي لرئيس الوزراء، عن العمل وأحاله للتحقيق.. لماذا؟!.. لأن الوزير يرى أن المخرج كان يتوجب عليه قطع الإرسال عندما بدأ رئيس الوزراء كلامه السخيف. إن واجب الإعلام في رأي الوزير الإخواني ليس أن ينقل الحقيقة، وإنما أن يحجب عن الناس كل ما يمكن أن يسيء إلى الإخوان. نفس المنطق تبناه وزير العدل الإخواني أحمد مكي

عندما نشرت جريدة الوطن أن ابنه القاضي تمت إعارته ليعمل في قطر مقابل مرتب كبير مما يصنع – قطعًا – وضعًا من تطابق المصالح بين الوزير ودولة قطر، الأمر الذي قد يؤدي إلى استغلال النفوذ في أي لحظة. اعترف الوزير مكي بإعارة ابنه إلى قطر ثم انهال باللعنات على الإعلام الفاسد. كأن الإعلام الصالح، في رأي مكي، يجب أن يخفي كل ما قد يسيء إليه حتى لو كان حقيقيًّا..

العجيب أن الإخوان والسلفيين يسيطرون على قنوات دينية عديدة يتم تمويلها من الوهابيين في الخليج ويظهر عليها مشايخ لا يتحدثون في الدين أساسًا، لكن يسبون معارضي الإخوان سبابًا فاحشًا ويحرضون أحيانًا على قتلهم.. رغم ذلك فإن الإخوان يعتبرون السباب والتحريض في قنواتهم الدينية تصرفًا طبيعيًّا ومقبولًا، لكنهم لا يطيقون أي نقد يوجه إليهم في وسائل الإعلام الأخرى.. لماذا يضيق الإخوان بالإعلام المستقل إلى هذا الحد؟!.. الإجابة أن الإخوان لا يفهمون الفرق بين الإعلام والدعاية. الإعلام بالنسبة إليهم ليس وسيلة لتحري الحقيقة وإنما وسيلة للدعاية، إما أن تصب في صالحهم وإما أن تكون ضدهم. وبالتالي هم يرون في الإعلام الذي ينتقدهم أداة في حرب دعائية ضدهم لا بد من إسكاتها بأي طريقة. هذا الخلط بين الإعلام والدعاية هل هو ناتج عن جهل الإخوان أو غبائهم..؟ لا أعتقد ذلك لأن كثيرين من الإخوان تلقوا تعليمًا جيدًا.. لماذا لا يفهمون إذن أن الإعلام لا يصنع الحقيقة وإنما ينقلها، وأن مهمة الإعلام الأساسية أن يكشف للرأي العام كل أنواع المخالفات والجرائم؟!

هنا نصل إلى جوهر المشكلة.. يجب أولًا أن نعترف بأنه من النادر أن يختار الإنسان دينه بإرادته الحرة. نحن غالبًا ما نولد بدين محدد سلفًا عن طريق الأبوين ثم نتعلم، منذ الطفولة، كيف نؤمن بالدين الذي ولدنا عليه ونمارسه. نحن نحتاج إلى الدين في حياتنا، ولقد خلقنا الله بعواطف دينية نشعر براحة عميقة عندما نمارسها بغض النظر عن الدين الذي نعتنقه.. نحن نعتنق الدين إذن بقلوبنا أولًا، ثم بعد ذلك نفكر فيه بعقولنا وليس العكس، بمعنى أننا نؤمن أولًا بعواطفنا، ثم نسخّر عقولنا للبحث عن أدلة تثبت الإيمان. الدين إذن اعتقاد وجداني مطلق وحصري. إن المؤمنين بأي دين يثقون دائمًا في أن دينهم الوحيد الصحيح وبقية الأديان على خطأ. المسلمون يعتبرون أن المسيحية واليهودية قد تم تحريفهما، وأن معتنقي الديانتين في ضلال، والمسيحيون

يعتبرون أن سيدنا محمدا (صلى الله عليه وسلم) ليس نبيًّا مرسلًا، أما اليهود فينكرون الإسلام والمسيحية معًا، ويؤمنون بأن المسيح الحقيقي لم يظهر بعد. لا مجال إذن ولا فائدة إطلاقًا من مناقشة أي شخص في دينه، لأنه سيدافع عن معتقداته بضراوة، مهما أدى به ذلك إلى خداع للنفس ومغالطات وتناقض.

هكذا طبيعة الدين، ولا ضرر في ذلك إذا تعلم المواطنون في الدولة الديمقراطية كيف يتقبلون الأديان الأخرى حتى لو لم يقتنعوا بصحتها. المشكلة تحدث عندما يمارس الإنسان السياسة بعواطفه الدينية. عندئذ لا بد أن يتورط فيما يفعله الإخوان الآن. عضو الإخوان لا يعتقد أنه يحمل وجهة نظر وإنما يؤمن بأنه يحمل الحقيقة الوحيدة الصحيحة وكل ما عداها ضلال. عضو الإخوان لا يفكر لكي يصل إلى رأي، وإنما يتلقى الحقيقة جاهزة من مرشده، فيعتنقها ويدافع عنها. الأخطر أن عضو الإخوان يؤمن بأنه الوحيد الذي يحمل كلمة الله ويمثل الإسلام، وبالتالي فكل من يعارض الإخوان في رأيه يسيء إلى الإسلام. جرّب أن تكتب أي نقد لمرشد الإخوان على الإنترنت فسوف تتلقى فورًا وابلًا من الشتائم الفاحشة من الغريب أن تصدر عن شخص متدين، لكنك ستتلقى أيضا نصائح بالامتناع عن نقد المرشد والتوبة إلى الله قبل أن يدركك الموت، ويتم إلقاؤك في جهنم.

حالة التوحّد بين الإخوان والإسلام تمنعهم من رؤية أخطائهم وجرائمهم، وتضع كل من يعارضهم في خانة عدو الدين الذي هو في عرفهم بلا حقوق على الإطلاق. ولعل اعتداء الإخوان على المعتصمين أمام الاتحادية أقرب دليل على ذلك.. إن الإخوان الذين اعتدوا على البنات بكل خسة ووحشية وقاموا بتعذيب المعتصمين بطريقة بشعة هم في نفس الوقت مؤمنون ملتزمون يحرصون على أداء العبادات بكل إخلاص. إن ضميرهم سيؤرقهم بشدة إذا فاتتهم صلاة المغرب لكنهم يمارسون تعذيب الآخرين بلا أدنى إحساس بالذنب لأنهم يؤمنون بأنهم يمثلون الإسلام ومن يعارضهم يكره الإسلام، وكارهو الإسلام إما كفار أو فاسقون منحلون إباحيون أو عملاء لأجهزة مخابرات غربية تحارب الإسلام بشراسة. باختصار فإن معارضي الإخوان، في رأيهم، أعداء للإسلام، فلا مجال للحديث عن حقوقهم ولا بأس من ضربهم وسحلهم أو حتى قتلهم إن لزم الأمر..

كل هـذه تعتبر جرائم إذا ارتكبت ضد الإخوان المسـلمين، أما إذا ارتكبها الإخوان ضد أعداء الإسلام فتعتبر في عرفهم نوعًا من الجهاد الذي اضطروا إليه. إن كل الجرائم المسجلة بالصوت والصورة التي ارتكبها الإخوان لن يعترفوا بها أبدًا وسوف يستعملون كل طاقتهـم مـن أجل إنكار الحقيقة مهما كانت قاطعة وسـاطعة. إنك عندما تطلب من إخواني أن يعترف بجرائم المرشـد تمامًا كأنك تطلب من رجل متدين الاعتراف بوجود تناقض في دينه.

إن محمد مرسي الذي بدأ رئيسًا منتخبًا تحول إلى ديكتاتور عطّل القانون ودهسه بقدمه وفرض على مصر دستورًا لا يعبر عن إرادة المصريين، كما أنه مسؤول عن التعذيب وقتل المتظاهرين، كما كان مبارك مسؤولًا عن الجرائم ذاتها فحوكم وتم إلقاؤه في السجن. كل هذه حقائق واضحة كالشـمس يراها الناس جميعًا بوضوح في الشرق والغرب، لكن لا أمل إطلاقًا في أن يراها الإخوان أو يعترفوا بها لأن اعترافهم بجرائم مرسي سوف يجرح عقيدتهـم الدينيـة التي بُنيت على أن كل ما يفعله الإخوان هو الإسـلام ذاته. المعركة في مصر الآن ليسـت بـين المعارضة والحكومة، وإنما بين مصر كلهـا والإخوان. بين الثورة التـي لم تحقـق أهدافها والإخـوان الذين تواطئوا ضـد الثورة وخانوها مـن أجل تحقيق مصالحهم. الثورة تنتمي إلى المسـتقبل والإخوان ينتمون إلى ماض سـحيق. هل يستطيع أحد أن يوقف المستقبل؟.. الثورة مستمرة وستنتصر بإذن الله.

الديمقراطية هي الحل.

١١ من فبراير ٢٠١٣

كيف تقتلنا المرونة؟

افترض أن لديك شقة مفروشة تؤجرها وتستعين بإيرادها على أعباء الحياة. ذات يوم جاء إليك رجل متدين ملتح يطلب استئجار الشقة فكتبت معه عقدًا لمدة أربع سنوات.. تسلم المستأجر الشقة، وبعد أيام فوجئت بأنه استولى على الأثاث الفاخر الذي تملكه، وقام بتوزيعه على أقاربه، كما أنه هدم حوائط الشقة وأعاد بناءها ليغير من تصميمها الداخلي. ستغضب لأن المستأجر خالف شروط العقد، ولأن ما يفعله يدل على أنه يخطط للاستيلاء على شقتك والبقاء فيها إلى الأبد. افترض أنك ذهبت إلى محاميك وأرسلت إنذارًا بالطرد إلى المستأجر لأنه خالف العقد، لكنك فوجئت بأن المستأجر يرسل إليك صورة من عقد مزور لم توقعه يسمح له بأن يفعل ما يشاء في شقتك. هنا ستدرك أنك وقعت، لسوء حظك، في مستأجر كاذب يسعى للاستيلاء على شقتك بأي طريقة. عندئذ سوف تصر على خروجه من شقتك فورًا، لكنه سيلجأ إلى العنف. عندما ذهب أصدقاؤك لإقناع المستأجر بترك الشقة خرج عليهم بلطجية أطلقوا الرصاص فقتلوا بعضهم. المستأجر الكاذب المزور الآن تحول إلى قاتل. لا يمكن أن تكتفي بطرده من شقتك، بل ستطالب بمحاكمته بتهمة قتل الأبرياء. الغريب أن المستأجر بعد أن ارتكب كل هذه الجرائم سيبعث إليك بمن يدعوك للحوار معه وهو يحاول إغراءك بأن يزيد الإيجار بضعة جنيهات. إن الحق واضح قاطع في صفك ضد المستأجر القاتل الكاذب لكنه، للأسف، يتظاهر بالورع ويصلي في المسجد مع زملاء له ملتحين يتعصبون له بشدة. هؤلاء يدافعون عنه بالحق وبالباطل ويبررون كل جرائمه. تدور بينك وبينهم حوارات عجيبة. يقول لك أحدهم مثلا:

- لماذا تكره الإسلام إلى هذا الحد؟!

فترد عليه قائلا:

- كيف أكره الإسلام وأنا مسلم؟!

- أنت تريد طرد صاحبنا من شقتك لمجرد أنه مسلم ملتزم.

- لو أنني أعاديه لأنه ملتزم، كما تقول، لما وافقت على تأجيره الشقة من الأساس. ثم إن صاحبكم هذا ليس ملتزمًا بالدين ولا يحزنون. وإنما هو شخص كذاب يقول دائما ما لا يفعله وينكث عهوده جميعا. كما أنه قاتل مسؤول عن أرواح كثيرة أزهقت ظلما.

- حتى لو كان ذلك صحيحا، فإنك لو طالبت بطرده من شقتك تكون ضد الشرعية. من حقه أن يفعل ما يشاء فيها لمدة أربع سنوات.

- ليس معنى توقيعي معه عقدًا لم يحترمه أن أتركه يقتل من يشاء. شرعية أي عقد مشروطة باحترام بنوده، وصاحبكم قد انتهك القانون وزوّر عقدًا آخر باسمي، كما أنه قتل أبرياء ولا بد من محاكمته.

- يا ساتر. ما كل هذا الحقد على الإسلام الذي يأكل قلبك؟!

- أنا سأطرد صاحبكم لأنه قتل وكذب وغش ونكث وعوده، وليس لأنه ملتح منتظم في الصلاة.

- لماذا ترفض دعوة الحوار مع صاحبنا؟!

- كيف أجلس للحوار مع صاحبكم، وأنا أطالب بمحاكمته؟.. ثم ماذا نقول في الحوار وكل ما أطلبه الآن أن يترك الشقة فورا؟

- ولماذا ترفض زيادة الإيجار التي يعرضها عليك؟!

- لأنني لو قبلت زيادة الإيجار، معنى ذلك أنني أعترف بالأمر الواقع الذي فرضه صاحبكم بالكذب والقتل. لن أتغاضى عن حقوق الشهداء الذين قتلهم مقابل بضعة جنيهات زيادة.

- أنـت ترفض الحوار والصلح. أنت قطعا ممول مـن الخارج لإثارة الفتن. هل أنت عميل للكنيسة أم للصهيونية العالمية؟!

- لست عميلا لأحد، لكني أطالب بحقوقي.

- الإسـلام قادم رغم أنفك. سيكون المسلمون أساتذة العالم كله وسوف ترى. مُت بغيظك.

* * *

هـذه القصـة المتخيلة تبرز تناقضـات الوضع في مصر الآن.. لقـد انتخب المصريون محمـد مـرسي، وفقًا للقانـون، لكنه اسـتأثر بالحكم مـع جماعته، وعـين نائبا عامـا تابعا لـه، ووضع نفسـه وقراراته فـوق القانون، وحصّـن اللجنة التأسيسـية الباطلة ومجلس الشورى الباطل، ثم فرض على المصريين دستورا لا يعبر عنهم، ثم سمح بقتل عشرات المتظاهريـن بخـلاف مئات الأبريـاء الذين تم تعذيبهم بطرق بشـعة، بـدءًا من الصعق بالكهرباء، حتى هتك أعراض الرجال واغتصابهم. المسـؤول الأول، جنائيا وسياسـيا، عن كل هذه الجرائم هو محمد مرسي. لقد فقد هذا الرئيس شرعيته بالإعلان الدستوري الذي يدهس به القانون، فقد شرعيته عندما سقط الشهداء برصاص الشرطة التابعة له.

تسقط شرعية الرئيس (حتى لو كان منتخبًا) بمجرد أن يعطل القانون ويقتل مواطنيه. المظاهرات تعم مصر الآن لتطالب بإسـقاط الدسـتور الباطل الذي فرضه الإخوان على الشعب، وكتابة دستور يعبر عن إرادة الشعب، ثم إجراء انتخابات رئاسية مبكرة.. من حـق مرسي، عندئذ، لو أراد، أن يترشـح لمنصب الرئاسـة من جديـد، لكن بعد محاكمته على قتل وتعذيب المصريين. إسـقاط الدستور وانتخابات رئاسـية مبكرة وإقالة النائب العـام ومحاكمة القتلة.. هـذه مطالب ثورية واضحة لا يجوز الالتفـاف عليها أو القبول بنصفها دون نصفها.. التاريخ يعلمنا أن القبول بأنصاف الحلول يقضي على أي ثورة. في وقت الثورة لا يجوز أن نمارس السياسة. السياسة والثورة نقيضان لا يجتمعان. السياسة مصالح والثورة مبادئ.

السياسة فن الممكن والثورة حلم بالمستحيل. السياسة تحافظ على النظام القائم وتستعمله لخدمة مصالحها، والثورة تنسف النظام الفاسد من أساسه لتبني مكانه نظاما عادلا. لقد انتصرت الثورة المصرية خلال ١٨ يوما، لأنها حافظت على الحلم ولم تستبدل به الأمر الواقع. انتصرت لأنها طالبت برحيل مبارك، ولم تقبل أنصاف الحلول التي عرضها مبارك، ورفضت التفاوض معه أساسا. الحل الوسط يعني نهاية الثورة..

في تاريخ مصر لحظات كانت تمثل فرصا حقيقية لبناء الديمقراطية لو تصرف من عاشوها بطريقة ثورية، لكنهم تصرفوا بمرونة سياسية كانت كفيلة بالقضاء على الفرص المتاحة. عندما نجحت ثورة ١٩١٩ وأجبرت بريطانيا على الاعتراف باستقلال مصر، وحان وقت كتابة أول دستور بعد الثورة، طالب حزب الثورة «الوفد» بأن تكون اللجنة التأسيسية للدستور منتخبة، ورفض الملك فؤاد لأنه يعرف أن اللجنة الوفدية المنتخبة سوف تقلص من صلاحيات الملك.

عين الملك فؤاد لجنة لكتابة الدستور، وكان بإمكان سعد زغلول أن يحشد المصريين ضد هذه اللجنة المعينة ويسقطها، ثم يرغم الملك على الاستجابة لمطلب الثورة، لكن الزعيم، لسبب ما، آثر المرونة السياسية على الموقف الثوري، فاكتفى بإدانة اللجنة المعينة وسماها «لجنة الأشقياء». أصدرت هذه اللجنة «دستور ٢٣»، الذي وضعت فيه مادة تبيح للملك تغيير الحكومة وحل البرلمان، وكانت النتيجة أن تم تفريغ الديمقراطية المصرية من محتواها لمدة ثلاثين عاما حكم خلالها حزب الأغلبية أقل من سبع سنوات.

مثل آخر عندما قرر جمال عبد الناصر إلغاء الديمقراطية. كان حزب الوفد آنذاك ما زال محتفظا بجماهيريته وقواعده في كل أنحاء مصر، وكان مصطفى النحاس، زعيم الوفد، قادرا تماما على حشد الجماهير للدفاع عن الديمقراطية، لكن الزعيم النحاس مرة أخرى فضل المرونة السياسية على الفعل الثوري، فانسحب ولزم بيته، وظل يتفرج على عبدالناصر وهو يبني نظاما استبداديا أفضى بمصر إلى كوارث ما زلنا ندفع ثمنها إلى الآن (مع احترامي لوطنية عبد الناصر وإخلاصه).

واقعة ثالثة ضيعت علينا فيها المرونة السياسية فرصة الإصلاح: في سبتمبر عام ١٩٨١ أصدر أنور السادات قرارا باعتقال نحو ألف وخمسمائة من المعارضين لسياساته،

وبعد ذلك بأسابيع اغتيل أنور السادات وتولى مبارك الرئاسة فأفرج عن معتقلي سبتمبر، واجتمع بهم بعد الإفراج عنهم في قصر العروبة. كانت هذه لحظة فارقة. معظم هؤلاء المعتقلين أسماء كبيرة لها تاريخ نضالي وقيمة وطنية كبرى، لو كانوا أصروا، في لقائهم بمبارك، على تنفيذ إصلاحات ديمقراطية حقيقية، لو أنهم رفضوا الإفراج عنهم إلا بعد تأسيس ديمقراطية حقيقية.. لو حدث ذلك لاستجاب لهم مبارك غالبا لأن الظروف آنذاك لم تكن تسمح له بالاستبداد بعد اغتيال السادات. على أن هؤلاء المفرج عنهم، مع احترامي الكامل لهم، فضلوا المرونة السياسية على الموقف الثوري، فاجتمعوا بالرئيس مبارك اجتماعا لطيفا ظريفا اعتذر لهم أثناءه عن اعتقالهم، فشكروه بحرارة وتمنوا له التوفيق ثم انصرفوا إلى منازلهم آمنين..

مثل هذه الأمثلة في تاريخنا بلا حصر. تأتي لحظة حاسمة تحتاج إلى موقف ثوري، فيتعامل معها من يعيشها بمرونة سياسية في غير موضعها، وهكذا تضيع علينا فرصة تلو الأخرى. نحن الآن نمر بلحظة مماثلة.

لقد أعاد الإخوان ترتيب الدولة بطريقة تبقيهم في السلطة إلى الأبد، وعذبوا الأبرياء وقتلوهم وهتكوا الأعراض ودهسوا القانون، ثم بعد أن أخذوا كل ما أرادوه من الثورة يبحثون الآن عن غطاء سياسي لجرائمهم. يريدون حوارات أمام الكاميرات ومعارضة شكلية في البرلمان. أخشى أن يستدرج قادة جبهة الإنقاذ إلى هذا الفخ. أتحدث عن شخصيات كبيرة يحترمها الجميع كان لها دور مهم في الثورة، لكنها الآن تتعرض لضغوط داخلية وخارجية، وأخاف أن تنصاع لها فتمارس المرونة السياسية بدلا من موقف ثوري قاطع. إن القبول بالحوار مع مرسي قبل محاكمته على القتل والتعذيب ليس إلا خذلانا للثورة وتخليًا عن حقوق الشهداء. القبول بدخول انتخابات مجلس الشعب بقانون أصدره مجلس شورى باطل، بناء على دستور باطل، إنما يكرس الوضع الدستوري الباطل الذي فرضه علينا الإخوان..

من يقبل بانتخابات مجلس الشعب سيكسب بضعة مقاعد، لكنه سيضيع أهداف الثورة، ويساعد الإخوان على تغطية جرائمهم... أي انتخابات هذه والسلطة التي تجريها تابعة لجماعة غير شرعية لا تخضع للقانون؟.. أي انتخابات هذه والإخوان

والسـلفيون ينفقون ملايين الجنيهات لشراء أصوات الفقراء، ونحن لا نعرف شـيئا عن ميزانياتهم ومصادر تمويلهم؟.. أي انتخابات والشرطة تقتل المصريين في الشوارع كأنهم حشرات لا معنى ولا قيمة لحياتهم؟..

إنني أتوجه إلى أصدقائي في جبهة الإنقاذ بسؤال واحد: هل نريد الدولة الديمقراطية التي قامت من أجلها الثورة ومات من أجلها الشهداء، أم نريد بضعة مقاعد في البرلمان يمنحهـا الإخـوان لنـا مـن قبيـل الإحسـان؟.. من يقبـل بالحلـول الوسـط الآن يخذل المصريين ويسـاعد الإخـوان على إجهاض الثورة والاسـتبداد بحكم مـصر إلى الأبد.. الثورة مستمرة حتى تحقق أهدافها جميعا.

الديمقراطية هي الحل.

١٨ من فبراير ٢٠١٣

ماذا نصنع في الدم؟

في العـام الماضي، تلقيت دعـوة لحضور الاحتفال بعيد الميلاد المجيد في كنيسـة قصر الدوبارة. هذه الكنيسـة أدت دورًا عظيمًا في الثورة. أقامت مستشفى للمصابين وجمعت تبرعـات وتصرف المسـئولون فيها بشـجاعة نادرة لحمايـة الثوار من القتـل والاعتقال. دخلت إلى القاعة فوجدت مجموعة من الشـخصيات التي ارتبطت بالثورة. جاء مكاني خلف الدكتور أحمد حرارة ووالدته. حرارة طبيب أسنان شاب من أسرة ميسورة. تخرج في كلية طب الأسـنان وافتتح عيادة خاصة. كانت حياته على ما يرام وكان بإمكانه مثل أطبـاء كثيريـن أن يسـافر للعمل في بلد خليجي فيكسـب ثروة طائلة لكنـه آمن بالثورة واشترك فيها، وفي جمعة الغضب أصابه ضابط شرطة بطلق خرطوش في عينه ففقدها.

كان بإمـكان حرارة أن يكتفي بهذه التضحية لكي يكون أحد أبطال الثورة لكنه ظل بعـد أن فقد عينه يشـارك بذات الحماس في المظاهرات حتـى كانت أحداث محمد محمود فأصيـب في عينه السـليمة وفقدهـا ليصبح كفيفًا، سـافر حرارة إلى فرنسـا حيث أخبره الأطباء بأن الأمل شـبه منعدم في علاج عينيه. الثمن الباهظ الذي دفعه البطل حرارة لم يصبه بالإحباط..

إذا أردت أن تتأكد أن هذه الثورة ستنتصر يكفي أن تجلس لمدة دقائق مع حرارة. لا يمكن أن تنهـزم ثـورة يضحي فيها شـاب بعينيه ومهنته ويحتفـظ مع ذلك بإيمانه بالثـورة وتفاؤله. جلست خلف حرارة ووالدته. كانت والدته تضع يدها على كتفه وتنقل إليه ما يحدث حوله، كانت تخبره عن شكل القاعة وتحركات الناس، وعندما يأتي أحد لتحيته تهمس في أذنه باسم من يحدثه. فكرت أن ما تفعله هذه الأم مع ابنها قد فعلته لسنوات طويلة.

إنها الآن تنقل إليه ما لا يراه بنفس الحنان الذي كانت تعتني به وهو طفل وتسهر بجواره إذا مرض، تهمس إليه الآن بنفس الرقة التي كانت تعد بها العشاء وهو يستذكر. فكرت في فرحتها بمجموعه المرتفع في الثانوية العامة وزهوها لما التحق بكلية طب الأسنان وسعادتها لما زارته لأول مرة في عيادته. ها هي ذي في النهاية تعود إلى نقطة البدء فتحتضنه وتحكي له ما لا يراه، تمامًا كما كانت تهدهده وهو طفل. حرارة ومالك مصطفى وكثيرون غيرهم أبطال حقيقيون فقدوا عيونهم حتى ترى بلادهم نور المستقبل..

الأمهات دفعن الثمن الأكبر في هذه الثورة.. أقف دائمًا مبهورًا أمام أمهات الشهداء. حزن الأم على ابنها الشهيد لا يمكن وصفه بالكلمات. إذا استشهد صديق لك ستحزن من أجله، أما أمه فإنها لن تحزن وإنما ستموت.. ستموت كل يوم عندما يحين موعد عودة ابنها ولا يعود، ستموت كلما رأت ملابسه وكتبه ودخلت إلى حجرته، كلما قابلت أصدقاءه، وكلما صنعت طعامًا تعرف أنه يحبه. أمهات الشهداء جميعًا لهن سمت واحد، طابع ما، حالة تتجاوز ما نعرفه عن الحزن. كأن الفجيعة نقلتهن إلى عالم آخر. كأنهن يعشن وسطنا لكنهن صرن ينتمين إلى دنيا أخرى ليس بإمكاننا أن ندركها.. كثيرًا ما رأيت أم الشهيد تتحدث عنه وكأنه لم يمت. والدة محمد الجندي ظهرت في التليفزيون وراحت تفخر بإتقانه ثلاث لغات، وحكت بالتفصيل كيف يصر على أن تأكل معه الحلويات مع أنها مصابة بالسكر.. مرة قالت لي أم شهيد بلهجة هادئة محايدة:

– الحمد لله إني كفنته ودفنته بيدي، كنت أول من استقبله في الدنيا وآخر من ودعه.

أثناء اعتصام سعد زغلول في الإسكندرية، اقتربت مني سيدة متشحة بالسواد وقالت لي:

– أنا والدة أميرة، أصغر شهداء الإسكندرية. أميرة عندها ١٣ سنة كانت واقفة جنبي في البلكونة ولما لقت الضابط بيقتل المتظاهرين طلعت التليفون وبدأت تصور. الضابط شافها قام ضربها رصاصة في دماغها.. كان ممكن ياخد منها التليفون بدل ما يقتلها...

لم أجد ما أقوله لها. كل كلمات التعازي التقليدية تبدو بلا معنى أمام أم فقدت ابنتها. الضابط الذي قتل أميرة حصل على حكم بالبراءة وتمت ترقيته فصار يأخذ

ثلاثة أضعاف مرتبه. حتى الآن لا أحد يعرف عدد شهداء الثورة بالضبط. أرقام وزارة الصحة كاذبة والمستشفيات تستجيب لضغط الأمن فتكتب تقارير وهمية حتى تبرئ القتلة، والطب الشرعي موالٍ للحكومة كما عرفناه في قضية الشهيد خالد سعيد. في التقديرات غير الرسمية يقترب عدد الشهداء من ثلاثة آلاف بالإضافة إلى ألفي مفقود (غالبًا استشهدوا ودفنوا سرًّا في أماكن مجهولة) بخلاف ١٨ ألف مصاب...

كان هذا الثمن الذي دفعته مصر للتخلص من مبارك. تنحى مبارك، لكن القتل استمر. ارتكب المجلس العسكري مذابح عديدة راح ضحيتها مئات الشهداء، ثم ذهب المجلس العسكري وتولى الإخوان الحكم فاستمروا في القتل. محمد مرسي، الذي يقدم نفسه كرئيس إسلامي وَرِع ضرب رقمًا قياسيًّا في قتل المصريين بواسطة وزير داخليته الجلاد. خلال شهر واحد سقط ما يقرب من سبعين شهيدًا، ولأول مرة في تاريخ مصر تم إطلاق الرصاص على جنازة الشهداء في بورسعيد فسقط مشيعو الشهداء شهداء مثلهم.

شباب الثورة يتم خطفهم وتعذيبهم ببشاعة أو قتلهم وإلقاؤهم في الشارع طبقًا لمخطط واضح لتصفية كل من يؤدي دورًا فعالًا في كشف جرائم الإخوان.. في أي بلد في العالم إذا قتل الرئيس مواطنيه يفقد شرعيته فورًا ويحاكم حتى لو كان منتخبًا مائة مرة، لكننا في مصر لدينا من لايزال يعتبر مرسي رئيسًا شرعيًّا كأن من قتلهم ذباب أو صراصير لا قيمة ولا معنى لحياتهم.. الإسلام عند شباب الإخوان يتمثل في المرشد، سيؤيدونه بحماس لو قتل الشعب كله.

المشهد في مصر الآن أوضح من أي وقت مضى: رئيس تم انتخابه ثم تحول إلى ديكتاتور وقرر- بتعليمات المرشد- أن يستولي على الحكم إلى الأبد. بدأ بكتابة دستور بواسطة لجنة غير شرعية حصّنها بنفسه حتى لا يبطلها القضاء، ثم عين نائبًا عامًّا مواليًا يتهمه أعضاء النيابة بالتدخل لصالح الإخوان، ثم حصّن مجلس الشورى الباطل حتى لا يقضي القضاء بحله، وأحال مجلس الشورى إلى سلطة تشريعية- برغم أنه منتخب من ٧ في المائة من المواطنين- واستصدر منه كل القوانين الكفيلة بإبقاء الإخوان في السلطة. منذ البداية، تواطأ الإخوان ضد الثورة مع المجلس العسكري في صفقة تبادل منافع. يسمح لهم العسكر بالانتخابات قبل الدستور ويتجاهلون شراءهم لأصوات

الفقراء حتى يفرضوا الدستور الذي يريده المرشد، وفي المقابل يحافظ المجلس العسكري بموجب دستور الإخوان على امتيازات أعضائه وثرواتهم الطائلة وتتم حمايتهم من المحاسبة على الأرواح التي أزهقوها. فعل الإخوان ما أرادوه وحصلوا على ما طلبوه.. كل ما ينقصهم الآن الإطار الفارغ الذي يمنح شرعية لجرائمهم.

كان مبارك حاكمًا استبداديًّا يتحكم في الدولة المصرية كما يشاء لكنه كان يغطي استبداده بمسرحية سخيفة صاخبة.. مجلس شعب ومجلس شورى ومناقشات وكلام وشعارات حتى يبدو الشكل ديمقراطيًّا بينما السلطة في يد مبارك وحده.. الآن يتبع الإخوان طريقة مبارك. بعد أن فرضوا دستورهم وقوانينهم والنائب العام الخاص بهم وعطلوا القضاء، سوف يجرون انتخابات يشكلون بها مجلس الشعب بأغلبية تمكنهم من السيطرة عليه، ولا مانع من التبرع ببعض المقاعد لمعارضة شكلية حتى تكتمل مسرحية الديمقراطية الزائفة. ما قيمة انتخابات تجري طبقًا لقانون باطل أصدره مجلس شورى باطل وفقًا لدستور باطل أنتجته لجنة تأسيسية باطلة..؟!. أي شرعية لانتخابات تجري في ظل سلطة تسيطر عليها جماعة غير قانونية تمويلها مجهول المصدر وتحت إشراف رئيس مسؤول عن قتل وتعذيب مواطنيه.

من يوالي الإخوان ويتغاضى عن جرائمهم ويشترك في انتخاباتهم، هل يحق له بعد ذلك أن يطالب بإسقاط الدستور الباطل إذا كان قد حصل بموجبه على مقعد في البرلمان.؟ سيقول بعض الناس طبعًا إنهم سيشتركون في الانتخابات حتى لا يتركوها للإخوان وحتى يكشفوا التزوير وحتى ينقلوا صوت الثورة في البرلمان.. كلها تبريرات خائبة تعكس تفكيرًا ساذجًا أو أطماعًا سياسية تافهة لا تليق باللحظة الفارقة التي تمر بها مصر. الحقيقة ساطعة: كل من يشترك في هذه الانتخابات يخون الثورة ويضيع حق الشهداء ويمكن الإخوان من تغطية جرائمهم ويضفي شرعية على رئيس قتل مواطنيه وعطل القانون لصالح جماعته. المطلوب إسقاط الدستور وإقالة النائب العام غير الشرعي وانتخابات رئاسية مبكرة ومحاكمة عادلة للمسؤولين عن قتل الشهداء وأولهم مرسي نفسه والجلاد محمد إبراهيم وزير الداخلية. هذه مطالب الثورة الواضحة التي يحتشد ملايين الناس في كل أنحاء مصر من أجل تحقيقها وهي تتعارض تمامًا مع الاشتراك في انتخابات يجريها نظام قاتل وغير شرعي.

لن تحقق الثورة أهدافها بصفقات مع القتلة، وإنما الطريق الصحيح هو ما يفعله أهل بورسعيد الآن. إضراب عام يؤدي إلى عصيان مدني سلمي يجعل من سيطرة الإخوان على الدولة مستحيلة، عندئذ سيضطرون رغمًا عنهم إلى تلبية مطالب الشعب. الإخوان لديهم مجموعات من القتلة تنتمي إليهم أو إلى الشرطة، بمقدورهم دائمًا أن يقتلوا من يعارضهم، لكنهم لن يستطيعوا أبدًا مواجهة العصيان المدني.

لن يستطيعوا أن يعتقلوا ملايين المصريين إذا قرروا الامتناع عن العمل. فكرة العصيان تصيب الإخوان بالرعب. سقط أربعون شهيدًا في بورسعيد خلال يومين فقط وبرغم ذلك خرج مرسي ليشكر القتلة ويهدد الضحايا بالمزيد من القتل، لكنه في اليوم الأول للعصيان المدني سارع بإعادة المنطقة الحرة لبورسعيد في محاولة مؤسفة لرشوة أهل المدينة. يتخيل مرسي أن أهل بورسعيد سينسون دماء أبنائهم مقابل أموال المنطقة الحرة.

العصيان المدني حق قانوني للمصريين يكفله القانون والمعاهدات الدولية التي وقعتها الحكومات المصرية. واجبنا أن نقاطع هذه الانتخابات لأنها ملطخة بدماء جيكا والحسيني وكريستي والجندي والشافعي وغيرهم من الشهداء الذين ضحوا بحياتهم حتى نعيش نحن في دولة عصرية ديمقراطية تحترم آدمية مواطنيها وترعى حقوقهم. الدم سوف يعلق بيد كل من يشترك في هذه الانتخابات الباطلة. فلنقاطع الانتخابات وننضم إلى العصيان المدني حتى تتحرر مصر من قبضة القتلة. الثورة مستمرة حتى تحقق أهدافها بإذن الله.

الديمقراطية هي الحل.

٢٥ من فبراير ٢٠١٣

حوار غاضب في المقطم

مكتب الرجل الكبير في المقطم يشغل الدور الثاني من مبنى فخم للغاية يقولون إن إنشاءه تكلف أربعين مليون جنيه. في العادة يصل الكبير إلى مكتبه بعد أن يؤدي صلاة الفجر مباشرة.. يستقبله أفراد من جماعته بحب وحماس، يتزاحمون على تقبيل يده، بينما يحييهم مبتسما ويربت عليهم بعطف أبوي. جدول الكبير مزدحم دائمًا. مقابلات واجتماعات وتقارير يتلقاها من كل مكان في مصر. اليوم ما إن وصل إلى مكتبه حتى طلب كوبًا كبيرًا من السحلب باللبن والمكسرات. يحب هذا المشروب لأنه يعطيه طاقة للتفكير والحديث. استغرق الكبير في قراءة تقارير مطولة كتبها مسؤولون في قطاعات مختلفة، ثم التقى أحد السفراء الأجانب لمدة ساعة، وحوالي الساعة الحادية عشرة جاءه صوت مدير مكتبه عبر اللاسلكي:

- سيادة اللواء وصل.

- خليه يتفضل.

دخل رجل جاوز الستين، متين البنيان، ملامحه الجامدة تنم عن مزاج صارم. صافحه الكبير بحرارة، ثم جلس أمامه ودار بينهما الحوار التالي:

الكبير: لقد استدعيتك لأنني أحس بقلق. ما زالت هناك اضطرابات في بورسعيد والمنصورة ومدن عديدة أخرى.

المسؤول: نحتاج إلى وقت، لكننا سوف نستعيد الأمن قريبًا بإذن الله.

الكبير: أشكرك على المجهود الكبير الذي تبذله مع رجالك. جزاكم الله خيرًا، لكنني أريد المزيد منكم.

المسؤول: لا شكر على واجب. تحت أمر فضيلتك وسوف ترى النتيجة قريبًا.

الكبير: خلي بالك إن الوقت محدود. لازم البلد تهدى قبل الانتخابات.

المسؤول: تعودنا من فضيلتك أن تثق في رجالك.

الكبير: لو لم أكن واثقًا في قدراتك لما اخترتك لمنصبك. أنا أريد أن أسمع منك الخطوط العامة لخطتك حتى يطمئن قلبي.

المسؤول: أنا قضيت في الخدمة أربعين سنة. اشتغلت في معظم محافظات مصر. عندي تجربة كبيرة مع الشعب. شعبنا طيب ومطيع وأهم شيء عنده الاستقرار. شعبنا خوّاف بطبيعته ويكره المشاكل. معظم المصريين ماشيين على رأي المثل «من خاف سلم».. و«اللي يتجوز أمي أقوله يا عمي».. اللي حصل في ثورة يناير شيء استثنائي.. طفرة.. شوية عيال على «فيس بوك» و«تويتر» قاموا بتهييج الناس والأمن تعامل معهم بغباء. أعوذ بالله من الغرور، لكنني لو كنت مسؤولًا أيام الثورة كنت عرفت أقضي عليها في يومين اتنين. بعد ما مبارك تنحى معظم المصريين صدّقوا إنهم ثوار وافتكروا إن أي حاجة ما تعجبهمش ممكن يغيروها بالمظاهرات.. دلوقت لازم يفوقوا. لازم يرجعوا يخافوا. لازم الشعب يرجع لطبيعته. لازم الكل يعرف إن الاعتراض على السلطة له ثمن باهظ. كل واحد ينزل مظاهرة يبقى عارف إنه حيتقتل أو يُعتقل وينضرب لغاية لما يتمنى الموت. أي بنت حتتظاهر لازم تعرف إنها حتتبهدل وتتسحل في الشارع وتتقلع هدومها والناس بتوعنا حيتحرشوا بها وممكن يغتصبوها.

الكبير: تمام.

المسؤول: إحنا عندنا أسماء العناصر المتزعمة للمظاهرات. خطتنا إننا نصطادهم واحد واحد. بدأنا التنفيذ وفضيلتك شفت بنفسك. رصاصة في دماغ الواحد منهم في زحام المظاهرة ونخلص منه.

الكبير: الله يفتح عليك.

المسـؤول: بالنسـبة للمشـاغبين من الصف الثاني بنعتقلهم وبنضغـط عليهم جامد. بنعمـل فيهـم حاجات تخـلي الواحد منهـم يطلع عينه مكسـورة ومذلول ومـا يقدرش يعترض على السلطة مهما عملت فيه.

الكبير: شوف شغلك لكن من غير فضائح.

المسـؤول: إحنا محترفين. كل أماكن الاعتقال ليسـت تابعة لنا إطلاقًا، حتى القوات اللي بتعتقل العناصر المشـاغبة بتبقى لابسة ملكي، وبتعتقلهم في ميكروباصات. مفيش أي دليل إن الدولة مسؤولة. المستشـفيات متعاونة معنا، والطب الشرعي بيكتب تقريره زي ما إحنا عايزين.. النيابة أيضا بتؤدي دور عظيم.

الكبير: النائب العام ده ابني. أنا مربيه على إيدي.

المسؤول: بأمر الله نقضي على المشاغبين في أسبوع أو أسبوعين بالكتير.

الكبـير: أنـا مسـتعجل. لازم البلد تهـدى قبل الانتخابات. اسـتمرار الشـغب بهذه الطريقة حيحرجنا قدام أصدقائنا في الخارج. إنت عارف إن الإدارة الأمريكية بتثق فينا. وزير الخارجية الأمريكي كان عندي من يومين، وقالي بوضوح إن الأمريكان حيوافقوا على أي إجراءات نأخذها ضد المشاغبين، لكن بشرط إننا نحقق السيطرة بسرعة.

المسـؤول: أنا عندي رأي وأرجو من فضيلتك إنك تتقبله بصدر رحب. الأمريكان معـروف عنهـم الغدر. أرجـو من فضيلتك ألا تثـق فيهم أو تعتمد عليهـم. الأمريكان دعموا مبارك لما احتاجوه وساعة الجد تخلوا عنه وانقلبوا عليه.

الكبير: ماتخافش المـرة دي الأمريكان بيدعمونا بجد. رجالك قتلوا المتظاهرين بينما وزير الخارجية الأمريكـي في القاهرة، والرجل مانطقش بكلمة اعتراض واحدة. عاوز دعم أكتر من كده؟!

المسؤول: كانوا بيعملوا نفس الشيء أيام مبارك.

الكبير: جماعتنا غير مبارك. إحنا لحمنا مسموم. وبعدين إحنا فاهمين طريقة التعامل مع أمريكا.

المسؤول: اشرح لي فضيلتك.

الكبير: تخيل إنك طبيب بتشتغل في مستشفى. طبيعي إنك تحب ترضي مدير المستشفى. لو اكتشفت إن مدير المستشفى بيحب سكرتيرته وتزوجها سرًّا. معنى كده إنك لو أرضيت السكرتيرة وراحت موصية عليك المدير لازم يسمع كلامها، صح؟! هو ده وضعنا مع أمريكا بالظبط. أمريكا هي المدير وإسرائيل السكرتيرة. إحنا تفاهمنا مع إسرائيل، وهي بقت مطمئنة من ناحيتنا وتأكدت إن بقاءنا في مصلحتها..من هنا لا يمكن الأمريكان ينقلبوا علينا أبدًا. لكن في نفس الوقت لو استغرقت وقت طويل لغاية لما تسيطر على البلد حتحرجنا كلنا.

المسؤول: أنا التزمت قدام فضيلتك إني أسلمك البلد هادئة قبل الانتخابات.

الكبير: بارك الله فيك.

المسؤول: عندي طلب من فضيلتك.

نهض المسؤول ومدّ يده عبر المكتب ببضع ورقات ثم قال:

- عاوزين أسلحة جديدة. أنا كتبت لفضيلتك الأنواع المطلوبة، وأتمنى إننا نحصل عليها في أقرب فرصة.

التقط الكبير الأوراق وبدأ يطالعها باهتمام وقال:

- إحنا مش جبنالكم قنابل غاز جديدة من أسبوع؟! رد المسؤول قائلًا:

- صح فضيلتك. بس الغاز اللي إحنا طالبينه مش مسيل للدموع، ده أشد بكثير. دي غازات خانقة بتشتغل على الجهاز العصبي. في ثوان المتظاهر يفقد الوعي ويتشنج وممكن يموت.

هزّ الكبير رأسه وهو يقرأ وقال:

- خلاص نجيب لك الغازات دي مادامت فعّالة. إنت عاوز بنادق قناصة ثاني؟!

رد المسؤول بسرعة:

- استعمال رصاص القناصة ضد المتظاهرين له تأثير حاسم. جربناه في بورسعيد والنتيجة كانت عظيمة.. القناصة بيأخذوا مواقعهم ويصطادوا المتظاهرين زي العصافير ومفيش دليل عليهم.

ابتسم الكبير وبدا عليه الرضا وقال:

- بنادق القناصة مكلفة جدًّا، لكن ولا يهمك. إن شاء الله نوفر لها ميزانية.

استطرد المسؤول قائلًا:

- عندي طلب ثاني لفضيلتك. بالنسبة للضباط الملتحين. همّ عاوزين يربوا ذقونهم اتباعا لسنة النبي، صلى الله عليه وسلم. أنا ماعنديش اعتراض طبعًا. فضيلتك عارف إني ملتزم دينيًّا. الحمد لله أنا أديت الحج مرتين غير عمرات كثيرة ربنا كرمني بها. لا يمكن أقف ضد إنسان متدين أبدًا. المشكلة إن لوائح الشرطة لا تسمح بإعفاء اللحية.. أتمنى إن فضيلتك تقابل الضباط الملتحين وتحاول تقنعهم إنهم يأجلوا المشكلة دي لغاية لما نسيطر على البلد.

ساد الصمت لحظة واربدّ وجه الكبير وقال:

- لولا إني عارف علاقتك بربنا سبحانه وتعالى لكنت شككت في دينك. كيف تتوسط عندي لكي أمنع سنة مؤكدة للرسول، صلى الله عليه وسلم؟!

رد المسؤول بصوت خافت:

- كل ما أطلبه تأجيل الموضوع حتى لا تحدث بلبلة بين الضباط.

صاح الكبير غاضبًا:

- اقرأ الفقه الإسلامي يا بني قبل ما تتكلم. هل تعرف معنى أن أمنع أمرًا شرعيًّا؟! والله إني أفضل أن تقطع يدي أو أموت قبل أن أكون سببًا في منع سنة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إعفاء اللحية واجب في المذاهب الأربعة. هؤلاء الضباط يجتهدون لإرضاء الله سبحانه وتعالى، يجب أن نشجعهم لكي يكونوا قدوة لزملائهم. أتمنى أن أرى كل الضباط ملتحين وأولهم أنت.

ضحك المسؤول ليجاري الكبير الذي نظر إلى ساعته وقال:

- أنت على وضوء؟

- الحمد لله.

- يلّه بنا نلحق صلاة الظهر.

نهض الكبير وقبل أن يخرج تفحص المسؤول بنظرة قوية وقال:

- افتكر إنك وعدتني تسلمني البلد من غير متظاهرين قبل الانتخابات. كلامي واضح. أنا مش عاوز المخربين دول في البلد. هؤلاء المتظاهرون خارجون على الشرعية وموتهم حلال شرعًا.. حكمهم في الشرع الحنيف تطبيق حد الحرابة عليهم. يعني المفروض نقطع أرجلهم وأيديهم من خلاف. أي شيء حتعملوه فيهم حيكون قطعًا أقل من الحكم الشرعي عليهم. حتى لو قتلتوهم تبقوا بتنفذوا حكم الشرع. عاوزك توصل رسالة واضحة لكل ضباطك. أنا منحتهم صلاحية مطلقة يعملوا في المتظاهرين ما يشاءون. إياكم تخافوا. إياكم إيديكم ترتعش على الزناد. أنا أعطيتكم كلمة شرف: لن يُعاقب ضابط واحد حتى لو قتل ألف متظاهر.. لو كان ثمن الاستقرار إنك تقتل عشرة آلاف أو حتى مائة ألف. اقتلهم. أنا موافق. كل المخربين لازم يترموا في السجن أو يموتوا عشان الشعب يعيش في أمان.

هزّ المسؤول رأسه ثم هرول خلف الكبير الذي نزل على درجات السلم حتى لا يضيع دقائق في انتظار المصعد. كان أذان الظهر قد ارتفع. دخل الكبير مسرعًا إلى المسجد فاستقبله المصلون من أفراد الجماعة بحفاوة وراحوا يقبّلون يديه، ثم انحنى أكثر من شخص لكي يخلع حذاءه ويحمله عنه. بعد دقائق كان الكبير يقف أمام المحراب يؤم المصلين وقد أغمض عينيه وراح يهمس بآيات القرآن في خشوع تام.

الديمقراطية هي الحل.

٤ من مارس ٢٠١٣

متي يرحل مرسي؟

هذه واقعة شهدها شاب أعرفه وهو على استعداد للإدلاء بشهادته.

يوم السبت ٩ مارس، الساعة الرابعة بعد الظهر، ذهب الشاب إلى منطقة الاشتباكات أمام فندق شبرد على كورنيش النيل. لاحظ الشاب أن المتظاهرين يحتلون أحد الأرصفة، وعلى الرصيف المقابل رأى ضباط وجنود الأمن المركزي، ومعهم مجموعة كبيرة من الشبان الذين يتبادلون إلقاء الحجارة مع المتظاهرين، بينما قنابل الغاز تنهمر بلا توقف. بدا واضحًا أن الشبان الواقفين مع الأمن المركزي يخضعون لقيادة ضابط يعطيهم الأوامر. عندما اشتد الضرب تمكن الشاب، بعد مفاوضات، من إقناع الضابط بأنه مجرد عابر سبيل، وليس متظاهرًا. خرج الشاب من منطقة الاشتباكات وبعد عدة أمتار استوقفه رجلان وسألاه:

- كيف نذهب إلى باب اللوق؟

وصف لهما الشاب الطريق، ولاحظ أن لهجتها غير مصرية فسألهما عن بلدهما. عندئذ ابتسم أحدهما وقال:

- نحن إخوان لك من غزة.

رحب بهما الشاب ولم يتركهما حتى تأكد أنهما في طريقهما إلى منطقة باب اللوق.

هذه الواقعة لها دلالتان: أولًا أن قوات الشرطة تستعمل مرتزقة مدنيين، وهؤلاء إذا تلقوا الأوامر يمكنهم أن يخربوا ويحرقوا أي منشآت، فتُنسب الجريمة إلى المتظاهرين، بينما تظل الشرطة بعيدة عن الاتهام والمحاسبة. السؤال الأهم: ماذا يفعل إخوتنا القادمون

من غزة وسـط اشـتباكات المتظاهرين مع الشرطة؟!.. أنا لا أتهم أحدًا، ويسـعدني دائمًا وجود أهلنا من غزة في مصر، لكني أتسـاءل: هل من الطبيعي أن يعرض شـخص غير مصري نفسـه للموت ويقف في منطقة اشتباكات وسط طلقات الخرطوش والرصاص الحـي؟!.. لمـاذا يخاطـر بحياته، بينما هـو لا ناقة لـه ولا جمل في الاشـتباكات الدائرة بين الشرطـة والمتظاهريـن؟!.. لماذا ذهب الشـابان القادمان من غـزة إلى منطقة باب اللوق التي كانت في تلك الساعة مغلقة تمامًا بسبب مظاهرات عنيفة أدت إلى إحراق عدة محال ومطاعم؟ ما علاقة وجود هذين الشـابين بما يردده خبراء أمنيون من اسـتعانة الإخوان بعناصر من حركة حماس لتنفيذ مخططاتهم في مصر؟!

لا جـدوى مـن التحقيق في مثل هـذه الواقعـة لأن النائب العام، الـذي عيّنه مرسي بالمخالفـة للقانـون، اتجاهاتـه معروفـة. الأحـداث في مـصر تندفـع إلى سـياق غريـب ومريب.. لقد اسـتعمل مـرسي وزير الداخلية محمد إبراهيم الـذي أراد أن يقدم أوراق اعتماده للإخوان، فارتكب جرائم بشـعة في بورسـعيد ومدن أخرى أدت إلى استشـهاد أكثر من ٨٠ شـهيدًا خلال شـهر واحـد، بخلاف مئات المعتقلين الذيـن تم تعذيبهم في معسكرات الأمن المركزي. كل جرائم مرسي ووزير داخليته موثقة بالصوت والصورة وعشرات التقارير.

أراد مرشـد الإخوان أن يسـيطر على الدولة المصرية ويفرض إرادته عليها باستعمال سياسة قمعية أشد من تلك التي استعملها مبارك. على أن الثورة قد غيرت طريقة تفكير المصريـين جميعًـا، بمن فيهم ضباط الشرطة أنفسـهم. اسـتجاب بعـض ضباط الشرطة لتعليـمات وزير الداخلية فقتلوا وسـحلوا وفقئوا العيون بالخرطـوش وعذبوا المعتقلين بالكهرباء وهتكوا أعراضهم، بل أمروا باغتصاب الرجال في أكثر من حالة موثقة. لكن قطاعًـا كبـيرًا من ضباط الشرطـة رفضوا أن يسـتعملهم الإخـوان أداة لقمع المصريين، كـما فعل مبارك فأعلنوا الإضراب، وطالبوا باسـتقالة وزيـر الداخلية حليف الإخوان، الـذي ظهر في مؤتمر صحفي لينفـي كل الجرائم التي ارتكبها، ثم راح يهدد المصريين إذا اسـتمروا في التظاهر بأن الشرطة ستنسـحب وتتركهم يتصرفون بعضهم مع بعض.. في العالم كله إذا فشـل مسؤول في أداء عمله يقدم استقالته ويترك منصبه لمن هو أجدر منه، أمـا في مصر فـإن وزير الداخلية بعد كل الجرائم التي ارتكبها يهدد المصريين بانسـحاب الشرطة. أي أنه يخيّر المصريين بين الإذعان لإرادة مرشد الإخوان أو الفوضى.

لم يقـف الأمـر عنـد ذلك، فقـد تقدمـت وزارة الداخليـة بمشروع إلى وزارة العدل تقترح فيه إعطاء الضبطية القضائية لشركات الأمن الخاصة.. معنى ذلك ببسـاطة تمكين الإخـوان مـن تكوين عشرات الـشركات الأمنية الخاصة التي سـتحصل عـلى تصاريح بأسـلحة، ويكون بإمكانهـا القبض على معارضي الإخوان والتنكيل بهم باسـم القانون. في الوقت نفسه أعلنت الجماعة الإسلامية (التي تحمل تاريخًا طويلًا من الإرهاب وسفك الدمـاء) عن تكوين ميليشـياتها لحفظ الأمن.. كما ظهر الشـيخ حازم أبو إسـماعيل فجأة وأعلن أن أتباعه سينزلون إلى الشارع وسيفعلون كل شيء من أجل حماية حكم الإخوان.

الأغرب من ذلك أن النائب العام (المعين من مرسي) أعلن أن من حق أي مواطن أن يقبض على المخربين. من حقي إذن ومن حق أي مواطن أن يقبض على أي مواطن آخر إذا اعتقـد أنه مخرب.. من هو المخرب وما هـي المعايير التي تحدد جريمة التخريب؟!.. أي قانـون هـذا الـذي يمنح الأفـراد سـلطة الدولة في القبـض على النـاس؟!.. ماذا لو استعمل الناس الحق الذي منحه لهم النائب العام في تصفية خصوماتهم الشخصية.؟!.. إن كلام النائـب العـام تصريـح واضـح لميليشـيات الإخوان المسـلمين حتـى تحل محل الشرطة النظامية.. إنها، للأسـف، دعوة خطيرة سـتنتج عنها فوضى وسـتؤدي قطعًا إلى حرب أهلية لأن الإخوان إذا أنزلوا ميليشـياتهم إلى الشوارع فسيكون من حق معارضي الإخوان أن يشكلوا هم أيضا ميليشياتهم المسلحة.. إن الإخوان المسلمين لا يهتمون إلا بإحكام سيطرتهم على الدولة المصرية حتى ولو كان ثمن سيطرتهم سقوط مصر كلها في حرب أهلية أو كارثة سيدفع ثمنها أبناؤنا وأحفادنا.

إن شـهوة الإخـوان للحكم قد أعمتهـم تمامًا، فهم يواصلون تجاهـل الواقع وإنكار الحقيقة السـاطعة.. الإخـوان يعتبرون ملايـين المعارضين لهم من فلول النظام السـابق أو عمـلاء للصهيونية أو معادين للإسـلام تحركهم عداوتهم للشريعة. في الوقت نفسـه الذي يخطب فيه الإخوان ود إسرائيل ويستعينون بالفلول، ويعقدون الصفقات معهم، ويعـدون قانونًا سـيمكن الفلول الذين نهبوا مصر من العـودة مكرمين معززين في حماية الإخوان. لقد بات واضحًا أن الإخوان لا علاقة لهم بالإسلام..

لقد رفض مجمع البحوث (أعلى سـلطة فقهية في مصر» مشروع الصكوك الإسلامية الـذي قدمه الإخوان، لكنهم حذفوا كلمة إسـلامية، وأصروا عـلى تنفيذ المشروع رغم

مخالفته للشريعة!.. هل تتسق جرائم الإخوان مع مبادئ الإسلام؟!.. هل يقر الإسلام القتل والتعذيب والكذب والتزوير؟!.. إن الإسلام لم يقدم نموذجًا محددًا للحكم، وإنما قدم مبادئ إنسانية عامة: الحرية والمساواة والعدالة التي هي ذاتها مبادئ الديمقراطية، كما أن تجارب الإسلام السياسي في إيران وأفغانستان والصومال والسودان انتهت كلها بأنظمة استبدادية فاشية تظلم الناس وتقمعهم وتقتلهم باسم الدين.

لقد كان أمام مرسي فرصة ذهبية لكي يجمع الأمة حوله ويحقق أهداف الثورة. كان بإمكانه إعطاء نموذج للرئيس الإسلامي الرشيد العادل، لكنه نسف هذه الفرصة وأهدرها لحساب مكتب الإرشاد. المصريون تقبلوا فكرة حكم الإخوان وصوتوا لصالحهم، ولعلنا نذكر فرحة ملايين الناس، عندما أعلن عن فوز مرسي في انتخابات الرئاسة، وخسارة شفيق، ممثل النظام القديم. لكن الذين هللوا لفوز مرسي سرعان ما فوجئوا بأنه شخص يعد ولا يفي أبدًا، ويقول شيئًا ويفعل عكسه. رئيس غريب الأطوار، منفصل عن الواقع، عاجز عن اتخاذ القرار، ينفذ تعليمات المرشد. لقد وضع مرسي الإعلان الدستوري ليحطم النظام الديمقراطي، ويضع نفسه فوق القانون، ويحصن اللجنة التأسيسية الباطلة ومجلس الشورى الباطل، ويفرض على المصريين دستور الإخوان..

إن مرسي هو الذي أفسد علاقته بالمصريين وليس العكس. الملايين الذين نزلوا إلى الشوارع يحتفلون بمرسي هم الذين تظاهروا، بعد أسابيع قليلة، ليهتفوا بسقوط حكم المرشد. إنه لأمر بالغ الدلالة أن معظم الشهداء الذين قتلتهم شرطة مرسي أعطوه أصواتهم في انتخابات الرئاسة، أي أنهم انتخبوه ليقتلهم.. إن مرسي الذي عطل القانون وحنث في قسمه على احترام الدستور وقتل عشرات الأبرياء قد فقد شرعيته تمامًا، وصار لزامًا عليه أن يستقيل ويدعو إلى انتخابات رئاسية مبكرة.. من البديهي في النظام الديمقراطي أن قتل المواطنين يسلب أي رئيس شرعيته، لكن الولايات المتحدة، فيما يبدو، ستظل تدعم مرسي حتى لو قتل المصريين جميعًا.

لقد جاء وزير الخارجية الأمريكي خصيصا لكي يساعد مرسي على البقاء في السلطة رغم كل جرائمه. من الوقاحة أن تزعم الولايات المتحدة أنها تدعم مرسي لأنه رئيس

منتخب، فقد كانت حركة حماس منتخبة في غزة، ومع ذلك ناصبتها أمريكا العداء منذ اليوم الأول. كما دعمت الولايات المتحدة الديكتاتور مبارك، بل إن أقرب حلفاء أمريكا هو النظام السعودي الاستبدادي الذي ينتمي سياسيًّا إلى العصور الوسطى.. الولايات المتحدة تدعم الإخوان لأن وجودهم في مصلحتها ومصلحة إسرائيل، ولو أنها استشعرت أقل خطر من الإخوان لانقلبت عليهم ولأدانت عندئذ الجرائم التي يرتكبونها كل يوم في حق المصريين. لم يستوعب الإخوان الدرس من سقوط مبارك.. لم يتعلموا أن أمريكا لا تلعب إلا مع الفائز، وأنها تظل تدعم الديكتاتور فإذا تأكد سقوطه نفضت يدها عنه.. لم يتعلموا أن الدعم الخارجي للحاكم لا يمكن أن يغنيه عن تأييد الشعب. إن الإخوان يتعاملون مع الواقع بأدوات قديمة لم تعد تصلح. لا إرهاب المصريين صار يجدي، ولا القتل ولا التعذيب قادران على ترويع المصريين وإثنائهم عن المطالبة بحقوقهم، ولا بضعة مقاعد في البرلمان تصلح لرشوة الثوريين.

حتى الجرائم التي ارتكبتها الشرطة لحماية مبارك لم يعد بإمكانها أن تعيد ارتكابها لحماية مرسي. البيانات الكاذبة والأرقام الاقتصادية الدعائية المختلقة والشعارات الرنانة للتغطية على جرائم النظام. كل هذه أساليب انتهت صلاحيتها مع مبارك، والإخوان يحاولون استعادتها فيفشلون. لم تعد القضية الآن ماذا يقرر مرسي وماذا يفعل، وإنما: متى يرحل عن الحكم؟!.. كيف نتعامل مع رئيس قتل مواطنيه؟!..

إن مبارك محبوس بتهمة قتل المتظاهرين، وهي الجريمة ذاتها التي ارتكبها مرسي. لا بد أن يرحل مرسي ويحاكم، كما رحل مبارك وحوكم. إن الإضراب العام يجب أن يتصاعد ويمتد إلى جميع قطاعات المجتمع حتى يصل إلى العصيان المدني الشامل. هذه الطريقة الوحيدة لكي يمتثل الإخوان للإرادة الشعبية ويذعنوا لمطالب الثورة: إسقاط الدستور، وانتخابات رئاسية مبكرة، وإقالة النائب العام، ومحاكمة قتلة الشهداء، وأولهم مرسي، ومحمد إبراهيم وزير الداخلية. الثورة مستمرة حتى تحقق أهدافها، أما الإخوان المسلمون فسوف يسقطون وسيدفعون ثمن جرائمهم قريبًا.. أقرب مما يظنون.

الديمقراطية هي الحل.

١١ من مارس ٢٠١٣

من يحترم المرأة؟

هل لديك ابنة في سن الزواج؟!

ماذا لو تقدم لخطبتها شاب مهذب متعلم ثري ومن أسرة عريقة، عريس ممتاز لكنه تـزوج من قبل وطلق زوجته بغير أن ينجب منها.. هل تقبله زوجًا لابنتك؟!.. سوف تهتم غالبًا بمعرفة سبب طلاقه من زوجته الأولى، فإذا تبين لك أنه لم يقصر معها ستوافق على زواجه من ابنتك وستبرر موافقتك قائلًا: «صحيح أنه تزوج ولم يوفق، لكن الذنب ليس ذنبه».. ماذا لو حدث العكس؟! لو أن ابنك الذي لم يسبق له الزواج قرر أن يتزوج مـن سيدة مطلقة، سترفض غالبًا قبل أن تعرف أسباب طلاقها. لـن تتحمل فكرة أن يتزوج ابنك من سيدة سبق لها الزواج، لأنك تحب له أن يتزوج من فتاة بكر لم يمسسها رجل قبله. ما سبب هذا التناقض في تصرفاتك مع ابنك وابنتك مع أن الحالة واحدة؟!

السبب أن الزواج يحمل في ذهنك معنى استعمال جسد المرأة، الرجل لا يعيبه أن يتـزوج ويطلـق، أما المرأة المطلقـة فهي امرأة مستعملة، فض بكارتها رجل واستعمل جسـدها وقـضى وطره منها، ثـم تركها ليستعملها رجل آخر. أنت لا تحـب لابنك أن يتـزوج امرأة مستعملة.. سـوف تزعجـك فكرة أن عـروس ابنك قد قبلهـا رجل قبله وداعـب جسـدها وضاجعهـا. أنـت تحب لابنـك أن يتزوج فتـاة بكرًا ليكـون هو أول مستهلك لجسـدها. في الواقع أنك تتعامل مع زواج ابنك وكأنه يشتري سيارة. إذا كان يملك ثمن سيارة جديدة فلا يجب أن يركب سيارة استعملها سواه من قبل.

إن نظرتنا للمرأة باعتبارها جسدًا قابلًا للاستعمال كامنة في أعماقنا مهما تظاهرنا بغير ذلـك.. مهما تحدثنا عن حقوق المرأة، ومهما نلنا من التعليم فإن معظم الرجال المصريين

عاجـزون فعلًا عن رؤية المرأة بعيدًا عن جسـدها. عاجزون عن رؤية المرأة خارج إطار الأنثى.. يستوي في ذلك الذين يحاولون إغواء المرأة والذين يسعون لحمايتها من الغواية. سـواء اختلسنا النظر إلى جسـدها العاري أو فرضنا عليها زيًّا محتشمًا، فإننا لا نرى فيها إلا الأنثـى.. هنا يسـتوي زير النسـاء والرجل المحافظ. كلاهما عاجـز عن رؤية الجانب الإنساني في المرأة.

كل رجل يجادل في هذه الحقيقة عليه أن يسأل نفسه: كم مرة رأى فيها امرأة ولم يفكر في جسـدها ولـو للحظة واحدة؟ كـم مرة رأى امـرأة فاهتم فعلًا بتعليمهـا أو بكفاءتها المهنيـة بغـير أن يختلـس النظـر إلى صدرها أو مؤخرتهـا؟! اختصار المرأة في جسـدها لا علاقـة له بملابس المرأة، وإنما ينتج عن نظرة منحطة للمرأة تنزع عنها الطابع الإنسـاني ولا تـرى فيهـا إلا أداة للمتعـة والغواية. إن تغطية جسـد المرأة لن يفيدنـا كثيرًا في تعلم الفضيلة ما لم نتوقف نحن الرجال عن التفكير في المرأة كجسد وليس كإنسان حدث أنه أنثى كما أن الرجل إنسان حدث أنه ذكر.

في مـصر المنفتحة المتسـامحة التي اسـتمرت حتى نهاية السـبعينيات كانت المصريات يرتدين الملابس الحديثة القصيرة وينزلن إلى البحر وقد ارتدين المايوهات، وبالرغم من ذلـك كان التحـرش الجنسي نادر الحدوث.. أما الآن في مصر التـي تتظاهر بالتدين فإن معظم النساء يرتدين الحجاب والنقاب ومع ذلك انتشر التحرش الجنسي كالوباء، حتى صـار سـلوكًا يوميًّا تتعـرض له معظم النساء. المؤسـف هنا إدانة الضحية التي يمارسـها المجتمـع حـين يعتبر المرأة مسـؤولة عـن التحرش لأنها ترتـدي ملابس مثيرة. ما أبعد ذلـك عـن الحقيقة. إن التحـرش الجنسي يزيـد في المجتمعات المغلقـة، التي تفرض على المرأة تغطية جسـدها، أكثر من المجتمعات التي ترتدي فيها المرأة ما تشـاء من الثياب.. في دراسـة أجريت تحـت إشراف وكالة رويترز للأنباء تم قياس معـدل التحرش الجنسي بالنسـاء العامـلات في ٢٤ دولـة، فجـاءت السـعودية في المرتبـة الثالثـة، بحيث وصل التحـرش بالعامـلات إلى نسـبة ٢٤ في المائة، وهي نسـبة أعلى بكثير من نسـبة التحرش في البلاد الغربية. فقد بلغ التحرش في ألمانيا ٥٪، وفي بريطانيا ٤٪، وفي إسـبانيا ٦٪، أما السويد فقد احتلت المرتبة الأخيرة بنسبة لا تزيد على ٣٪.

أي أن معدل التحرش الجنسي في بلد مغلق يفرض على المرأة تغطية جسدها بالكامل بلغ سبعة أضعاف التحرش في بلد منفتح تمامًا لا يتدخل في حياة النساء ولا يفرض عليهن زيًّا محددًا مثل السويد.. هذه المعدلات تؤكد أن التحرش لا علاقة له بزي المرأة، وإنما بنظرة الرجل للمرأة. إذا احترم الرجل المرأة واستطاع أن يتعامل معها كإنسان لا يمكن أن يتحرش بها، أما إذا تلخصت المرأة في ذهنه على هيئة جسد للمضاجعة فإنه لن يتردد في التحرش بها إذا أَمِن العقاب.

هنا نتساءل: هل يقدم الإسلام نظرة متحضرة أم رجعية للمرأة؟! هل كانت نظرة المصريين دائمًا للمرأة كأداة للمتعة والغواية؟ الحق أن الإسلام دين عظيم، لكنه شأن الأديان جميعًا من الممكن قراءته بأكثر من طريقة.. يمكن تقديم قراءة صحيحة للإسلام تحفظ للمرأة حقوقها وإنسانيتها، ويمكن أيضًا عبر قراءة خاطئة متخلفة للإسلام أن تختصر المرأة في وظيفتها الجنسية.

لقد عرفت مصر القراءتين: ظهرت حركة تجديد ديني في مصر خلال القرن التاسع عشر بلغت أوجها بظهور الإمام محمد عبده (١٨٤٩ــــ ١٩٠٥)، الذي قدم قراءة متحضرة للإسلام وحرر العقل المصري من الخزعبلات، فانطلق المجتمع المصري ليبدع في كل المجالات واكتسبت المرأة المصرية حقوقًا لم تتوافر لها في معظم البلدان العربية. خلعت المرأة المصرية البرقع التركي وكانت رائدة في التعليم والعمل، حتى إنه في عام ١٩٣٣ احتفل المصريون بأول امرأة مصرية تقود طائرة (لطفية النادي)، واعتبروا حصولها على شهادة الطيران إنجازًا قوميًّا.. استمرت هذه النظرة التقدمية المتحضرة للمرأة حتى نهاية السبعينيات، عندما وفدت على مصر القراءة الوهابية للإسلام.

تضاعف سعر النفط بعد حرب ٧٣ مما أعطى الأنظمة الحاكمة في الخليج قوة اقتصادية غير مسبوقة، ولأن معظم الأسر الحاكمة هناك متحالفة مع مشايخ الوهابيين فإن نشر الفكر الوهابي في أنحاء العالم يساعد على دعمها سياسيًّا، من هنا أنفق حكام الخليج ملايين الدولارات من أجل نشر القراءة الوهابية للإسلام.. أضف إلى ذلك أن ملايين المصريين هاجروا للعمل في الخليج وعادوا إلى مصر وقد تشبعوا بالفهم الوهابي للإسلام.

وكما أدى الفهم المستنير للإسلام إلى تحرر المرأة المصرية فإن انتشار الفكر الوهابي قد فرض النظرة الرجعية للمرأة. المرأة بالنسبة للوهابيين ليست إنسانًا كامل الإرادة.. إنها ناقصة عقل ودين وغير قادرة على كبح شهواتها، وهي قبل ذلك أداة خطيرة للغواية يجب حجبها تمامًا عن الأنظار، حتى إن بعض شيوخ الوهابية دعوا المرأة (إذا كانت عيناها جميلتين) إلى ارتداء النقاب بعين واحدة، خوفًا من غوايتها.

بعض الشيوخ الوهابيين يبيحون الزواج من الطفلة في سن العاشرة ما دامت تطيق المعاشرة، بعضهم يعتقدون أن الزوج ملزم بالإنفاق على زوجته ما دام قادرًا على الاستمتاع بها، أما إذا ألم بها مرض فإن الرجل غير ملزم بالإنفاق على علاج زوجته المريضة، لأنه في رأيهم مثل مستأجر الشقة غير ملزم بإصلاح جدارها إذا تهدم، وبالمثل فإن الزوج غير ملزم بإصلاح جسد زوجته إذا عطب..

نحن إذن أمام طريقتين متناقضتين لفهم الإسلام، طريقة إنسانية متحضرة وطريقة وهابية متخلفة عن العصر.. الطريقة المتحضرة تعتبر المرأة إنسانًا قبل أن تكون أنثى وتعطيها حقوقها جميعًا وتدفعها للتقدم في التعليم والعمل، والطريقة الوهابية تختزل المرأة في دورها كأنثى تستعمل للمتعة والإنجاب.

وقد انتقلت النظرة الوهابية من الخليج إلى الشعب المصري، ثم منه إلى السلطة الحاكمة.. كل الذين تولوا الحكم في مصر قبل الثورة وبعدها يشتركون في نظرتهم الرجعية للمرأة.. رموز نظام مبارك ولواءات المجلس العسكري وقيادات الإخوان المسلمين قد يختلفون في أشياء، لكنهم يشتركون جميعًا في نظرتهم الاستعلائية للمرأة، التي تختصرها في وظائفها البيولوجية. وهم جميعًا ينزعجون بشدة من اشتراك المرأة في العمل العام ويصيبهم قلق بالغ من اشتراك النساء في المظاهرات المعادية للنظام.

لقد مارسوا جميعًا قمعًا جنسيًّا على المتظاهرات بغرض ترويعهن وإذلالهن حتى يهجرن العمل العام ويعدن إلى بيوتهن ليتفرغن للعيال والغسيل والطبخ. إن التحرش الجنسي المنظم الذي ارتكبه نظام مبارك ضد المتظاهرات هو ذاته التحرش الذي تعرضت له المتظاهرات تحت حكم الإخوان، وهو يتطابق في المضمون مع جرائم المجلس العسكري في سحل البنات وتعريتهن وهتك أعراضهن بكشوف العذرية. الفاشية الدينية مثل الفاشية العسكرية في عدائها للمرأة وذعرها من فكرة تحررها.

منذ أيام أصدرت الأمم المتحدة وثيقة ضد استعمال العنف ضد المرأة. استبق الإخوان المسلمون صدور الوثيقة وأصدروا بيانًا ليرفضوها قبل أن تصدر واتهموا الوثيقة بما لم يرد فيها.. لا يستطيع الإخوان أن ينبذوا العنف ضد المرأة، لأنهم ببساطة لا يرونها إنسانًا كامل الأهلية. كيف ينبذون العنف وهم يجيزون الزواج من الطفلة في سن العاشرة مادامت تطيق المعاشرة، ولا يهم بعد ذلك الدمار النفسي والعصبي الذي سيصيب طفلة تتم معاشرتها جنسيًّا من شخص بالغ. إنهم قد يعتبرون اغتصاب الزوجة من زوجها عملًا غير لائق، لكنه عندهم لا يمكن أن يشكل جريمة جنائية، لأن الرجل من حقه الاستمتاع بجسد زوجته متى وكيفما يشاء.

.. لقد حررت الثورة أفكار المصريين وأعادت إليهم النظرة المتحضرة للمرأة.. لقد كان دور المرأة المصرية عظيمًا وأساسيًّا في الثورة، ولولا المرأة لما استمرت الثورة يومًا واحدًا. إن جوهر الصراع الدائر في مصر الآن بين الفكر الرجعي، الذي يقمع الإنسان ويهين كرامته لحساب الاستبداد، وبين الفكر الحر، الذي قدمته إلينا الثورة حتى نكون جديرين بإنسانيتنا. إن منح المرأة حريتها وحقوقها في رأيي من أهم أهداف الثورة.

جوهر الصراع بين المستقبل والماضي. بين الحلم بمجتمع ديمقراطي تتمتع فيه المرأة بحقوقها وتكون فيه سيدة مصيرها، وبين رؤية رجعية للمرأة تعتبرها أداة شرعية للاستعمال الجنسي. لن تتحرر مصر من الاستبداد قبل أن تتحرر المرأة من كل ما يقيد إنسانيتها.. فقط عندما نتعلم كيف نحترم المرأة سنكون قادرين على تحقيق أهداف الثورة لتبدأ مصر المستقبل الذي تستحقه.

الديمقراطية هي الحل.

١٨ من مارس ٢٠١٣

كيف نصنع الديكتاتور؟

«تامر: مرسي وصل للسلطة عن طريق الانتخابات، لكنه فقد شرعيته بالإعلان الدستوري وقتل المتظاهرين.

عم حسن: يعني انتم عايزين تخلعوا مرسي من الحُكم؟

تامر: مش عايزين نخلعه، إحنا بنسحب الثقة منه.

عم حسن: إيه الفرق؟

تامر: سحب الثقة إجراء قانوني تمامًا حصل في دول ديمقراطية كثيرة. الرئيس المنتخب لما يخالف القانون أو يرتكب جرائم، مجلس الشعب يسحب الثقة منه ويعمل انتخابات رئاسية مبكرة.

عم حسن: لكننا حاليًا ما عندناش مجلس شعب!

تامر: في حالة غياب مجلس الشعب، يبقى السلطة ترجع للشعب»

في الكتاب الخامس لمقالاته، يؤرخ الدكتور علاء الأسواني عبر ما كتبه بالصحف لفترة من أهم الفترات في تاريخ مصر الحديث؛ ما بين يناير ٢٠١٢ ومارس ٢٠١٣، اللتان شهدتا أول انتخابات رئاسية من بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، والتي فاز بها الدكتور محمد مرسي، وما تلا ذلك من صعود جماعة الإخوان المسلمين في السلطة. كما يتناول أيضا أدائهم في الحكم في تلك الفترة والتي أفضت إلى دخول الشارع المصري في حلقة مفرغة من العنف الأزمات السياسية وسط مطالبات متصاعدة -أنذاك- برحيلهم عن قصر الرئاسة.

يعتبر علاء الأسواني الآن من أبرز وأشهر الأدباء العرب في العالـ
أعماله إلى ٣٤ لغة، وقد حصل على العديد من الجوائز الدولية الرفيعـ
جريدة التايمز البريطانية كواحد من أهم ٥٠ روائيًّا في العالم ترجمت أ
اللغة الإنجليزية، كما اختاره المعرض الدولي للكتاب في باريس عام ٠٩
من أبرز ٣٠ روائيًّا غير فرنسي في العالم.

قالت عنه جريدة التايمز البريطانية: «كالراحل نجيب محفو
الأسواني كاتب عالمي، يحوّل هموم المصريين إلى هموم إنسانية ويـ
بجمال على عالمنا الاستثنائي دائمًا والمذهل أحيانًا».




9 789770 932872

دار الشروق
www.shorouk.com